الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة

برنامج الرئيس

نموذج أعمال جديد لعالم سريع التغير

المستقبل
المجلد ١

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة

برنامج الرئيس

نموذج أعمال جديد لعالم سريع التغير

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

إخلاء المسؤولية
لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه المادة الإعلامية، ولا طريقة عرض المادة التي تتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب تيودور روز بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي دولة من الدول، أو أي إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.
لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية بعينها، سواء كان لها براءة اختراع أو لم يكن، أن تيودور روز تقرها أو توصي بها تفضيلًا لها عن شركات أو منتجات أخرى ذات طبيعة مماثلة ولم يرد ذكرها.

الآراء المعرب عنها في هذه المادة الإعلامية تخص مؤلفيها
و لا تعكس بالضرورة آراء الناشر أو سياساته.

ISBN: 978-0-9956487-7-7
الطريق إلى أهداف التنمية المستدامة
برنامج الرئيس
نموذج أعمال جديد لعالم سريع التغير

النص © إدارة الاستراتيجية والتحول (DoST):DoST@isdb.org
البنك الإسلامي للتنمية.
جميع الحقوق محفوظة.

يشكر المؤلفون الأشخاص التاليين لسماحهم لنا باستخدام رسوماتهم وصورهم في هذا الكتاب
أليكس من براود روبينسون
برينت ستيرتون/غيتي إيمادجز
غيتي إيمادجز
جراهام جينكينز/ أنسبلاش
إيسوف سانوجو/وكالة الأنباء الفرنسية/صور من موقع غيتي إيمادجز
بورصة لندن
سترينجر/AFP/غيتي إيمادجز
تون بانج من براود روبينسون وشركاه
تون كارومبا/AFP/غيتي إيمادجز
يوري ليبرمان/ غيتي إيمادجز

نشرته شركة تيودور روز في سنة ٢٠١٩
www.tudor-rose.co.uk

MIX
Paper from responsible sources
FSC® C114687
FSC www.fsc.org

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

Tudor Rose

شكر وتقدير

نشكر كل المؤسسات والشركاء الذين أثرت معرفتهم صناعة التمويل التنموي وكذا الموضوعات الأخرى التي وردت بهذا الكتاب. فهم يجلبون الكثير من الرؤى المتعلقة بالتحديات العالمية التي تواجه أعمال البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف في القرن الحادي والعشرين.

يغطي هذا الكتاب سلسلة واسعة من الموضوعات والتي تشمل محتويات من عدة مصادر مختلفة.
وتشمل هذه المصادر الدول الأعضاء، هيئات من الأمم المتحدةو بالإضافة إلى العديد من المؤسسات المختلفة وخبراء الصناعة.

المستقبل هي سلسلة من المنتجات المعرفية يقدمها قسم التخطيط والتحول الاستراتيجي (DoST) بالبنك الاسلامي للتنمية، وتركز على استشراف فرص وتحديات النمو الاقتصادي المستدام بالدول الأعضاء في سياق التحولات العالمية. وتهدف هذه السلسلة الى المساهمة في خلق تحالفات اقتصادية عالمية مدفوعة برؤية مشتركة لمستقبل الانسانية.

لمزيد من المعلومات، رجاء الإتصال بالدكتور أحمد الخُضري، مدير قسم التخطيط والتحول الاستراتيجي (DoST): DoST@isdb.org

يعمل

البنك الإسلامي للتنمية في سبيل تحسين حياة البشر وسبل عيشهم. نشجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول المسلمة والمجتمعات المسلمة في جميع أنحاء العالم، فنُحدث بذلك أثرًا واسع النطاق. نقدم البنية التحتية والتدريب اللازمين للشعوب لكي تحيا حياة أفضل وتحقق إمكاناتها الكاملة.

نؤمن أن من حق كل الشعوب أن تحيا بكرامة وفي رخاء، وأن رعاية النمو الاقتصادي هي أفضل الطرق للخروج من الفقر.

نمدّ الشعوب بما يدفعها نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع، وننشئ البنية التحتية التي تمكنها من تحقيق إمكاناتها.

نبني شراكات تعاونية بين المجتمعات والأمم عبر القطاعين العام والخاص.

نعزز الحلول المبتكرة والمستدامة لأكبر تحديات التنمية في العالم، ونعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

تمثل

خطة التنمية العالمية الناشئة، المتمثلة في الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة، مع ما تلاه من اتفاقات (مثل مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين بشأن تغير المناخ (COP21)، وبرنامج عمل أديس أبابا (AAAA)، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث) تحولا في مسار الحوار العالمي بشأن التنمية. يتطلب تفعيل هذه الخطة نموذج أعمال مختلف يركز على النمو القائم على متطلبات السوق وعلى العلم والتكنولوجيا والابتكار والشراكة العالمية من أجل التنمية. لقد آن الأوان لتحويل خطاب التنمية العالمية من التدخلات القصيرة الأجل التي تتناول مواضع الأعراض المحدودة والآنية إلى معالجة الأسباب الجذرية التي تعوق النمو المستدام.

المحتويات

تمهيد ١

ضبط الإيقاع في عالم سريع التغير ٢

جعل الأسواق تعمل من أجل التنمية ٤

عالم سريع التغير ٥

ماذا سيحدث إن لم نقم بالتغيير؟ ٦

كيف يستجيب البنك الإسلامي للتنمية؟ ٧

فوائد هذه التغييرات للدول الأعضاء والعالم ١٠

كيف سيكون شكل العالم بحلول سنة ٢٠٣٠؟ ١٢

مقدمة ١٥

التوجهات-العالمية الكبرى الناشئة ١٦

التحضر السريع ١٦

زيادة أعداد الشباب ١٨

الصناعة ٤,٠ ..... ٢٠

التحديات الجديدة التي تعترض الاستدامة ٢٢

الآثار الاقتصادية لتغير المناخ ٢٣

عوائق في طريق الإنتاجية ٢٣

اللاجئون وهشاشة النظُم ٢٥

تحديات الأمن الغذائي والتغذية ٢٧

اتساع فجوة التمويل ٢٩

قيود الإقراض الخاصة بالبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف ٢٩

الفجوات في القطاع الخاص وصناعة التمويل الإسلامي ٣٠

المحتويات

إعادة التفكير في التنمية في سنة ٢٠٣٠ وما بعدها ٣٢

مقدمة ٣٥

٣ أهداف إنمائية ٣٦

الشمولية من خلال سلاسل قيمة منافسة ٣٦

التعاون في الابتكار الصناعي الأخضر ٣٨

المناعة من خلال شبكة إنمائيين عالمية ٤١

٦ نتائج تشغيلية ٤٣

تحسين الوصول إلى معلومات السوق ٤٤

انفتاح عملية التخطيط الوطني ٤٦

إنجاز الأعمال وفقًا لمعايير الصناعة ٤,٠ ..... ٤٨

إنشاء بنية تحتية تدعم سلاسل قيمة خضراء ٥٠

إعادة موضعة التمويل الاسلامي كقائد للتنمية ٥٢

بناء أنظمة لسوق مرنة ٥٤

٦ عوامل محركة للأداء ٥٧

إبراز دور البنك ٥٨

حشد الموارد من السوق ٦٠

بناء القدرات التنظيمية ٦٢

اعتماد اللامركزية على الصعيدين الوظيفي والجغرافي ٦٤

النمو المالي المستدام ٦٦

الإدارة بالنواتج الإنمائية ٦٨

الفرصة ١/٥/١٠ ..... ٧٠

مقدمة ٧٣

استثمار ١ تريليون دولار أمريكي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٧٤

قيادة ٥ صناعات على الصعيد العالمي ٧٦

الأغذية والأعمال التجارية الزراعية ٧٦

المنسوجات والملابس والجلود والأحذية ٨١

البترول المواد والكيماوية ٨٣

البناء والتشييد ٨٦

التمويل الإسلامي ٨٨

توفير ١٠ ملايين فرصة عمل لائقة جديدة سنويًا ٩١

برامج سلاسل القيمة "من البداية إلى النهاية" عمليًا ٩٤

تطوير سلسلة قيمة الأخشاب في الغابون ٩٤

تعزيز امكانات الجابون في سلسلة القيمة المضافة لصناعة المنغنيز ٩٥

الختام ٩٨

الملخص ٩٩

جهودٌ مشتركةٌ لبلوغ أهدافٍ مشتركة ١٠٠

ملاحظات ختامية ١٠٢

هذا الكتاب يهدف لخلق عالم أفضل

مستقبل يعيش فيه جميع الناس بكرامة وفي رخاء، دون أن يستثنى أحد

مستقبل تضع فيه الحكومات وتنفّذ من القواعد واللوائح ما يمكّن جميع الفاعلين الاقتصاديين في السوق – من القطاعين العام والخاص – من الاضطلاع بدور في التنمية

مستقبل يبرز الالتزام العميق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ – على النحو المُبين في أهداف التنمية المستدامة – وبناء شراكات قوية لتحقيق تلك الأهداف

مستقبل يمكّن فيه الأفراد والمجتمعات من خلال بناء قدراتهم على المشاركة والتأثير والتحكم بالأحداث التي تؤثر في حياتهم، وتهيأ لهم السبل لتحقيق إمكاناتهم وإيجاد مستقبل مستدام للجميع

تمهيد

حقق البنك الإسلامي للتنمية خلال العقود الأربعة الماضية إنجازات تنموية رائعة، ومسؤوليتي كرئيس جديد للبنك المحافظة على هذه الإنجازات والبناء عليها وفي نفس الوقت مواكبة التغييرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم اليوم. عالم اليوم كان يوصف قبل سنوات قليلة بأنه عالم الخيال العلمي. ولكن الخيال أصبح حقيقة اليوم مع وجود Fintech، Blockchain، Big Data، الذكاء الصناعي، والطباعة ثلاثية الأبعاد. كل هذه الابتكارات أثرت بشكل عميق في الطريقة التي يمارس بها الأفراد والشركات والدول أعمالها وأدت الى تغيير الكثير من المفاهيم الاقتصادية والمالية وأصبحت تتطلب نماذج أعمال مختلفة.

محرك النمو الاقتصادي اليوم هو الابتكار وليس رأس المال الملموس والموارد الطبيعية. ظهرت شركات ضخمة بدون أصول مادية ملموسة وإنما تطبيقات الكترونية واستطاعت زيادة ثروتها وخلق المزيد من فرص العمل بالاعتماد على التطبيقات الإلكترونية. رواد الأعمال هم الذين يقودون هذا التحول فلديهم رؤية واضحة للعالم الجديد واستطاعوا فتح أسواق جديدة وفرص عمل جديدة. والسلعة الواحدة لا تنتج في مكان واحد وإنما في مناطق جغرافية مختلفة معتمدة في ذلك على المزايا النسبية والتنافسية لأماكن الإنتاج. كما أن الابتكارات غيرت مشهد الوظائف من خلال تعزيز وظائف المستقبل بالذكاء الاصطناعي والروبوتات والطباعة ثلاثية الأبعاد.

إذا أضفنا الى التغيرات السريعة التغيرات الديموغرافية التي تشهدها الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية فمن المتوقع أن يصل عدد السكان في هذه الدول الى ٢،٢ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٣٠؛ منهم ٦٥٪ من فئة الشباب وسوف يدخل سوق العمل منهم خلال الفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠٣٠ نحو ١٠٠ مليون. أما المتطلبات المالية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة فقد ارتفعت من المليارات الى التريليونات وهذا الحجم الهائل يفوق قدرة أي مؤسسة أو دولة منفردة لذا أصبحت الحاجة الى الشراكات ماسة.

نموذج العمل الجديد يرتكز على تقوية تنافسية الدول في القطاعات الإستراتيجية التي تتمتع فيها بميزة نسبية وخلق سلاسل قيم محلية وربطها بسلاسل القيم العالمية وادخال العلوم والتكنولوجيا والابتكار في سلاسل القيم وتعزيزهما بالتمويل الإسلامي والشراكات. وإعطاء أهمية قصوى لريادة الأعمال ورأس المال البشري ورواد الأعمال الذين سيقودون مسيرة التحول.

لقد عملنا خلال العامين الماضيين على خلق الوعي بحجم واتجاه هذه التغيرات التي يشهدها العالم اليوم وما الذي ينبغي عمله وذلك على مستوى موظفي البنك والدول الأعضاء. لأن التحول من اقصاد يعتمد بشكل كلي على تصدير المواد الخام الى اقتصاد صناعي يحتاج الى ابداع ونفس طويل وكان دائما ماثلا أمامنا السؤال "ما الذي سيحدث لو لم يغير البنك طريقة عمله ولم تغير الدول الأعضاء نماذج التنمية الحالية؟". نموذج العمل الجديد يوضح المكاسب والخسائر في كلتا الحالتين. نحن سعداء بالبنك بأن الدول الأعضاء استقبلت نموذج العمل الجديد بإيجابية كبيرة ودعمته وأننا بدأنا فعلا بتطبيق بعض المبادرات على أرض الواقع.

معالي د. بندر محمد حمزة حجار
رئيس البنك الإسلامي للتنمية.

ضبط الإيقاع في عالم سريع التغير

في هذا القسم

تواجه الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة طائفة غير مسبوقة من التحديات الديناميكية. في عالم يتغير بسرعة ولا يمكن التنبؤ به في غالب الأحيان، يقدم البنك قيادة استراتيجية لمساعدة الدول على اتباع نهج استباقي.

جعل الأسواق تعمل من أجل التنمية ٤

عالم سريع التغير ٥

ماذا سيحدث إن لم نقم بالتغيير؟ ٦

كيف يستجيب البنك الإسلامي للتنمية؟ ٧

مكاسب الدول الأعضاء والعالم من هذا التغيير ١٠

جعل الأسواق تعمل من أجل التنمية

يتغير مشهد التنمية العالمي بسرعة بسبب التقدم التكنولوجي والظروف الجيوسياسية وتنامي النزعة الحمائية. يواجه عالمنا تحديات هيكلية، بما في ذلك بطء النمو الاقتصادي ، ونقص البنية التحتية، وعدم كفاية التنمية التكنولوجية ، وتزايد أعداد الشباب. تواجه الدول تنمية متدنية لرأس المال البشري ومستويات عالية من البطالة. هذه القضايا، إلى جانب زيادة الهشاشة، والاضطراب الاجتماعي والآثار السلبية لتغير المناخ، تزيد من تفاقم الوضع. يمكن أن تكون التحديات هائلة، ولذلك نحتاج إلى تركيز الجهود نحو مساعدة المجتمعات على تحقيق التنمية الفعالة، لا سيما الغايات الطموحة لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ويكتنف حقبة أهداف التنمية المستدامة التي بدأت في سنة ٢٠١٥ الكثير من التحديات العالمية الهائلة. ولهذه التحديات تأثير خاص في المناطق داخل الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، إذ حدث فيها ٣٠ نزاعاً من أصل ٥٠ نزاعاً مسلحاً تم رصدها في جميع أنحاء العالم وأدت إلى أزمات إنسانية حادة وحالات نزوح في جميع أنحاء العالم الإسلامي. وتشير التقديرات إلى أن ٨٩ مليون شخص ممن يقيمون في دول البنك الإسلامي للتنمية يحتاجون إلى مساعدات إنسانية.[1] ولا تؤثر حركة اللاجئين في الدول الأعضاء المساهمة في البنك الإسلامي للتنمية فحسب، بل تؤثر سلبًا في أوروبا في الوقت الحالي، مما يمثل تحديًا إضافيًا لبلوغ أهداف التنمية المستدامة في جميع
أنحاء العالم.

أهداف التنمية المستدامة التي تطمح إليها الدول الأعضاء تمارس ضغوطاً متعددة الأبعاد عليها في سعيها لتحقيق تلك الأهداف. وعلى العكس من ذلك، فإن العديد من الدول الأعضاء تنعم بموارد هائلة وميزة نسبية واضحة تسمح لها بتحويل هذه التحديات إلى فرص تتيح لها تحقيق ما تصبو إليه من خلال أهداف التنمية المستدامة.

وقد بنى البنك الإسلامي للتنمية رؤية لكيفية مساهمته في خطة التنمية العالمية لعام ٢٠٣٠. وقد حدّد اجتماع مائدة مستديرة لمحافظي البنك الإسلامي للتنمية، عُقد بعنوان "الشراكة لبناء المستقبل الذي نريده" ضمن فعاليات الاجتماع السنوي لعام ٢٠١٨، توجهًا واضحًا للبنك من حيث الأولويات الإستراتيجية الرئيسية، والتحديات الرئيسية والمعارك التي لا مناص للدول الأعضاء من كسبها.

وفي ظل البيئة الراهنة التي تشهد شحا شديدا

ولكي تزدهر البشرية، يجب أن تتواصل الدول مع بعضها البعض وتعزز التنمية البشرية الشاملة. ويجب أن تنمو صناعة التمويل وتتكيف للمساعدة في تحقيق هذه الرؤية

"إن أعطيت رجلا سمكة فأنت تطعمه يوماً واحدا. وإن علمته الصيد صار عندة عمل يطعمه مدى الحياة"

في الموارد، يتسم الابتكار بأهمية بالغة في إعادة تعريف الاقتصاد الذي سيدفع النجاح للوصول إلى غايات أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، تشكل فجوة التمويل العالمية حوالي ٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو ١،١ ٪ من قيمة أسواق رأس المال العالمية، التي تقدر بمبلغ ٢١٨ تريليون دولار أمريكي.

وإذا استطاعت الدول الأعضاء حشد نسبة ١٪ فقط من الأسواق العالمية وتخسيرها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يمكن لتريليونات الدولارات الراكدة والمتجنبة للمخاطر أن تعمل من أجل التنمية. وفي هذا السياق، يدرك البنك الإسلامي للتنمية أن ثمة فرصة هائلة في تعزيز نقاط القوة الأساسية لديه لمضاعفة تأثيره في التنمية من خلال خلق تآزر عالمي لحشد سوق رأس المال.

على مدى السنوات القليلة الماضية، كان الإنتاج والتجارة والاستثمارات الدولية ينظم في إطار سلاسل القيمة العالمية (GVCs)، حيث تقع مختلف مراحل عملية الإنتاج في مختلف الدول. وهذا يتحدى المعرفة التقليدية المتعلقة بالعولمة الاقتصادية وعلى وجه الخصوص، السياسات التي نطورها حولها. ونعتقد أن لسلاسل القيمة العالمية أهمية أساسية في الأداء التنافسي.

إذا كان بإستطاعة البنك الإسلامي للتنمية بناء علاقات أقوى مع القطاع الخاص وأن يبادر ببناء البنية التحتية الإجتماعية والتجارية للاسواق المحلية وأن يربطها بسلاسل القيمة العالمية (GVCs) وأن يلتحق بالسوق العالمية سيكون بإمكاننا أن نبني المستقبل الذي نريده. ولكي تكلل هذه الرؤية بالنجاح، يلتزم البنك الإسلامي للتنمية بالعمل مع الدول الأعضاء فيه ومع المجتمع العالمي الأوسع لمعالجة القضايا الرئيسية التي تواجهه، بما في ذلك الفقر، والنمو السكاني، وانعدام التكافؤ في توزيع الثروة، وتغير المناخ.

عالم سريع التغير

على الرغم من التقدم المثير للإعجاب الذي أحرز في جميع أنحاء العالم في الحد من الفقر على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية فإن الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية تتخلف كثيراً في الكثير من أبعاد أهداف التنمية المستدامة العالمية. ويزداد هذا التحدي تعقيدا بسبب الاتجاهات السكانية العالمية، لا سيما توقعات تعداد الشباب. فمن المتوقع أن يزداد عدد سكان الدول الأعضاء بنسبة تناهز ٣٥٪ في السنوات الثلاث عشرة المقبلة،

إذ سيرتفع من ١،٧ مليار في سنة ٢٠١٥ إلى ٢،٢ مليار بحلول سنة ٢٠٣٠. وبالتالي، فإن اقتصادات الدول الأعضاء تحتاج إلى تلبية احتياجات الشباب العامل، الذي من المتوقع أن يزداد بمقدار ١٠٠ مليون بين سنتي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠.

كما تؤثر الصدمات البيئية والاجتماعية العابرة للحدود في أمن الفئات الضعيفة من السكان. إن عدم المساواة على الصعيد العالمي يزداد سوءًا حيث أن نسبة ٨٢٪ من الثروة المكتسبة العام الماضي قد ذهبت إلى الكطبقة الأكثر ثراء والتى تشمل ١٪ فقط من تعداد سكان العالم، ، بينما لم يحصل حوالى ٣،٧ بليون مواطن إلا على القليل والذين يضموا النصف الألكثر فقرًا من البشر. وهذا يفتح الباب لعدم الاستقرار الاجتماعي.

ويؤثر تغيّر المناخ في أمن الفئات السكانية الضعيفة، ولا سيما تلك التي تعيش بالفعل في أوضاع هشة ومتأثرة بالنزاعات في الدول الأعضاء ، حيث تعاني الحوكمة من الوهن. وذلك له تأثير مركب في المخاطر الأساسية المتعلقة بالهشاشة المناخية التي تهدد المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

بالإضافة إلى ذلك، ينتقل العالم إلى ثورةٍ صناعية رابعة، عصرٍ سمته التغيرات الثورية في عمليات الإنتاج بسبب التقدم في التكنولوجيا. ويتفاقم هذا التغير بسبب عدم وجود صناعات تحويلية في الدول الأعضاء. ويتبين من الاتجاهات العالمية أن الكثير من تلك الدول يعاني من وقع سلبي لتراجع التصنيع.

كما تحتاج الدول الأعضاء إلى إعادة تصور الطريقة التي يمكن من خلالها تطبيق التمويل الإسلامي اليوم باعتباره أداة رئيسية للتنمية، خاصة أن بعض هياكل التمويل الإسلامي يعدّ معقدة في نظر البعض، إذ يؤدي أحيانا إلى ارتفاع تكاليف المعاملات ويترك الصناعة ككل في موقع ضعف استراتيجي مقارنة بقطاع التمويل التقليدي.

من المتوقع أن يزداد عدد سكان الدول الأعضاء بنسبة ٣٥٪ تقريبًا في السنوات الـ ١٣ المقبلة، إذ سيرتفع من ١،٧ مليار في سنة ٢٠١٥ إلى ٢،٢ مليار بحلول سنة ٢٠٣٠.

"القوة يمكن أن تؤخذ، ولكن لا تعطى. عملية الأخذ هي التمكين في حد ذاته"

١،٧ مليار
سنة ٢٠١٥

٢،٢ مليار
سنة ٢٠٣٠

أين نحن الآن؟

- *على المستوى العالمي، يتراوح إجمالي احتياجات الاستثمار ما بين ٥ و٧ تريليونات دولار أمريكي في السنة*
- *يبلغ إجمالي الاستثمار المطلوب لبلوغ أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية ٤،٥ تريليون دولار أمريكي في السنة*
- *يبلغ إجمالي الاستثمار الحالي في الدول النامية ١،٤ تريليون دولار أمريكي في السنة*
- *يترك ذلك فجوة استثمارية سنوية في القطاعات الحيوية لأهداف التنمية المستدامة تناهز ٣،١ تريليون دولار أمريكي*
- *بالنسبة للدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، يترجم ذلك إلى تمويل سنوي يتراوح بين ٧٠٠ مليار دولار أمريكي و ١ تريليون دولار أمريكي*
- *والفجوة أكبر بكثير من التمويل المتاح للمساعدة الإنمائية الرسمية (Official Development Assistance)، الذي يبلغ ١٤٥ مليار دولار أمريكي*
- *وتشكل فجوة التمويل حوالي ٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و ١٤ ٪ من المدخرات السنوية العالمية، أو ١،١ ٪ من قيمة أسواق رأس المال العالمية المقدرة بمبلغ ٢١٨ تريليون دولار أمريكي*
- *استثمار القطاع الخاص في الدول النامية أقل بكثير من نظيره في الدول المتقدمة*
- *تحتاج الدول النامية، في المتوسط، إلى مضاعفة مستويات استثماراتها الحالية في القطاع الخاص لتكون على قدم المساواة مع الدول المتقدمة*
- *وفي بعض القطاعات الحيوية، مثل المياه والصرف الصحي، تحتاج استثمارات القطاع الخاص إلى زيادة بمقدار خمسة أضعاف.*
- *إذا لم يتم تحفيز القطاع الخاص، ينبغي زيادة الإنفاق العام بمقدار ثمانية أضعاف لتحقيق أهداف التمويل لعام ٢٠٣٠*
- *ولكن، إذا تضاعف نمو القطاع الخاص عن مستواه الحالي ضعفًا واحدًا، فسيتعين مضاعفة النفقات العامة ضعفًا واحدًا تقريبًا بحلول سنة ٢٠٣٠.*

وتعدّ البطالة، خاصة بطالة الشباب، من أكبر المشكلات التي تواجه الدول الأعضاء، ذلك أنها أعلى مما هي عليه في بقية أنحاء العالم.

بالإضافة إلى ذلك، توجد فجوة كبيرة بين التمويل الفعلي والممكن. فقد بلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية ١٤٢,٦ مليار دولار أمريكي في سنة ٢٠١٦، في حين تقدر الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحوالي ٢,٥ تريليون دولار أمريكي سنويًا. وتحتاج الدول الأعضاء وحدها إلى مبلغ يتراوح بين ٧٠٠ مليار دولار أمريكي و ١ تريليون دولار أمريكي في السنة لتمويل أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تتسع الفجوة بحلول سنة ٢٠٣٠، حيث يتوقع أن يرتفع عدد سكان الدول الأعضاء من ١,٧ مليار نسمة إلى ٢,٢ مليار نسمة، مما يعني ارتفاع الطلب على الموارد.

ماذا سيحدث إن لم نقم بالتغيير؟

يعتمد نموذج الأعمال الحالي للبنك بشكل تام على مصادره الذاتية في تمويل المشروعات وعلى تقديم الحلول المتفرقة في ٥٧ دولة عضو بالإضافة إلى المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء. كل هذه الأنشطة يتم إدارتها عن لعيد من مقر البنك بجدة. وفي حال استمر البنك في الاعتماد على نموذج الأعمال الحالي فإنه سيفشل في التأقلم مع التغيرات العالمية السريعة والتي ذكرت أعلاه، أو تأثير هذه الأحداث على الدول الأعضاء. وسوف يؤثر هذا في دورنا المتمثل في تقديم حلول لمساعدة الدول الأعضاء للتكيف مع اقتصاد المستقبل.

في إطار نموذج العمل الحالي للبنك فإن أكبر مبلغ تمويل تم اعتماده من البنك هو ٦ بيلون دولار أمريكي، (١٢ بليون دولار أمريكي إذا أخذنا في الإعتبار المؤسسات التابعة للبنك). وإذا قارنا العجز في تمويل مشروعات البنك داخل الدول الأعضاء للوفاء بأهداف التنمية المستدامة المطلوبة فهذه الإعتمادات تشكل أقل من ١٪.

إن العالم من حولنا يتغير بسرعة وهذا التغير يحتم على البنك أن يكون ديناميكيا واستباقيا وسريعا في استيعاب هذه التغيرات. وسوف يمكننا هذا من أن نكون في الصدارة لنتمكن من التعامل مع التحديات الدولية وان نقوم بترجمة هذه التحديات إلى مبادرات وفرص تساعد في بناء مستقبل أفضل.

إن الطريق للمستقبل يتطلب تعزيز التنافس بين الدول الأعضاء في الصناعات التي تتمتع بميزات نسبية وذلك من خلال توسيع وتعميق سلاسل القيمة محليا وتسهيل الوصول للسوق العالمية والاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والإختراعات بالإضافي إلى تعزيز الشراكات مع دول العالم في مجال المعرفة والتمويل خارج الميزانية العامة. الصناعات هي المحرك الذي يخلق الوظائف التي تدخل في تحويل المواد الخام الى منتجات مختلفة يمكن تصديرها وبالتالي خلق قيمة مضافة اقتصادية.

في حال استمرار الدول الأعضاء في زيادة الاعتماد على الإنفاق الحكومي وتصدير المواد الخام دون تحسين البنية الإستثمارية فإن النتيجة الحتمية ستكون زيادة نسبة البطالة وارتفاع معدلات الفقر وعدم الستقرار السياسي والإجتماعي والهشاشة أمام التغيرات المناخية والهجرة غير الشرعية والعديد من التحديات الأخرى التي تعمل عل جعل الأمور في عالمنا أكثر ضعفا وهشاشة.

وإذا اعتبرنا هدفا واحدا فقط من الأهداف العالمية، وهو الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة - فمن سينبغي له أن يشارك في تطوير التكنولوجيات اللازمة وإنتاجها

> إذا لم نسعَ جاهدين لتوفير البنية التحتية التي يمكن أن تحدث فيها هذه التفاعلات، فإن العالم سيواجه مستقبلا هشًا ومختلفًا تمامًا عن المستقبل الذي نعرضه الآن.

وتركيبها وصيانتها لتوفير طاقة متاحة للجميع على الصعيد العالمى؟ من الذى سيشارك فى تحديد ما يقصد بـ"موثوق به" و"ميسور التكلفة"؟ إذا كيف ستتصرف الحكومات والقطاع الخاص والمجتمعات بشأن اتخاذ قرارات حول نظم الطاقة المناسبة والمستدامة وكيف يختلف هذا فى سياقات مختلفة؟

إن مثل النوع من تحديات التنسيق لا يوجد فقط فى مجال الطاقة بل يمكن أيضا أن يساهم فى حل مشاكل الفقر والغذاء والصحة والتعليم والمياه والتنوع البيئى إضافة إلى العديد من القضايا الأخرى. وإذا لم نجتهد فى توفير البنية التحية التى يمكن أن تجرى فيها هذه التفاعات فإن العالم سوف يواجه مستقبل هش ومختلف جدا عن العالم الذى نطمح فى أن نبنيه.

الصناعات هى المحرك الذى يخلق القيم المضافة وظائف وهى اتى يحول المواد الخام إلى صادرات ومن ثم تخلق فوائد إقتصادية.

تطور التمويل الإسلامى كأداة فعالة لكل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء حيث أظهر قدرة على المساعدة على التصدى لتحديات إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

"ليس بمقدور أى شخص العودة إلى الوراء وبدء حياة جديدة، لكن بمقدور أى شخص أن يبدأ اليوم ويصنع نهاية جديدة."

١٠,٠٠٠,٠٠٠

يمكننا دعم ١٠ ملايين فرصة عمل لأصحاب المشاريع الشباب لمساعدتنا فى قيادة هذه المرحلة من التحول

كيف يستجيب البنك الإسلامى للتنمية؟

من الواضح أن النهُج التقليدية لمواجهة هذه التحديات لا تكفى لتوفير حلول مستدامة. فلكى يحدث التغيير، هناك حاجة إلى الابتكار وإلى أدوات جديدة وسياسات تحدث تحولا. ولذا علينا أن نغير الطريقة التى نعمل بها والطيقة التى نفكر بها. وهذا يعنى إعادة النظر فى نموذج الأعمال الحالى الذى تستخدمه الدول الأعضاء ومؤسسات تمويل التنمية العالمية، ومنها البنك الإسلامى للتنمية.

المشكلة ليست فى نقص الأموال. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية - كما هى حاليا - أقل بكثير من التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهناك حوالى ٢١٨ تريليون دولار أمريكى فى أسواق رأس المال العالمية وفى مختلف صناديق الاستثمار. وإذا استطعنا أن نقنع ١٪ من هذه الأموال للاستثمار فى القطاعات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، فسنملأ الفجوة التمويلية، لا فى الدول الأعضاء فحسب، بل فى جميع أنحاء العالم. ولمواجهة التحديات التى حددتها أهداف التنمية المستدامة، فقد آن الأوان لتحويل خطاب التنمية العالمى من تدخلات المشاريع التى تعالج الأعراض الفورية إلى معالجة المشكلات الجذرية التى تعيق النمو المستدام، مصحوبة بنموذج أعمال يوفر حلولا متكاملة.

إننا بحاجة إلى تحول نوعى فى التنمية للحفاظ على الوعد الذى قطعناه على أنفسنا أمام العالم بأن نحقّق أهداف التنمية المستدامة. وينبغى أن يدرك أخصائيو التنمية ومجتمع المانحين أن التمويل ليس غاية فى حد ذاته، ولكنه مجرد وسيلة لتمكين الناس من الأخذ بزمام المبادرة لتحسين حياتهم. إننا نؤمن بأن من حق كل الشعوب أن تحيا بكرامة وفى رخاء، وألا يستثنى أحد.

إننا نؤمن بتمكين الشعوب والمجتمعات ونؤمن بضرورة بناء مقدرات الشعوب لجعلها قادرة على المشاركة والتأثير والتحكم فى الأحداث التى تؤثر فى حياتهم. ونحن ملتزمون بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (كما هو مبين فى أهداف التنمية المستدامة)، ونؤمن ببناء شراكات قوية للقيام بذلك. ولا ينبغى للحكومات أن تلعب دور مقدم الخدمات فحسب، بل ينبغى لها أيضاً أن تقوم بدورها فى تهيئة بيئة تمكينية، حيث تشارك جميع العوامل الاقتصادية للسوق فى التنمية.

تمثل صناعة الأغذية والأعمال التجارية الزراعية ١٠٪ من إنفاق المستهلكين العالمي، و٤٠٪ من العمالة، و٣٠٪ من انبعاثات غازات الدفيئة. يمكننا أن نساعد الدول المتنافسة في هذا القطاع على الحصول على حصتها العادلة من الأسواق التي لا تتلقى حالياً خدمات كافية

في هذا المشهد التنموي المتغير، فإن البنك الإسلامي للتنمية أن يواءم نوذج الأعمال الخاص به مع احتياجات عملائه المتغيرة. وإن جوهر نموذج العمل الجديد تهدف لمساعدة الدول الأعضاء لتحقيق تنمية مستدامة وتطور شامل باستخدام سلاسل القيمة الحالية والميزة التنافسية المستقبلية لتنوع الصادرات بعيدا عن مجرد تصدير المواد الخام، وذلك مساندة الصناعات التى تؤدى إلى ارتفاع قدره ٤،٠ من خلال الاستثمار فى مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والبنية التحتية وكذلك من خلال حشد الموارد من أسواق رؤوس المال العالمية عبر تحويل موارد المساعدة الإنمائية إلى محفز لاستقطاب التمويل.

وسيتم تنفيذ عملية تسخير الأسواق لتحقيق التنمية من خلال برامج شاملة تدمج ستة من مجالات النتائج التشغيلية:

تحسين الوصول إلى معلومات السوق

يتطلب نمو السوق الوصول إلى البيانات الكلية والجزئية

> "لا تقل للناس أبدًا كيف يقومون بعمل الأشياء. فقط أخبرهم بما يجب أن يُعمل وسيفاجئونك ببراعتهم "

لتمكين فهم أعمق لأنشطة سلسلة القيمة السوقية. بالإضافة إلى ذلك، توفر إتاحة البيانات للمستثمرين إمكانية الوصول إلى فرص الاستثمار المحتملة بالإضافة إلى طبيعة المخاطر والأرباح. وهذا يسمح للأسواق بتنظيم نفسها تلقائياً وإعادة تخصيص الاستثمارات للتصدي للمشكلات وتلبية احتياجاتها الإنمائية.

انفتاح عمليات التخطيط الوطنية

تكمن نقطة الانطلاق في تحسين تكامل الأسواق محليا وبين الدول في مرحلة التخطيط الوطني. وبناءً عليه، يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى جعل عملية البرمجة القطرية الخاصة به منصة لجميع الأطراف الفاعلة المهمة في السوق، بما في ذلك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف الفاعلة في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، سيعتمد البنك الإسلامي للتنمية على تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا بين الدول باعتبارهما أداتين رئيسيتين لتحسين التعاون الاقتصادي والتكامل بين الدول من خلال المنصات الجماعية لحشد الموارد المعرفية والمالية على حد سواء.

إنجاز الأعمال وفقًا لمعايير الصناعة ٤،٠

يقر البنك الإسلامي للتنمية بأهمية دور القطاع الخاص في التنمية، ولذلك سيسعى إلى زيادة مدخلات القطاع الخاص عن طريق التركيز على إجراءين للتغلب على التصورات القائمة:

- إصلاح بيئة الاستثمار لا لجذب المستثمرين فحسب، بل أيضًا لتشجيع القطاع الخاص على إعادة استثمار مدخراته محليًا
- رفع مستوى الإنتاجية وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية بما يضمن تحقيق نمو مستدام في التغيرات الناجمة عن "الثورة الصناعية الرابعة".

ولبلوغ هذا الهدف، سيزيد البنك الإسلامي للتنمية من تركيزه على إجراء إصلاحات في سياسات "ممارسة الأعمال التجارية" وتوفير المنح الدراسية لقادة المستقبل، ولا سيما في الدول الأعضاء في البنك الأقل نموًا. وعلاوة على ذلك، ستستهدف التدخلات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار زيادة الإنتاجية ودعم ريادة الأعمال. ولذلك الغرض فإن البنك الإسلامي للتنمية قد أنشأ مشروع Engage Platform، ووحدة الملكية الفكرية وبناء القدرات الفردية وعدد آخر من الوسائل التي تحقق هذا الهدف تحت مظلة أهداف التنمية المستدامة، رقم ٩.

المبادئ الأساسية لنموذج الأعمال الجديد

لترجمة قيَمه الأساسية على أرض الواقع، ركز البنك الإسلامي للتنمية جهوده على المبادئ الشاملة التالية:

- ***رغم أننا ندرك دور الحكومات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا يمكن للحكومات أن تقوم بدور الأسواق***
- ***يتمثل التحدي الرئيسي للحكومات في كيفية تسخير الأسواق لتحقيق التنمية***
- ***يجب على الحكومات أن تعالج القيود التي تؤدي إلى فشل السوق وتجعل الأسواق تستفيد من اقتصاديات وفورات الحجم (economies of scale) واقتصاديات وفورات التخصص (economies of scope)، والعوامل الخارجية الايجابية (positive externalities)***
- ***القطاع الخاص هو القوة الدافعة للتنمية على المدى القريب والبعيد***
- ***ستؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى جودة أعلى كفاءة وخلق فرص عمل وتخفيض العبء على ميزانية الدولة، وتحسين توزيع المخاطر***
- ***يتطلب النجاح في تحفيز القطاع الخاص وتعبئة الموارد المالية مناخاً استثمارياً سليماً يعزز الحوكمة والشفافية***
- ***يعدّ العلم والتكنولوجيا والابتكار (STI) ، إلى جانب الالتزام بدعم الاستثمار في رأس المال البشري، عاملاً رئيسياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.***

ولمواجهة التحديات التي حددتها أهداف التنمية المستدامة، فقد آن الأوان لتحويل خطاب التنمية العالمي من تدخلات المشاريع التي تعالج الأعراض الظاهرة، إلى معالجة المشكلات الجذرية التي تعرقل النمو المستدام، مصحوبة بنموذج أعمال يوفر حلولاً متكاملة.

إنشاء بنية تحتية تدعم سلاسل القيمة الخضراء

سيوجه البنك الإسلامي للتنمية نسبة كبيرة من موارده إلى مشاريع البنية التحتية التي ترفع من مستويات الكفاءة لدى الأطراف الفاعلة في السوق ضمن سلاسل القيمة المختارة في استراتيجية الشراكة القطرية التي ينفّذها البنك. وهناك ميزتان لهذه الطريقة:

- يؤدي وجود عملاء من قطاع الصناعة لديهم طلب محدد وكبير للبنية التحتية إلى تسهيل اجتذاب استثمارات السوق إلى هذه المشاريع لأنها قابلة للاستمرار من الناحية المالية
- يساعد التركيز على البنية التحتية للأنشطة الصناعية على التعامل مع قضايا الاستدامة البيئية لأنها تحمل عادةً البصمة والأثر الأكبر على البيئة.

ولتحقيق هذا الغرض، سيضطلع البنك الإسلامي للتنمية بدور نشط في إسناد الأعمال لتحسين جودة المشاريع حتى يضمن جذب اهتمام القطاع الخاص وتأكيد مشاركته وبالتالي إنجاز أعمال أكثر باستخدام استثمار أقل من الميزانية العمومية.

إعادة موضعة التمويل الاسلامي كقائد للتنمية

من الضروري وجود صناعة قوية للخدمات المالية لإزالة القيود المفروضة على الأنشطة عبر سلاسل القيمة. ويحتل التمويل الإسلامي مكانة فريدة تؤهله لقيادة هذا العمل لأنه يركز في مبادئه على وجود صلة قوية بين التمويل والأنشطة الاقتصادية. ويسعى البنك الإسلامي للتنمية إلى الاستفادة من هذا التركيز كي تحتل صناعة التمويل الإسلامي الصدارة في مجال التنمية عن طريق ربط التمويل الذي يقدمه بأنشطة سلاسل القيمة. ويشغل التمويل الإسلامي، بفضل حجمه الحالي الذي يفوق ٢ تريليون دولار أمريكي، مكانة تؤهله للاضطلاع بهذا الدور الرائد..

بناء أنظمة لأسواق منيعة

سيوجه البنك الإسلامي للتنمية اهتمامًا خاصًا للتأكد من عدم التخلي عن أي فرد، وذلك عن طريق جعل الأسواق تخدم قطاعات الأفراد الأكثر احتياجًا، بما يشمل النساء والشباب. وعندما تعم فوائد النمو والتنمية الاقتصادية على الفقراء والمحرومين ، سيحقق نظام السوق بوجه عام مستويات أعلى من المرونة والاستدامة. وعلاوة على ذلك، سيدمج البنك الإسلامي للتنمية ضمانات بيئية واجتماعية وسياسات شمول السوق في حافظة عملياته.

مكاسب الدول الأعضاء من هذا التغيير

تتطلب مواءمة نموذج أعمال البنك للاستفادة من فرص النمو والازدهار إعادة تحديد الوجهة لدفع القدرة التنافسية للصناعات المرتبطة بالسوق العالمية من خلال سلاسل القيمة العالمية. وسيسمح التركيز على سلاسل القيمة العالمية للبنك الإسلامى للتنمية بتحديد أولويات مشروعاته بطريقة منهجية، مع استهداف كل الأطراف الفاعلة ضمن سلسلة قيمة معينة بهدف خلق فرص عمل مستدامة، وزيادة التصنيع إلى مستويات طاقة الجيل الرابع، وحشد الموارد من جميع الجهات الفاعلة فى السوق. لقد حان الوقت لتحويل نموذج أعمال التنمية من تدخلات الإصلاح السريع لعلاج الأعراض الظاهرة والفورية إلى معالجة الأسباب الجذرية التى تعوق النمو المستدام. لقد أبرز محافظو البنك الإسلامى للتنمية، خلال الاجتماع السنوى لعام ٢٠١٨، العديد من التحديات التى لا مفرّ من كسبها كصعوبات أساسية. كما أعادوا تأكيد إلتزامهم بتهيئة البيئة التمكينية اللازمة للتصدى

> تتوقع التنبؤات بالاقتصاد الكلى أن ربط الاقتصادات بالاقتصاد الرقمى العالمى يمكن أن يولد ما يصل إلى ٤،١ تريليون دولار أمريكى من الناتج المحلى الإجمالى للمجموعات السكانية الأشد فقرا فى العالم.

لهذه التحديات. وبناءً على هذه الالتزامات التى قطعتها الدول الأعضاء على نفسها، يمكن للبنك أن يعين على تحويل التحديات إلى فرص تاريخية للنمو والازدهار.

ثلاث فرص تاريخية تنشأ عن هذه الالتزامات:

أول هذه الفرص هو الشمولية من خلال سلاسل قيمة منافسة. ومن المحتمل أن تشكل فئة الشباب من سكان الدول الأعضاء تجمعا من ١٠ ملايين من الباحثين عن العمل ورجال الأعمال سنوياً، مع ما يلزم من مواهب وطاقة وقدرة على التكيف لدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة فى وقت التغيير الهيكلى والتحول فى عصر أهداف التنمية المستدامة وما بعده. ويحدِّد النهج الاستشرافى للبنك الإسلامى للتنمية سلاسل القيمة المحتملة من خلال منهجية داخلية تركز على القدرة التنافسية لدولة ما بناءً على صناعاته ومنتجاته. فعلى سبيل المثال، تتوقع تنبؤات الاقتصاد الكلى أن يولد ربط الاقتصادات بالاقتصاد الرقمى العالمى ما يصل إلى ٤،١ تريليون دولار أمريكى من الناتج المحلى الإجمالى لأشد سكان العالم فقرا. وسيترتب على ذلك خلق ٦٤ مليون وظيفة جديدة، وتحسين حياة ٥٨٠ مليون شخص يعيشون حاليا بأقل من ٤ دولارات أمريكية فى اليوم. ومن خلال بناء سلاسل القيمة لتنويع الصادرات وخلق فرص العمل، سيشجع البنك الإسلامى للتنمية الدول الأعضاء على الاستفادة من مواردها الطبيعية ومزاياها النسبية الحقيقية لقيادة عملية تغيير هيكلى نحو التنافسية العالمية بما يتماشى مع الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة.

ثانى هذه الفرص هو المناعة من خلال شبكة إنمائيين عالمية. هذا ويعكف البنك الإسلامى للتنمية، بعد تقييم حدود نماذجه التشغيلية والمالية القديمة، على تجديد النهج الذى يسلكه لتنفيذ رسالته الإنمائية. ولئن كان الكثير من شبكات التنمية لا يقوم على التكنولوجيا، فقد سهلت التكنولوجيا إلى حد كبير قدرة الأفراد والجماعات على التواصل عبر الحدود، ويمكن تسخير ذلك لتسريع وتضخيم قوة جميع أنواع الشبكات الاجتماعية والسياسية.

وتواجه الدول الأعضاء فى ما تبذل من جهود للوصول إلى الغايات المتوخاة من أهداف التنمية المستدامة فجوة تمويلية سنوية قدرها ١ تريليون دولار أمريكى. ولكن من خلال الالتزام بالإصلاحات الهيكلية وحشد موارد السوق وغيرها من مصادر تمويل التنمية البديلة، يمكن أن تضخّ الدول الأعضاء

من خلال بناء سلاسل القيمة لخلق تنويع فى الصادرات وخلق فرص عمل، سيشجع البنك الإسلامى للتنمية الدول الأعضاء على الاستفادة من مواردها الطبيعية ومزاياها النسبية الأصيلة.

يتمحور عُشر الناتج المحلي الإجمالي العالمي حول صناعة البناء والتشييد.

في البنك الإسلامي للتنمية مبلغ ١ تريليون دولار أمريكي إلى قطاعات أهداف التنمية المستدامة الأساسية. كما يدرك البنك الإسلامي للتنمية أن في حشده لأسواق المال فرصة كبيرة لتعزيز نقاط قوته الأساسية لمضاعفة تأثيره في التنمية من خلال خلق أوجه تآزر على الصعيد العالمي. وتضطلع شبكة الإنمائيين بدور هام في ملء الفجوة التمويلية للدول الأعضاء.

يسعى المجتمع الدولي، منذ إطلاق الخطة العالمية لأهداف التنمية المستدامة في سنة ٢٠١٥، إلى إيجاد طرق لتوفير الأموال اللازمة البالغ قدرها ٤،٥ تريليون دولار أمريكي. ويبلغ إجمالي الاستثمار في الدول النامية اليوم ١،٤ تريليون دولار أمريكي في السنة، مما يترك فجوة استثمارية سنوية في القطاعات الحيوية لأهداف التنمية المستدامة تناهز ٣،١ تريليون دولار أمريكي. وبخصوص الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، يترجم هذا إلى فجوة تمويلية قدرها ١ تريليون دولار أمريكي في السنة، وهي فجوة أكبر بكثير من المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة التي تقدر، كما ذكر آنفا، بنحو ١٣٥ مليار دولار أمريكي سنويًا. وهذا يعني أن مجتمع التنمية يحتاج، مقابل كل دولار أمريكي من المساعدة الإنمائية الرسمية، إلى حشد ٢٣ دولارًا أمريكيًا من مصادر لم تستغلّ بعد. بالإضافة إلى ذلك، يجب زيادة الإنفاق العام بمقدار ثمانية أضعاف لتحقيق أهداف التمويل بحلول سنة ٢٠٣٠.

... ويترتب على ذلك خلق ٦٤ مليون وظيفة جديدة، وتحسين حياة ٥٨٠ مليون شخص يعيشون حاليا بأقل من ٤ دولارات أمريكية في اليوم.

أما الفرصة الثالثة الناتجة عن الالتزام بنموذج الأعمال الجديد فهي التعاون في الابتكار الصناعي الأخضر. ويعد التصنيع في الدول الأعضاء أمرًا حتميًا بالنسبة إلى البنك الإسلامي للتنمية لتنويع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية لكل دولة وفي الوقت ذاته الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية. ويمكن تحقيق هذه النتيجة على أفضل وجه من خلال البدء بخمس صناعات تتمتع الدول الأعضاء فيها بمزايا نسبية:

- **صناعة الأعمال الزراعية والأغذية**، البالغ حجمها ٥ تريليون دولار أمريكي والتي تمثل ١٠٪ من الإنفاق العالمي و٤٠٪ من طاقة التوظيف و ٣٠٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- صناعة **المنسوجات والجلود والأحذية** ، التي ثبت أنها جزء لا يتجزأ من استراتيجيات النمو والتنمية في الدول النامية. يعتبر هذا القطاع هو "حزمة بداية" صناعية نموذجية للدول التي ما زالت تخطو خطواتها الأولى على سلم الصناعة كما يقدم هذا القطاع وظائف بسيطة للعمالة غير الماهرة.
- **صناعة البتروكيماويات والمواد الكيميائية**، وبما أن العديد من الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية من منتجي البترول والمواد الكيماوية فإن صناعة البتروكيماويات والمواد الكيميائية سوف تخلق ما يزيد على ٢٠٪ من إجمالي طاقة التوظيف سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الصناعات المرتبطة بهاتين الصناعتين.
- **صناعة البناء والتشييد:** فهي عُشر الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ونظرا لخبرة البنك الإسلامي للتنمية في مشاريع البنية التحتية، فإن هناك العديد من الفرص التي يمكن من خلالها تقديم الدعم بطرق غير تقليدية لصالح قطاع البناء والبنية التحتية من أجل أعمال التنمية بطرق غير تقليدية.
- صناعة **التمويل الإسلامي** ستكون أهم أداة في أيدينا لتغذية صناعاتنا وتعزيز شمول القطاعات المحرومة من التمويل لتفعيل إمكانات دولنا. توجد فرص هائلة أمام التمويل الإسلامي لكي يضم إليه التطورات التكنولوجية في مجال الذكاء الصناعي وأن يتبنى ضم الشرائح المحرومة ماليا وذلك بهدف إطلاق الإمكانات الدفينة التي تتمتع بها بلادنا.

وفي مواجهة العديد من التحديات المستقبلية، يعدّ نموذج الأعمال الجديد للبنك الإسلامي للتنمية الشعوب من أجل اقتصاد المستقبل من خلال دعم التصنيع ذي القيمة المضافة العالية. ويتمثل جوهر هذا النموذج في التركيز على الشراكة، لا سيما مع القطاع الخاص، والتركيز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار وعلى سلاسل القيمة العالمية. وهكذا ، يستطيع البنك دعم النمو المستدام في الدول الأعضاء فيه.

كيف سيكون شكل العالم بحلول سنة ٢٠٣٠؟

في هذا القسم

من التحضر إلى الثورة الصناعية الرابعة، تؤثر التوجهات العالمية الكبرى في الدول الأعضاء في البنك بطرق عديدة ومختلفة. إن التأثيرات الاقتصادية لهذه التطورات بعيدة المدى وتتطلب استجابات محددة الأهداف لكي يتسنى للدول أن تفي بالتزاماتها في أهداف التنمية المستدامة.

التوجهات-العالمية الكبرى الناشئة ١٦

التحضر السريع ١٦

زيادة أعداد الشباب ١٨

الصناعة ٤,٠ ..... ٢٠

التحديات الجديدة التي تعترض الاستدامة ٢٢

الآثار الاقتصادية لتغير المناخ ٢٣

عوائق في طريق الإنتاجية ٢٣

اللاجئون وهشاشة النظُم ٢٥

تحديات الأمن الغذائي والتغذية ٢٧

اتساع فجوة التمويل ٢٩

قيود الإقراض الخاصة بالبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف ٢٩

الفجوات في القطاع الخاص وصناعة التمويل الإسلامي ٣٠

مقدمة

أدى التعاون العالمي غير المسبوق إلى إنشاء أهداف التنمية المستدامة التي تم إطلاقها رسمياً في سنة ٢٠١٦. تؤتي الأهداف السبعة عشر التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة طرقًا لتركيز الاستثمارات العامة والخاصة على التحديات الكبرى التي تواجه الدول النامية، بل والعالم بأسره.

تعكس أهداف التنمية المستدامة تفاهما جديدا مفاده أن التنمية في كل مكان يجب أن تدمج النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وحماية البيئة. ويمكن استخدامها كذلك في معالجة أسباب النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان وتغير المناخ وتدهور البيئة.

وهذا جزء من حركة عالمية أوسع نطاقاً نحو التعاون بشأن قضايا التنمية الرئيسية. وإلى جانب أهداف التنمية المستدامة، التزمت الدول بمبادئ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وبرنامج عمل أديس أبابا، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث.

ولكي تعمل أهداف التنمية المستدامة في جميع الدول، من الأهمية بمكان أن تحصل الحكومات على البيانات المتعلقة بالقيمة المتوقعة للأهداف الرئيسية، واحتمالية تقلب الأسعار، والعجز التجاري، والبطالة، وغيرها من النتائج بحلول سنة ٢٠٣٠ إن بقي الحال على ما هو عليه - أي ، إن بقيت مستويات الاستثمار كما هي، مقارنة بالأثر المحتمل للاستثمارات الإضافية في أهداف التنمية المستدامة المحددة.

إلى ذلك، لكي تكون أهداف التنمية المستدامة فعالة، يجب أن تتفق جميع الأطراف على المقاييس الرئيسية لإنجازها وفهمها. على وجه الخصوص، تحتاج الحكومات إلى فهم الآثار المحتملة على أمور مثل الفقر والاستقرار الاجتماعي والأمن الغذائي إن هي لم تفعل شيئًا مختلفًا، مقارنة بالنتائج المحتمل أن يؤتيها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

لقد أصبح من الواضح في السنوات الأخيرة أن النموذج التقليدي للمساعدات الإنمائية الرسمية أصبح أقل أهمية وملاءمة للتحديات. يعتمد هذا النموذج على الإنفاق العام كمحرك للنمو الاقتصادي، وعلى تصدير المواد الخام دون إضافة قيمة لها أولا. وعلاوة على ذلك، لا يهدف النهج الحالي في كثير من الأحيان بشكل صريح إلى خلق وظائف جديدة مطلوبة سنوياً لاستيعاب الكثير ممن يلتحقون بأسواق العمل. وينتج عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الهجرة إلى الدول الغربية.

بالإضافة إلى ذلك، توجد فجوة كبيرة بين التمويل الفعلي والممكن. يقدر حجم التمويل اللازم لتقديم أهداف التنمية المستدامة بحوالي ٤،٥ تريليون دولار أمريكي سنوياً على مستوى العالم. ويبلغ الاستثمار العالمي حاليا نحو ١،٤ تريليون دولار أمريكي في السنة، مما يترك فجوة سنوية تبلغ نحو ٣،١ تريليون دولار أمريكي. بلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية ١٤٢،٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٦، ومع ذلك تحتاج الدول الأعضاء وحدها إلى نحو ١ تريليون دولار أمريكي سنويًا لتمويل أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تتسع الفجوة بحلول سنة ٢٠٣٠، حيث يتوقع أن يرتفع عدد سكان الدول الأعضاء من ١،٧ مليار إلى ٢،٢ مليار.

فتاة صغيرة في باماكو، مالي. ترى كيف سيكون شكل عالمها بحلول سنة ٢٠٣٠؟

التوجهات العالمية الكبرى الناشئة تشكّل

الحقائق الديموغرافية الجديدة طريقة عيش الناس. إن ارتفاع معدلات النمو السكاني، و"زيادة أعداد الشباب"، والتوسع الحضري السريع، والفئات المهمشة، والحاجة الماسة للوظائف ما هي إلا بعض من التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

ووفقاً للاتجاهات الحالية، من المتوقع أن يزداد عدد السكان في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية بنحو ٢٩٪ بحلول سنة ٢٠٣٠، وهو التاريخ المستهدف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ، حيث سيرتفع من ١,٧ مليار في سنة ٢٠١٥ إلى ٢,٢ مليار في سنة ٢٠٣٠. وسوف يشكل الأشخاص الذين يعيشون في هذه الدول نسبة ٢٦,٤٪ من إجمالي عدد سكان العالم المتوقع أن يبلغ ٨,٣ مليار نسمة في سنة ٢٠٣٠، مقارنة بنسبة ٢٣,٤٪ من العدد التقديري للسكان في سنة ٢٠١٠، البالغ ٦,٩ مليار نسمة.

كما تعكس الاتجاهات تزايد التحضر، ذلك أن معظم النمو السكاني سيحدث في المناطق الحضرية. ومن المتوقع أن تزيد نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان بأكثر من ١٠ نقاط مئوية في دول مثل ألبانيا وبنغلاديش ونيجيريا وماليا وموريتانيا. يبلغ متوسط معدل النمو السنوي المتوقع حوالي ٣٪ ، وإذا استمر لمدة ١٣سنة فإن ٥٦٪ من سكان الدول الأعضاء سيعيشون في المناطق الحضرية بحلولسنة ٢٠٣٠.

يجب إيجاد ما بين ١٠ و ١٢ مليون فرصة عمل سنوياً في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية - أي إضافة ما يصل إلى ١٦٠ مليون وظيفة بحلول سنة ٢٠٣٠

وثمة اتجاه هام آخر هو أن الفقر، الذي كان موجودا في السابق في المناطق الريفية أساسا، يزحف على الحواضر أكثر فأكثر، لا سيما في أفريقيا حيث يتزامن التوسع الحضري المتزايد إما مع الركود أو مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

من الجدير بالاهتمام وضع هذه الاتجاهات في منظور عالمي. قُدِر عدد العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم بما يزيد قليلاً على ١٩٧ مليون شخص في سنة ٢٠١٥، مع أقل من مليون عاطل إضافي مقارنة بالسنة السابقة وحوالي ٢٧ مليون آخرين مقارنة بالمستوى المالي العالمي قبل أزمة سنة ٢٠٠٧.

كما تنعكس أوجه التفاوت هذه بشكل ملحوظ على الدول الأعضاء في البنك، ليس فقط من حيث الدخل الفردي ولكن من حيث البطالة أيضًا. وقد اتسعت الفجوة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأعضاء وتلك الخاصة بالدول النامية غير الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية على مر السنين، مع تسجيل الفرق التفاضلي عند ٦١٢ دولارا أمريكيا في سنة ٢٠١٦.

يتطلب النمو الحضري السريع سياسات تحضّر فعالة وتخطيطا للبنية التحتية على المدى الطويل

التحضر السريع

يرتبط التحول الحضري - أي الانتقال الديموغرافي من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية - بالتحول من الاقتصاد القائم على الزراعة إلى الصناعة الشاملة والتكنولوجيا والخدمات. يعيش اليوم أكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية. وتتبع الدول الأعضاء أيضاً هذا الاتجاه العالمي، حيث ارتفع مجموع سكان الحضر من ٥٣٦ مليوناً في سنة ٢٠٠٠ إلى ٨٧٨ مليوناً في سنة ٢٠١٦. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة

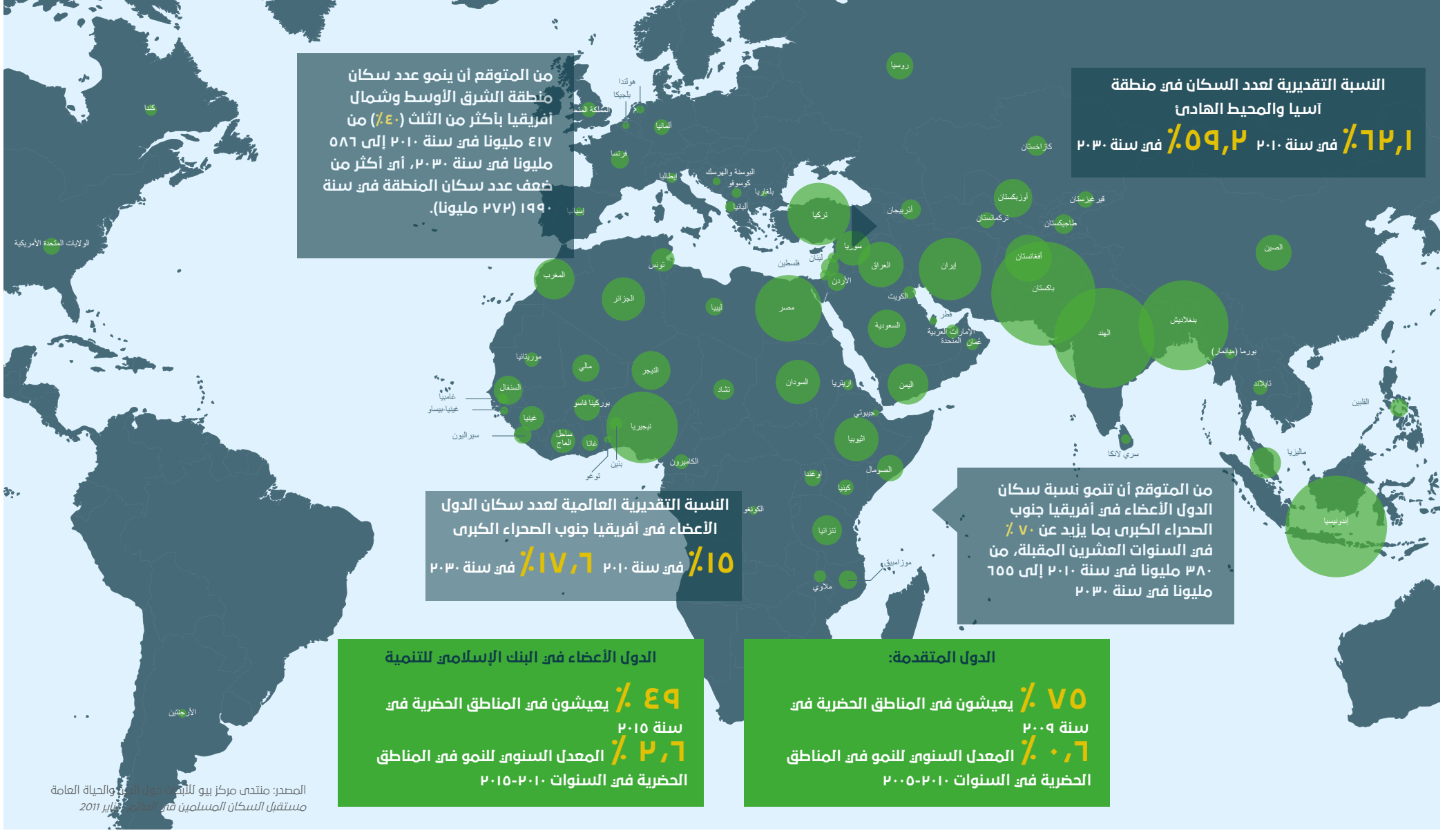

المصدر: منتدى مركز بيو للأبحاث حول الدين والحياة العامة
مستقبل السكان المسلمين في العالم، يناير 2011

التوزيع التقديري لعدد سكان الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية والجاليات المسلمة بحسب الدولة والإقليم

سكان الدول الأعضاء المقيمين في المناطق الحضرية نسبة إلى مجموع السكان من ٤١,٧ ٪ في سنة ٢٠٠٠ إلى ٤٩,٦ ٪ في سنة ٢٠١٦. ويتطلب هذا النمو السريع لسكان الحضر سياسات تمدّن فعالة وتخطيطا للبنية التحتية على المدى الطويل لضمان مدن أكثر صحة وأمانا تعزز التجارة والتبادل العالمي.[1]

هذا ويعيش أقل بقليل من نصف سكان الدول الأعضاء في المجتمعات الريفية، لكنهم ينتقلون إلى المدن والبلدات بمعدل أسرع من الناس في الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم، والكثير منهم بالفعل شديدو التحضر.

ولا يزال العديد من الدول الأعضاء في المرحلة الأولى من هذه العملية لديها الكثير من سكان الريف ولكن المدن والبلدات تنمو سريعًا. أما الدول الأعضاء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فهي تتمتع حالياً بأعلى معدلات النمو الحضري، بمتوسط مركب يبلغ ٤ في المائة سنوياً. وعلى النقيض من ذلك، فإن متوسط معدلات النمو في المناطق الحضرية للدول الأعضاء، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فلديها أيضا معدلات نمو حضري أقل.

> يعيش أقل بقليل من نصف سكان الدول الأعضاء في المجتمعات الريفية، لكنهم ينتقلون إلى المدن والبلدات بمعدل أسرع من الناس في الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم

وستزداد نسبة سكان العالم الذين يعيشون في الدول الأعضاء بين سنتي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ بنسبة ٣ ٪ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبنسبة ١ ٪ في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسيمثل عدد سكان الدول الأعضاء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حصة متزايدة من سكان العالم - ٥ ٪ في سنة ٢٠١٥، تزيد إلى ٨ ٪ في سنة ٢٠٣٠. ومن المتوقع أن يعيش ٧,٧ ٪ من سكان العالم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقارنة بنسبة ٥,١ ٪ في سنة ٢٠١٠.

وستكون الزيادة في عدد سكان الدول الأعضاء بين ٢٠١٠ و ٢٠٣٠ - المتوقع أن يكون حوالي ٣٠٠ مليون - أكبر مما كانت عليه بين سنتي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ ، عندما ارتفعت بنحو ١٦١ مليونا. ويعيش الآن ما يقرب من ٤٩ ٪ من مجموع سكان الدول الأعضاء في المناطق الحضرية.[2]

زيادة أعداد الشباب

مع وصول أعدادهم إلى ١،٧٩ مليار، شكّل الشباب ٢٣،٨٪ من إجمالي سكان العالم في سنة ٢٠١٧. ويمثل الشباب في الدول الأعضاء محركًا قويًا بشكل خاص للتطور الاجتماعي والاقتصادي، حيث يمثل الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عامًا ٥٢،٠٪ من إجمالي سكان الدول الأعضاء في سنة ٢٠١٧.[١]

رغم أن سكان الدول الأعضاء اليوم هم من الشباب نسبيا - مع نسبة عالية في سن المراهقة والعشرينيات – فقد بلغ تضخم الشباب ذروته في سنة ٢٠٠٠. في سنة ١٩٩٠ كان أكثر من ثلثي مجموع سكان الدول الأعضاء دون سن الثلاثين. من المتوقع أن يزيد عدد الشباب العاملين (من ١٥ إلى ٣٠)، الذين سيمثلون الغالبية العظمى من الوافدين على سوق العمل، بمقدار ١٠٠ مليون في الفترة بين سنتي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠،[٢]

يعاني الشباب في جميع أنحاء العالم من نقص فرص العمل اللائقة. ووفقاً لآخر التقديرات، كان حوالي ٧٣،٤ مليون شاب عاطلين عن العمل في سنة ٢٠١٥. مع معدل ١٦،١ ٪ في سنة ٢٠١٥، كان لدى الدول الأعضاء أعلى معدل بطالة بين الشباب.

وفقاً لتقديرات سنة 2015، هناك حوالي 73.4 مليون شاب عاطلين عن العمل في سنة 2015 . كان لدى الدول الأعضاء أعلى معدل بطالة بين الشباب حيث بلغ 16.1 ٪.

هناك اختلافات إقليمية كبيرة في طموحات الشباب بين الدول الأعضاء. على سبيل المثال، لدى الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ سكانًا أصغر سناً من الدول الأخرى في المنطقة. اعتبارًا من سنة ٢٠١٥ ، شكّل الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة نسبة ٥٧٪ من سكان مناطق الدول الأعضاء. وعلى النقيض من ذلك، فإن أقل من ٣٠٪ من الأشخاص الذين يعيشون في الدول الأكثر تقدمًا في المنطقة هم أقل من ٣٠ سنة. توجد الآن نسبة مئوية أكبر من السكان في الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ في سنوات الإنجاب الرئيسية (سن ١٥ و ٢٩) أو ستبلغها قريباً.

في سنة ٢٠١٥، شكل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ ما نسبته ٢٧٪ من إجمالي عدد السكان في المناطق الحضرية في الدول الأعضاء، مقارنة بنسبة ٢٥،٧٪ في الدول الأخرى الأقل نموًا و ١٦،٠٪ في الدول الأكثر تقدمًا. من المتوقع أن يزداد عدد سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمقدار ١٢٣ مليون نسمة بين سنتي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠.

وتكشف معدلات معرفة القراءة والكتابة عن فعالية أنظمة التعليم الأساسي في توفير الفرص لاكتساب المهارات الفكرية الأساسية. بمتوسط معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين ٧٠،٩٪، تأخرت الدول الأعضاء كثيرا عن المعدل العالمي (٨٠،٩٪) ومعدل الدول النامية غير الأعضاء للبنك الإسلامي للتنمية (٨٤،٧٪). جدير بالذكر أن معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب أعلى نسبيا مقارنة بمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار في هذه الدول - في المتوسط، ٨٠،٩ ٪ من الشباب متعلمون ، رغم أن هذه النسبة أقل من المتوسط العالمي (٨٨،٢ ٪) ، ومن نسبة الدول النامية غير الأعضاء للبنك الإسلامي للتنمية (٩١،٠ ٪).[٣]

تشير الأرقام إلى أنه اعتباراً من سنة ٢٠١٧، فإنه من المتوقع أن تظل نسبة البطالة بين الشباب في الدول الأعضاء عند ١٦،٢٪، في حين ستنخفض إلى ١٣،٣٪ في الدول المتقدمة وتبقى عند ١١،٥٪ في الدول النامية غير الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.[٤]

وهناك تباين كبير بين الجنسين بين الدول الأعضاء مقارنة مع مجموعات الدول الأخرى. في المتوسط، من بين ١٠٠ امرأة بالغة لا تستطيع سوى ٦٥،٣ من النساء القراءة والكتابة في حين أن ٧٦،٨ من السكان الذكور يعرفون القراءة والكتابة. غير أن معدلات معرفة القراءة والكتابة للإناث هي أيضا أقل بكثير من المتوسط العالمي، البالغ ٧٧،٣ ٪.[٥]

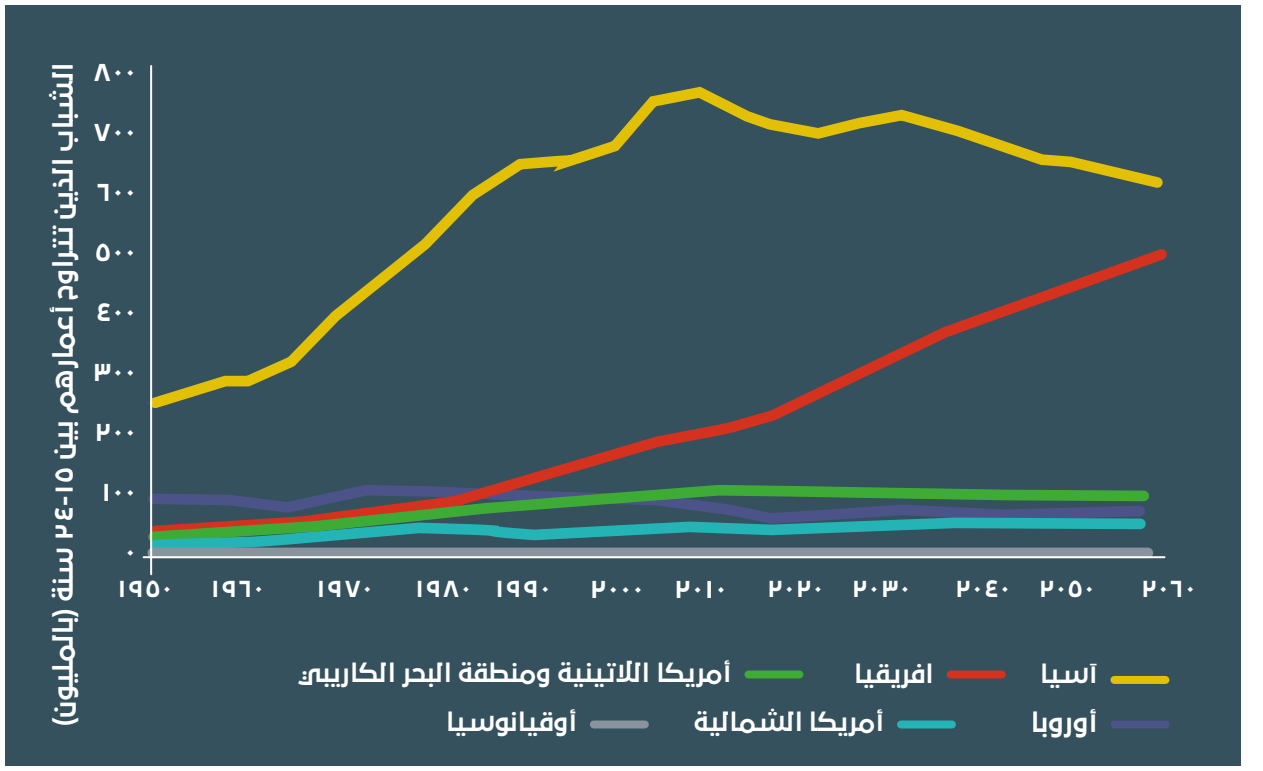

الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة، حسب المناطق، ١٩٥٠-٢٠٦٠[١١]

سيزيد عدد الشباب العاملين (من ١٥ إلى ٣٠)، الذين سيمثلون الغالبية العظمى من الوافدين إلى قوة العمل، بمقدار ١٠٠ مليون في الفترة بين سنتي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠

الوضع الحالي يبعث على القلق بشأن النمو المستقبلي في فئة الشباب من السكان، حيث تكافح بعض الدول بالفعل لتعليم وتوظيف شبابها، مع توقع نمو كبير في عدد الشباب. بالنسبة لهذه الدول، ستكون التحديات المتمثلة في توفير تعليم عام عالي الجودة وعمالة منتجة وعمل لائق للجميع شديدة على نحو خاص.[٦]

ورغم أن حجم الشباب قد بلغ الذروة في جميع المناطق باستثناء أفريقيا، فإن أعداد الشباب الذين يحتاجون إلى التعليم وفرص العمل ستظل تمثل تحديات كبرى لمعظم الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

الشباب في ميدان الأعمال

يمثل بدء النشاط التجاري تحديًا في أي عمر، لكن رواد الأعمال الشباب خاصةً يواجهون عقبات صعبة في إنشاء الأعمال الإنتاجية وتوسيعها. سيؤدي الارتفاع الكبير في عدد الشباب الباحثين عن فرص عمل إلى تفاقم هذه الصعوبات في السنوات المقبلة. من بين كل ستة أشخاص، كان يتراوح عمر شخص واحد من هؤلاء الستة أشخاص على مستوى العالم بين ١٥ و ٢٤ عامًا في ٢٠١٥ - أي ما مجموعه ١،٢ مليار شاب - ولكن بحلول عام ٢٠٣٠ ، من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم بنسبة ٧٪ ليصل إلى ما يقرب من ١،٣ مليار.[٧]

لا يزال عدم كفاية الاستثمار في رأس المال البشري وارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب يمثلان عقبة رئيسية أمام المشاركة الإنتاجية للشباب اليوم. تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن أقل من ٨٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة في ٣٢ دولة، يعرفون القراءة والكتابة.[٨]

ويشكل الجمع بين النمو السريع لأعداد الشباب ومعدلات البطالة العالية للغاية بين الشباب مشكلات خاصة في المستقبل. ففي الأردن والعراق والمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تتجاوز معدلات بطالة الشباب بالفعل ٣٠٪، ومن المتوقع أن ينمو عدد الشباب بأكثر من ٢٠٪ خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة.[٩]

وحتى في الدول التي تكون فيها معدلات بطالة الشباب منخفضة نسبياً، فإن التنمية المستدامة قد تتعرض للتهديد في السنوات المقبلة إذا كانت أسواق العمل غير قادرة على استيعاب أعداد متزايدة من العاملين الشباب. وحيثما يكون الشباب عاطلين عن العمل أو في عمالة جزئية في "زراعة الكفاف"، يكون هناك خطر عدم الاستقرار الاجتماعي أو السياسي. بالإضافة إلى ذلك، ينحو الذين عانوا من تأخر بدء العمل نحو الاستمرار في التأخر من حيث الأرباح ونمو الدخل بمجرد توظيفهم.[١٠]

الرسالة واضحة بالنسبة للدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية،: هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراء لضمان حصول شباب الغد على المعرفة وعلى الفرص التي يحتاجون إليها للنجاح. وعلى وجه الخصوص، يتطلب هذا التركيز على تطوير التعليم والمهارات لتمكين الجيل القادم من المشاركة بصورة منتجة في اقتصادات دولهم من خلال الحصول على فرص عمل مجدية. وهكذا، يمكن أن يتحول النمو في عدد الشباب في جميع أنحاء العالم إلى عامل إيجابي للتنمية المستدامة من خلال الجمع بين التعليم والتدريب والوظائف.

> وهناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراء لضمان حصول شباب الغد على المعرفة وعلى الفرص التي يحتاجون إليها للنجاح.

يستخدم مهندس تركي جهاز لوحي (تابلت) رقمي لتشغيل ذراع آلية. وسوف يؤدي التقدم التكنولوجي وتوسيع نطاق الوصول إلى لوسائط التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية إلى تغيير وزعزعة توازن إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها على مستوى العالم

الصناعة ٤,٠

"عند مقارنتها بالثورات الصناعية السابقة، فإن الثورة الصناعية الرابعة تتطور بخطى أسية وليست خطية. علاوة على ذلك، إنها تعيد رسم توازنات كل صناعة تقريبًا في كل دولة. وينذر اتساع هذه التغييرات وعمقها بتحويل نُظُم الإنتاج والإدارة والحوكمة بأكملها."[١]

يتوقع الباحثون أن يكون للثورة الصناعية الرابعة التي تحركها التكنولوجيا (المعروفة أيضًا باسم الصناعة ٤,٠) تأثير كبير في الحكومات والشركات في جميع أنحاء العالم. مع ذلك، ورغم أن الصناعات القائمة تواجه تغيراً في توازنها، فمن الممكن أيضًا توقع وجود فرص. وتشمل هذه الفرص خفض الحواجز بين المبتكرين والأسواق ، واضطلاع الذكاء الاصطناعي بدور أكثر نشاطًا، وتكامل التكنولوجيات المختلفة، وتحسين جودة الحياة بفضل الروبوتات، وتحسين الاتصال بالإنترنت.[٢] ومن بين الآثار الإيجابية الأخرى المحتملة للثورة الصناعية الرابعة الحد من الحواجز بين

سيجري نصف أنشطة العمل الحالية بصورة آلية من خلال التكنولوجيات الموجودة حاليًا (مثل المركبات الذاتية القيادة)، مما يمكن الشركات من توفير مليارات الدولارات وإنشاء أنواع جديدة من الوظائف

رواد الأعمال والأسواق، والنمو الاقتصادي الناشئ عن الأتمتة. وتتوقع شركة ماكينزي وشركاه أن تكون نصف أنشطة العمل الحالية تتم بصورة آلية من خلال التكنولوجيات الموجودة حاليًا (مثل المركبات الذاتية القيادة)، مما يمكن الشركات من توفير مليارات الدولارات وإنشاء أنواع جديدة من الوظائف.[٣]

وتشمل التحديات المستقبلية الرئيسية تعميق الفوارق بسبب اختلال توازن أسواق العمل حيث يتم إحلال الوظائف ذات المهارات المتدنية والأجور المنخفضة بالآلات. وسوف يؤدي التقدم التكنولوجي وتوسيع نطاق الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية إلى تغيير وزعزعة توازن إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها على مستوى العالم ستكون الآثار عميقة بشكل خاص في الدول النامية.[٤]

التكنولوجيات التي تمكن الصناعة ٤,٠

مهندسون يعملون على تطوير خط إنتاج آلي بأجزاء روبوتية وبرمجيات تطبيقية من أجل زيادة الإنتاجية. تؤدي هذه الموجة من التغير التكنولوجي إلى زيادة الكفاءة من خلال تغيير العلاقات التقليدية بين الموردين والمنتجين والعملاء وكذلك بين البشر والآلات.

في قلب الثورة الصناعية الرابعة (المعروفة أيضًا باسم الصناعة ٤,٠) ، هناك مجموعة من التكنولوجيات السريعة التطور والمتقاربة التي توسع نطاق ما يمكن تحقيقه من خلال التصنيع الإضافي والمواد المتقدمة. وتمكّن هذه التقنيات رؤى أكثر ثراءً من خلال تحليلات البيانات الضخمة، وتزيل الخطوط بين العوالم المادية والبيئية من خلال المحاكاة الغنية والواقع المعزز. كما أنها تعزز القدرة البشرية من خلال الذكاء الاصطناعي والروبوتات الذاتية التشغيل.

كما تدفع التطورات الجديدة إلى تغيير طريقة استخدام تقنية المعلومات من خلال الحوسبة السحابية، وتكامل النظُم، وإنترنت الأشياء. في الوقت نفسه، تتزايد المخاوف بشأن الأمن السيبراني، مع الحاجة إلى ضمان حماية نُظم المعلومات وخطوط التصنيع من تهديدات الجريمة السيبرانية.

يخلق التفاعل والتقارب الناتج عن هذه التقنيات (بعضها ليس جديدًا) تأثيرًا يتميز بسرعةٍ واتساعٍ غير مسبوقين. ويؤدي هذا إلى إمكانية تشكيل صناعات جديدة تماما. تجلب التكنولوجيات الممكّنة لهذه الصناعات بعدًا جديدًا للبيئة الصناعية، مما يؤدى إلى زيادة هائلة في الإنتاجية الصناعية.

وتؤدي هذه الموجة من التغير التكنولوجي إلى زيادة الكفاءة من خلال تغيير العلاقات التقليدية بين الموردين والمنتجين والعملاء وكذلك بين البشر والآلات. وذلك يعزز التكامل والأتمتة، حيث تصبح نُظم التصنيع تامة التكامل نتيجة لتبني النظام الرقمي الذي يقوم بتحولات البيئة الصناعية. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تتميز بالتكيف الذاتي مع التغيرات، حيث يتم توحيد البيئة من خلال أنظمة متصلة تمكّن من التفاعلات داخل الأنظمة وفيما بينها.[1]

التحديات الجديدة التي تعترض الاستدامة

حاليًا، يقع ما يقرب من نصف الدول الـ ٥٠ الأكثر ضعفًا أو هشاشة في العالم ضمن عضوية البنك الإسلامي للتنمية. كان النمو يتحقق في هذه الدول إلى حد كبير بدون تنمية. إن ارتفع انعدام المساواة في الدخل، والبطالة مرتفعة، وإذا تم تجاهل الاتجاهات الحالية للسكان والتحول الحضري، فقد تؤدي إلى المزيد من التفتت والإقصاء الاجتماعي. وغالبًا ما تؤدي الكوارث الطبيعية والضغوط البيئية إلى خلق عبء إضافي.

إذ تشير التوقعات إلى أن ٢٥٪ من السكان في هذه الاقتصادات الخمسين - الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ مليون شخص تقريبًا - سيظلون عند خط الفقر الذي يبلغ ١،٢٥ دولار أمريكي في اليوم أو أقل من ذلك في سنة ٢٠٣٠. كما أن الفقر يمكن أن يصبح متركزًا بشكل متزايد في هذه الدول لدرجة أن تؤوي ٦٢٪ من فقراء العالم.

يُعدّ التغير المناخي أحد العناصر الرئيسية التي تؤثر على أمان السكان الفقراء، وخاصة من يعيشون بالفعل في بيئات هشة ومتأثرة بنزاعات في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. يقوم التغير المناخي بدور العامل النهائي لمضاعفة التهديد عن

حاليًا، ما يقرب من نصف الدول الـ ٥٠ الأكثر ضعفًا أو هشاشة في العالم يقع ضمن عضوية البنك الإسلامي للتنمية.

طريق تضخيم آثار حوادث الطقس الحادة، والتقلب في توفير الطعام وأسعاره، وتدهور التربة والساحل وعدم أمان مصادر العيش، إلى جانب الهجرة والمنافسة على الموارد المحلية.[1]

كما أن اقتصادات السوق في الدول الأعضاء قد تواجه أيضًا مخاطر بسبب اعتمادها على تصدير السلع الأولية بالإضافة إلى الفشل في التكامل بفعالية مع سلاسل القيمة العالمية. تؤدي هذه المشاكل إلى إعاقة الأسواق في الدول الأعضاء وتأخير عملية التحول إلى التصنيع. تشمل التحديات الرئيسية: الندرة الكبيرة في الموارد، مما يؤدي إلى النزوح وعدم الاستقرار؛ والخطر المناخي، والكوارث الطبيعية

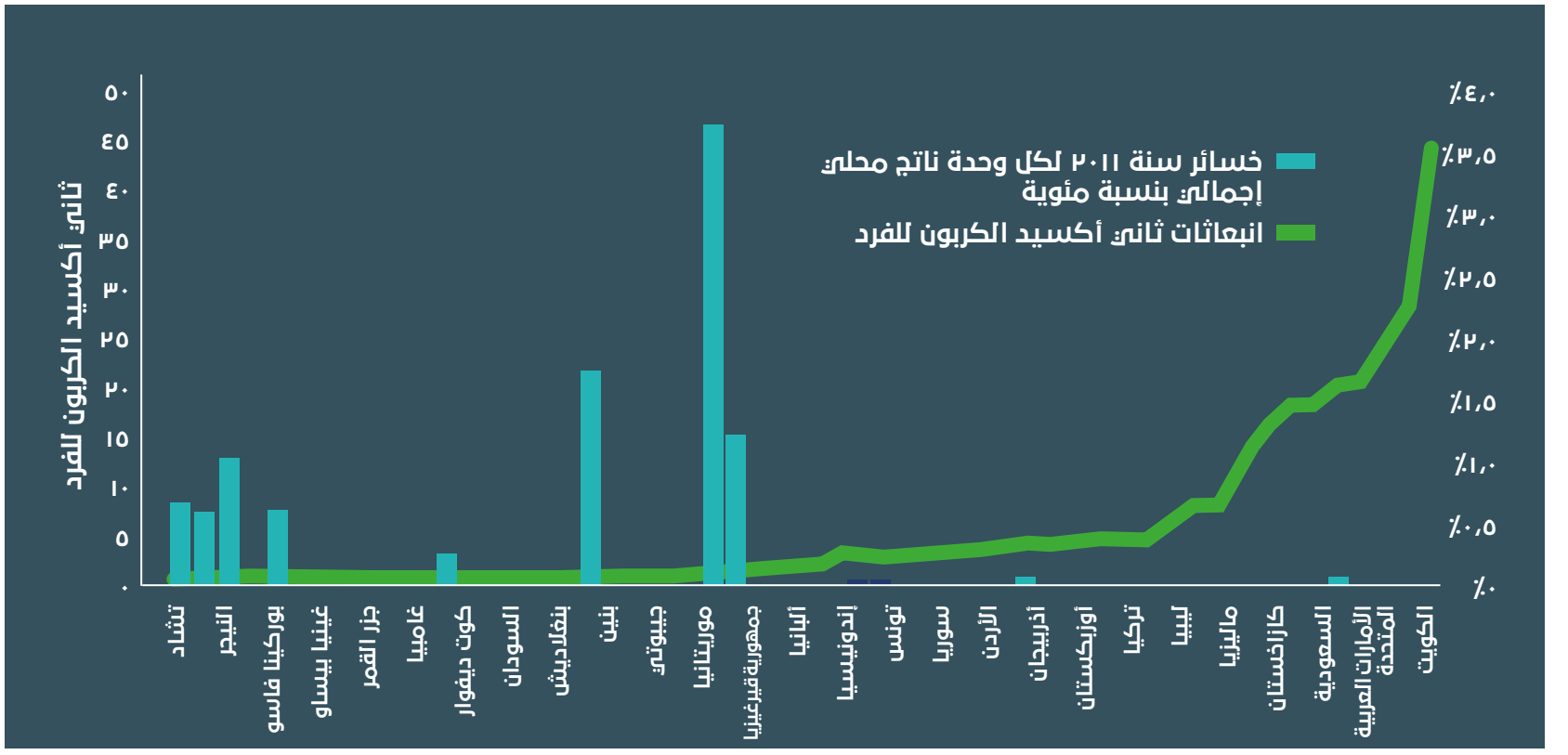

من هم الذين يعانون أكثر؟[3]

النهر الجاف، بنغلاديش. الدول التي تسبب انبعاثًا أقل من ثاني أكسيد الكربون٢ تعاني أكثر من الأضرار المرتبطة بتغير المناخ

وتدهور البيئة؛ والاستقطاب الاجتماعي والتجريد من حقوق المواطنة، وهو ما يؤدي غالبًا إلى نزاع. هناك أيضًا عوائق معيقات ربحية متأصلة في الكثير من القطاعات في اقتصادات الدول الأعضاء بسبب نطاق النشاطات التي تتضمنها سلاسل القيمة العالمية وطبيعتها المتنوعة.[٢]

الآثار الاقتصادية لتغير المناخ

تكشف دراسة لآثار التغير المناخي على السوق في الدول الأعضاء أُجريت على مدار الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠١١ أن الدول التي تتسبب في انبعاث قدر أقل من ثاني أكسيد الكربون تعاني بالشكل الأكبر من حيث الأضرار المرتبطة بالتغير المناخي بينما تعاني الدول التي تتسبب في انبعاث القدر الأكبر منه بشكل أقل.[١]

تبين أن جيبوتي وطاجيكستان وغويانا وبنغلاديش فقدوا ٢٪ تقريبًا في المتوسط من ناتجهم المحلي الإجمالي بسبب حوادث طقس حادة.

تبين أن جيبوتي وطاجيكستان وغويانا وبنغلاديش فقدت ٢٪ تقريبًا في المتوسط من ناتجها المحلي الإجمالي بسبب حوادث طقس حادة أثناء هذه الفترة. توصلت الدراسة إلى أن الزيادة بنسبة ١٪ من درجة الحرارة ترتبط بانخفاض بنسبة ١,٢٪ في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في هذه الدول. كما أنها من بين الدول الأقل تسببًا في انبعاث ثاني أكسيد الكربون٢ ، مما يوضح أن آثار السلوك الذي لا يحافظ على الاستدامة موزعة بشكل غير متساوٍ في غير صالح الدول الأقل تقدمًا.

يوضح الرقم المقابل أن الدول التي تعاني من أسوأ الآثار هي عمومًا الدول الأقل تطورًا، والتي تعاني بالفعل من الفقر. وبهذا يؤدي تغير المناخ إلى زيادة تعقيد حلولها للحد من الفقر. وهناك حاجة إلى التعاون المتعدد الأطراف بين الدول لكي يتمكن من يعانون من الآثار السلبية للانبعاثات من العمل مع المتسببين الرئيسيين في الانبعاثات للتخفيف من آثار تغير المناخ على كلا الطرفين.[٢]

تلعب بنوك التنمية دورًا مهمًا في هذه العملية، حيث تعمل مع الدول الشريكة لتكون الأولوية لإجراءاتها المعلقة بالتكيف وتخفيف حدة هذه الآثار. علما بأنه ينبغي أن تكون المشاريع التي يجري تنفيذها في الدول الفقيرة ذات مرونة خاصة بالنسبة إلى درجة الحرارة، بينما المشاريع في الدول الغنية ينبغي أن تشمل إجراءات تخفيف للحد من إسهاماتها في تغير المناخ. فعندما تكون المشاريع متوافقة مع مناخ محدد، يمكن التعامل مع التكاليف المتفاوتة لتغير المناخ.[٣]

عوائق في طريق الإنتاجية

يجب على الدول الأعضاء في البنك أن تخلق ما بين ١٠ و١٢ مليون وظيفة في السنة لتلبية الاحتياجات المستقبلية، ومن المرجح أن يؤدي التصنيع دورًا في تمكينها من تحقيق هذا الهدف الطموح. إلا أن الاتجاهات الأخيرة توضح أن الكثير من الدول الأعضاء يلغي التصنيع في مرحلة مبكرة من رحلته التنموية. يؤدي هذا في الاقتصادات النامية إلى أجور ودخل أقل بالمقارنة مع الأجور والدخل في الدول الأكثر تقدمًا، حيث أدى التصنيع إلى أجور أعلى. لذلك تواصل الدول الأعضاء الاعتماد على تصدير المادة الخام بدون قيمة

كبيرة مضافة إليها. ويمكن أن يؤدي هذا إلى أجور ودخل أقل بما أن الأجور تصل إلى أعلى مستوى لها عندما يصل التصنيع إلى ذروته.

ويمكن أن تكون عواقب 'إلغاء التصنيع المبكر' هذا وخيمة على الدول الأعضاء. لقد ارتبطت التنمية الاقتصادية لدى الدول الغنية بنمو الإنتاجية في التصنيع ونشاطات الصناعة. ومنذ ذلك الوقت، من المعتقد أن التحول الهيكلي أو انتقال العمالة والموارد الأخرى من النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية إلى الأكثر إنتاجية كان المصدر الرئيسي لارتفاع الرفاهية الاقتصادية. إن عملية التحول الهيكلي هذه، إلى جانب تراجع حصة الزراعة وارتفاع حصة الصناعة في إجمالي الإنتاجية والتوظيف، أمر ضروري للحد من الفقر وزيادة الرفاهية[1] ، لكن هذا الأمر غائب في الكثير من الدول النامية مع وجود آثار خطيرة على الناتج المحلي الإجمالي.

ففي أفريقيا مثلاً، تراجعت حصة القيمة المضافة من الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٢،٨٪ في سنة ١٩٩٠ إلى ٩،٩٪ في سنة ٢٠١٠. حيث يمثل هذا تناقضًا كبيراً مع الدول النامية في آسيا. ولا يقتصر تأثير التراجع في الصناعة على انخفاض حصة القيمة المضافة من الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أيضًا انخفاض حصة التوظيف في قطاعات الصناعة.

كما أن هناك الكثير من العوامل والعوائق وحالات الفشل في السوق التي تعيق التصنيع في اقتصادات السوق. على الرغم من التأكد التام من الحاجة إلى إجراءات سياسية للتعامل مع هذه المشاكل، يجب أن تضع السياسات الصناعية الواسعة في اعتبارها اختيار التكنولوجيات واتجاه الابتكارات بالإضافة إلى شكل المؤسسات التي تساعد على إجراء التحول. وتنطوي الثورة الصناعية الرابعة تحديدًا على إمكانية التأثير في المسارات الصناعية للدول الأعضاء، حيث تعد بإجراء تحول جذري في طريقة معيشة الناس وعملهم وتواصلهم.

وتتعرض القطاعات التي تنخفض فيها إنتاجية العمالة لأكبر خطر من التوقف بسبب الميكنة والكثير من الأدوات الأخرى التي تقدمها الثورة الصناعية الرابعة. توضح أرقام إنتاجية العمالة في الدول الأعضاء انعدام القدرة التنافسية في القطاعات الأساسية. توضح الأبحاث الأخيرة أن فجوة العمالة/الإنتاجية بين الدول المتقدمة والنامية ظلت كبيرة طوال الفترة من سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦. ينتج العامل المتوسط في الدول النامية من غير الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية ٢٤،٠٪ فقط من الإنتاج الذي يقدمه العامل المتوسط في العالم المتقدم. ينتج العامل المتوسط في الدول النامية من الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية ٢٨،٨٪ فقط من الإنتاج الذي يقدمه العامل المتوسط في العالم المتقدم.[2]

> ينتج العامل المتوسط في الدول الأعضاء ٢٨،٨٪ فقط من إنتاج نظيره العامل المتوسط في الدول المتقدمة.

تنطوي الثورة الصناعية الرابعة تحديدًا على إمكانية التأثير في المسارات الصناعية للدول الأعضاء، حيث تعد بإجراء تحول جذري في طريقة معيشة الناس وعملهم وتواصلهم

صوماليون نازحون في معكسر للنازحين في دولاو في وسط الصومال للهاربين من جفاف مدمر هدد حياة ملايين الأشخاص في أنحاء وسط الصومال وجنوبه في سنة ٢٠١١

اللاجئون وهشاشة النظُم

يمثل النازحون واللاجئون تحديات جمة للكثير من الدول في ما يخص التنمية. وبالتوازي مع تصاعد النزاع، وصل عدد النازحين إلى ذروات غير مسبوقة، واستضيف قسم كبير منهم في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية - ثمانية من أكبر ١٢ دولةً مستضيفًا في أنحاء العالم.[١] وفي بداية سنة ٢٠١٨، كان هناك ٦٨،٥ مليون نازح، من بينهم حوالي ٢٨ مليونًا كانوا لاجئين و٤٠ مليون شخص من النازحين داخليًا.[٢]

وقد وصل عدد اللاجئين إلى أقصاه منذ بدء العمل بنظام اللجوء في أعقاب الحرب العالمية الثانية. كما ارتفع عدد النازحين بسبب النزاعات منذ سنة ٢٠١٥. ففي سنة ٢٠١٧ وحدها، كان هناك ١١،٨ مليون نازح جديد، وهو ما يقرب من ضعف عددهم في سنة ٢٠١٦. ويأتي نحو ٧٠٪ من كل اللاجئين من خمسة دول فقط، كلها دول أعضاء في البنك الإسلامي للتنمية (سورية وأفغانستان والصومال والسودان والعراق).

ويسبب النزوح القسري معاناة إنسانية شديدة، وخاصة لشديدي الفقر والفئات الضعيفة، بما في ذلك الشباب والنساء والأطفال. هذا ويؤثر النزوح القسري في الدول والمجتمعات المستضيفة، مما يطرح تحديات كبيرة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

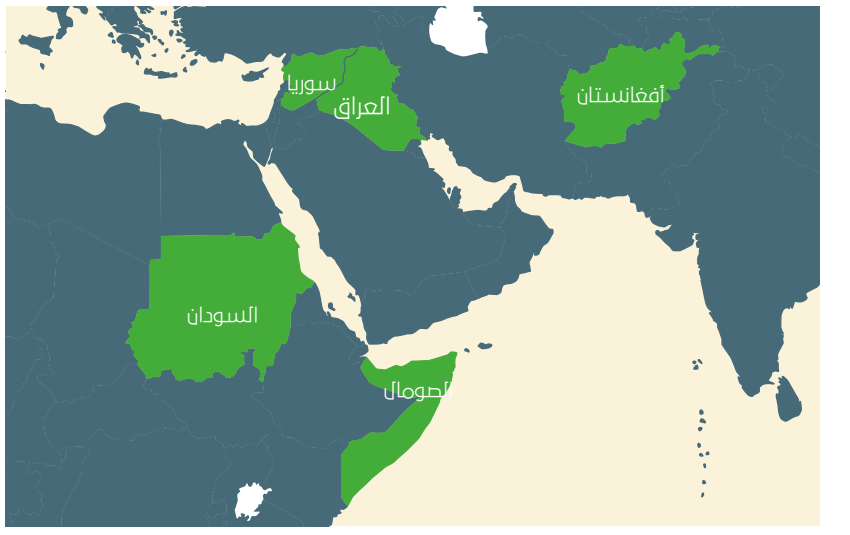

ويأتي ما يقرب من ٧٠٪ من كل اللاجئين من خمسة دول فقط، كلها دول أعضاء في البنك الإسلامي للتنمية[٣]

في بداية سنة ٢٠١٨، كان هناك ٦٨،٥ مليون شخص نازح نزوحا قسريا، ومن بينهم ما يقرب من ٢٨ مليونًا كانوا لاجئين و٤٠ مليونًا من النازحين داخليًا.

لقد أسست مجموعة من البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، ومنها البنك الإسلامي للتنمية، أخيرا منصة مجموعة عمل تعنى بالهجرة لأسباب اقتصادية والنزوح القسري. واتفقت مجموعة العمل على توسيع نطاق التمويل للدول المتأثرة في المنطقة العربية على مدار الفترة المقبلة للتصدي للأزمة الحالية التي تؤثر في المنطقة برمتها. كما ستعمل مع وكالات الأمم المتحدة لإطلاق مبادرة التمويل الميسر لدعم الدول المتضررة من أزمة اللاجئين السوريين.

وكلفت المؤسسات الأعضاء في مجموعة العمل أيضا بالعمل مع المؤسسات الدولية غير الحكومية لإعطاء الأولوية للتكامل بين الدول المستضيفة واللاجئين. ويشمل هذا التركيز على تطوير المهارات والتدريب لضمان الاندماج الفعال للاجئين في أسواق العمل المحلية. ويمثل توفير الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية للنازحين أولوية كبرى، بما في ذلك برامج التغذية وبرامج التعليم قبل المدرسي والتعليم الأساسي والثانوي والعالي وتعليم البالغين.

التحدي المتمثل في انعدام التكافؤ في توزيع الثروة

أزمة انعدام المساواة عالميًا تزداد سوءًا. وفقًا لتقرير صادر عن منظمة أوكسفام في سنة ٢٠١٨[١]، شهدت سنة ٢٠١٧ أكبر زيادة في عدد الأثرياء في التاريخ، حيث ينضم إليهم شخص كل يومين. وارتفعت ثروة الأثرياء بمقدار ٧٦٢ مليار دولار أمريكي في ١٢ شهرًا - وهو مبلغ يمثل سبعة أضعاف المبلغ الذي يمكن أن ينهي الفقر المدقع في العالم. وفي سنة ٢٠١٧، اتجهت نسبة ٨٢٪ من الثروة التي تم إنتاجها إلى نسبة ١٪ الأكثر ثراء من سكان العالم، بينما لم يحصل ٣,٧ مليون شخص يشكلون النصف الأفقر من البشر على شيء. ويعني ذلك أن الاقتصاد العالمي غير المتكافئ يعمل على توسيع الفجوة بين الأثرياء والفقراء.

هذا ويحث التقرير الحكومات على خلق مجتمع أكثر مساواة عن طريق إعطاء الأولوية للعمال العاديين وصغار منتجي الغذاء بدلاً من الأثرياء والأقوياء.

وفي الكثير من الدول، ارتفع انعدام المساواة في الأجور وتراجعت حصة مرتبات العمال من الناتج المحلي الإجمالي لأن الأرباح زادت بشكل أسرع من الأجور. وحتى في الدول الصاعدة ذات النمو الاقتصادي السريع، يظل الكثير من العمال - بما في ذلك قسم كبير بشكل غير متوازن من النساء - ضمن ذوي المرتبات المنخفضة والأجور الفقيرة.[٢]

كما يتوصل التقرير إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع الناس يتفقون أو يتفقون بشدة مع أن الفجوة بين الأثرياء والفقراء في دولتهم كبيرة جدًا، بينما يعتقد ما يقرب من ثلثي المشاركين أن الفجوة بين الأثرياء والفقراء ينبغي التعامل معها بشكل عاجل جدًا.

ومن بين الطرق التي يقترح التقرير أن الشركات يمكن أن تتبعها لبناء اقتصاد أكثر عدالة منع توزيع الأرباح ما لم يتم دفع أجر مباشر؛ وضمان تمثيل العمال في مجالس الإدارات؛ ودعم التغير التحولي في سلاسل الإمداد؛ ومشاركة الأرباح مع العمال الأفقر؛ ودعم المساواة بين الجنسين في مكان العمل؛ وتقليل نسب الدفع؛ ودعم التفاوض الجماعي.[٣]

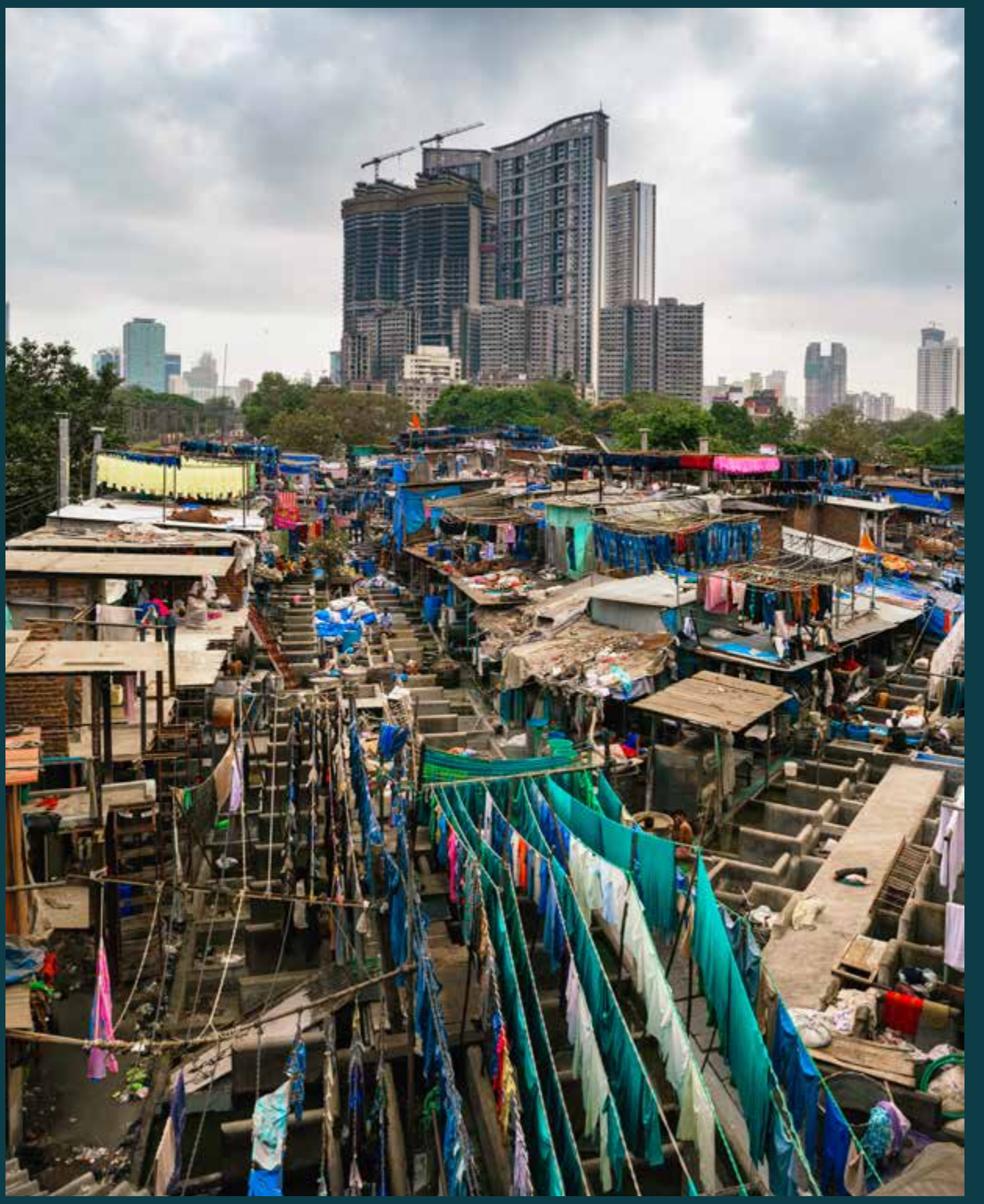

الاقتصاد العالمي غير المتكافئ يعمل على توسيع الفجوة بين الأثرياء والفقراء

تحديات الأمن الغذائي والتغذية

بعد فترة طويلة من التراجع في الجوع على مستوى العالم، كشف بحث أخير أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) عن زيادة مقلقة بدءًا من سنة ٢٠١٦،[١] ويرتبط هذا الاتجاه بمستويات أعلى من النزاع والعنف في مناطق معينة، مما يوضح الحاجة إلى التعامل مع هذه المشاكل إلى جانب اتباع استراتيجيات للحد من الجوع.

إلا أن تقرير منظمة الأغذية والزراعة يؤكد أن العمل على إحلال السلام لا يكفي بحد ذاته؛ فمن الضروري أيضًا مضاعفة الجهود لبناء المرونة في التعامل مع المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية. ومع تسجيل شخص مصاب بسوء التغذية من كل تسعة في العالم في سنة ٢٠١٧ (بإجمالي ٨٢١ مليون شخص)، من المحتمل أن تتعامل الدول مع انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يتجه للتزايد، وخاصة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية. ويذكر التقرير أن الوصول إلى الطعام الآمن والمغذي والكافي حق إنساني مع إعطاء الأولوية للفئات الأضعف وتشمل الإجراءات التي ينصح بها وضع سياسات تعزز نظم الزراعة والغذاء الحساسة للتغذية مع توجيه اهتمام خاص للأمن الغذائي وتغذية الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ أعوام والأطفال في سن التمدرس والمراهقات والنساء، وذلك لمنع انتقال سوء التغذية عبر الأجيال.

ويمكن أن تؤدي مواقف الأزمات الإنسانية بسهولة شديدة إلى ازدياد سوء الأسباب الأساسية لسوء التغذية بما أن كمية الأطعمة المتاحة وتنوعها يقلان بقدر كبير. وتلاحظ منظمة الأغذية والزراعة أن الأطفال والنساء هما المجموعتان الأكثر ضعفًا من هذه الناحية، مع وجود مشاكل محددة في الأماكن الفقيرة في الموارد حيث تؤدي الندرة المستمرة في الطعام إلى نظم غذائية بكثافة منخفضة في المغذيات تعيق نمو الأطفال. كما تلقي الضوء على ضرورة التصدي للتهديد المتمثل في الوصول المحدود إلى منشآت الصحيه والمياه والصرف الصحي في أوضاع الأزمات الإنسانية مما يؤدي إلى زيادة متزامنة في الأمراض.

الهزال الشديد لدى الأطفال مشكلة كبيرة أخرى حددها التقرير. تشير تقديرات انتشار الهزال الشديد لدى الأطفال في أنحاء العالم إلى أن ١٧ مليون طفل تأثروا في سنة ٢٠١٦ لكن ربعهم فقط دخلوا برامج لإنقاذ الحياة. أضف إلى ذلك أن تمويل رعاية الأطفال الذين يعانون من هزال شديد غالبًا ما يكون قصير الأمد ويركز في الأساس على الأوضاع الإنسانية، وبذلك يتضح نطاق المشكلة تمامًا.

وتحث منظمة الأغذية والزراعة على تقديم برامج مستدامة وذات موارد كافية لمنع سوء التغذية

> يجب اعتبار الوصول إلى الطعام الآمن والمغذي والكافي حقا إنسانيا مع إعطاء الأولوية للفئات الأضعف

وينبغي ايضا وضع سياسات تعزز نظم الزراعة والغذاء الحساسة للتغذية، مع توجيه اهتمام خاص للأمن الغذائي وتغذية الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ أعوام والأطفال في سن التمدرس والمراهقات والنساء، وذلك لمنع انتقال سوء التغذية عبر الأجيال.

بكل أشكالها إذا كانت الدول تريد أن تحقق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالتغذية، بما في ذلك هزال الأطفال. وينبغي أن تشمل برامج التغذية المدرسية مع المدارس التي تقدم منصة فعالة للتغذية وتدخلات صحية مع الأطفال في سن الدراسة والمراهقين.

كما يحث التقرير على إنشاء برامج للماء والصحة العامة والصرف الصحي لضمان الوصول إلى تجهيزات آمنة لماء الشرب والصرف الصحي. كما أنه يشجع على نشر برامج شبكة الحماية والسلامة الاجتماعيين لضمان الوصول إلى وجبات صحية للأطفال والأسر التي ليست في وضع يسمح لها بالاستفادة من التنمية السائدة.

نشر برامج شبكة الحماية والسلامة الاجتماعيين لضمان الوصول إلى وجبات صحية

الأزمة المستمرة لنقص التغذية

في سنة ٢٠١٥، كان هناك ما يقرب من ١٩٤ مليون شخص يعانون من نقص التغذية في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية – أي ما يمثل ١١،٨٪ من إجمالي سكانها. وكانت هذه الدول تمثل أكثر من ٢٦،٥٪ من إجمالي المصابين بنقص التغذية في العالم.

بالإضافة إلى جزء كبير من سكان الدول الأعضاء الذين يعانون من نقص التغذية، لا يستطيع نصف هذه الدول تقريبًا إنتاج طعام كافٍ لتحقيق احتياجاتهم المحلية. ويتطلب هذا الأمر برامج طويلة الأجل للتعامل مع العوائق والتحديات الرئيسية التي تواجه التنمية الزراعية، ومن ثم تواجه توفر الأمن الغذائي في هذه الدول.

ومما يفاقم هذه الاتجاهات هوأنه على الرغم من زيادة إنتاجية الأرض في الدول الأعضاء بشكل ملحوظ بين سنتي ١٩٩٠ و٢٠١٦ من حيث إنتاج الحبوب والفواكه والخضراوات لكل هكتار (فدان) من الأرض يتم حصادها، فإنه لا يزال أقل من متوسط إنتاجية الأرض لهذه المنتجات الثلاثة في الدول غير الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية والدول المتقدمة. كما أن الإنتاجية أقل من المعدلات العالمية.

وتعكس الإنتاجية الزراعية المنخفضة الاستخدام غير الكافي للتكنولوجيا، بما في ذلك استخدامها في الري، ونقص القوى العاملة المدربة في الأنشطة الزراعية. والنتيجة هي أن هذه الدول معرضة لخطر كبير من الضعف في الإمداد بالطعام لسكانها الذين يزدادون بسرعة.[1]

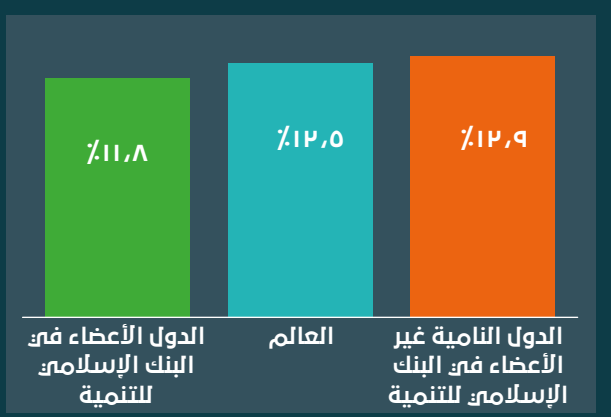

انتشار نقص التغذية (٪ من السكان)، سنة ٢٠١٥[2]

اتساع فجوة التمويل **بالنسبة**

إلى الكثير من الدول، من المرجح أن تقل موارد التنمية المتاحة بشدة عما سيكون مطلوبًا في السنوات المقبلة حتى الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سنة ٢٠٣٠. وإذ تواجه الدول تحديا في رفع التمويل الإنمائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن سمات البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف تجعلها مؤسسات تنمية رئيسية لتحقيق هذه المهمة الحرجة.

قيود الإقراض الخاصة بالبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف

تستطيع المصادر المؤسسية للتمويل مثل البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف أن تؤدي دورًا مهمًا يعين على تمويل أهداف التنمية المستدامة بفضل التزامها الواضح بدعم البرامج التي تركز على التنمية، إلى جانب الخبرات التي تعمل لديها وسجل إنجازاتها في مجال تحديد المشاريع المعقدة ووضعها وتقييم مخاطرها وإدارتها.

لقد وضعت الدراسات الأخيرة في اعتبارها إمكانية استخدام البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف لإعادة توجيه الموارد التي تديرها المؤسسات المستثمرة نحو تمويل التنمية.

وتشمل العوامل التي قد تمنع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف من المشاركة بشكل كامل في تمويل أهداف التنمية المستدامة قيود الإقراض. وتختلف معدلات الاستعداد بشكل كبير فيما بين البنوك الإنمائية، ومردّ ذلك جزئيًا إلى أن كل بنك يواجه عوامل هيكلية ومؤسسية ودورية محددة تشكل ممارسات الإقراض لديه. إلا أنه قد تكون هناك فرص للتجريب المؤسسي فيما يخص عمليات البنوك المتعلقة برأس المال المساهم. وعلى وجه التحديد، يمكن الاستعانة بآليات تمويل خاصة للتوسع في تمويل التنمية مع التركيز بشكل أكبر على التدفقات الطويلة الأجل غير الميسرة.

وتستطيع الخبرات والقدرات الفنية لدى البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف في مشاريع التنمية المعقدة الطويلة الأجل - وخاصة في البنية التحتية - أن تزيد من إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أن لدى هذه المؤسسات خبرة واسعة في الاستفادة من الموارد الخاصة في مشاريع التنمية من خلال توفير موارد وأدوات مالية، بدءًا من التمويل الأولي إلى الضمانات والتأمين.

وتشمل العوامل التي قد تمنع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف من المشاركة بشكل كامل في تمويل أهداف التنمية المستدامة قيود الإقراض

وهناك تحديات في مسار التمويل من خلال البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، منها على الخصوص محدودية قاعدة رأس المال، ونهج الكثير من المؤسسات أسلوبا متحفظا في الإقراض من شأنه أن يعيق قدرتها على حشد الموارد من أسواق رأس المال العالمية. إلا أن هذا الأمر يشهد تغيرا مع اتجاه البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف ذات النظرة المستقبلية إلى التعامل مع فجوة التمويل لتحقيق احتياجات التنمية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. ومن بين الآليات التي تستطيع هذه المصارف أن تستخدمها لتمكينها من تمويل مجموعة متنوعة من المشاريع بأمان إحداث تغييرات في شكل الحقيبة الاستثمارية لتقليل مخاطر تركيزها وتأسيس منصات الاستثمار المشترك.[1]

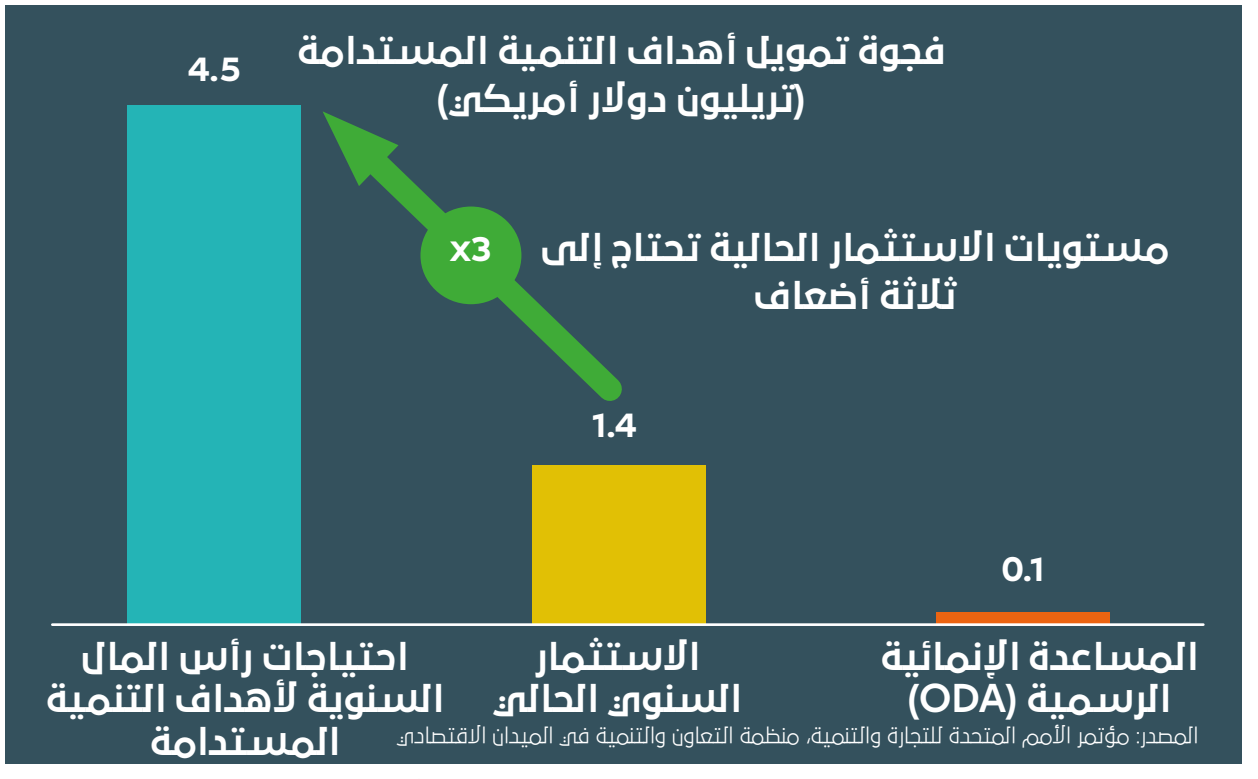

مستوى الاستثمار في التطوير الحالي أقل بكثير من المستوى، تاركًا فجوة تمويل بقيمة ٣ تريليون دولار أمريكي

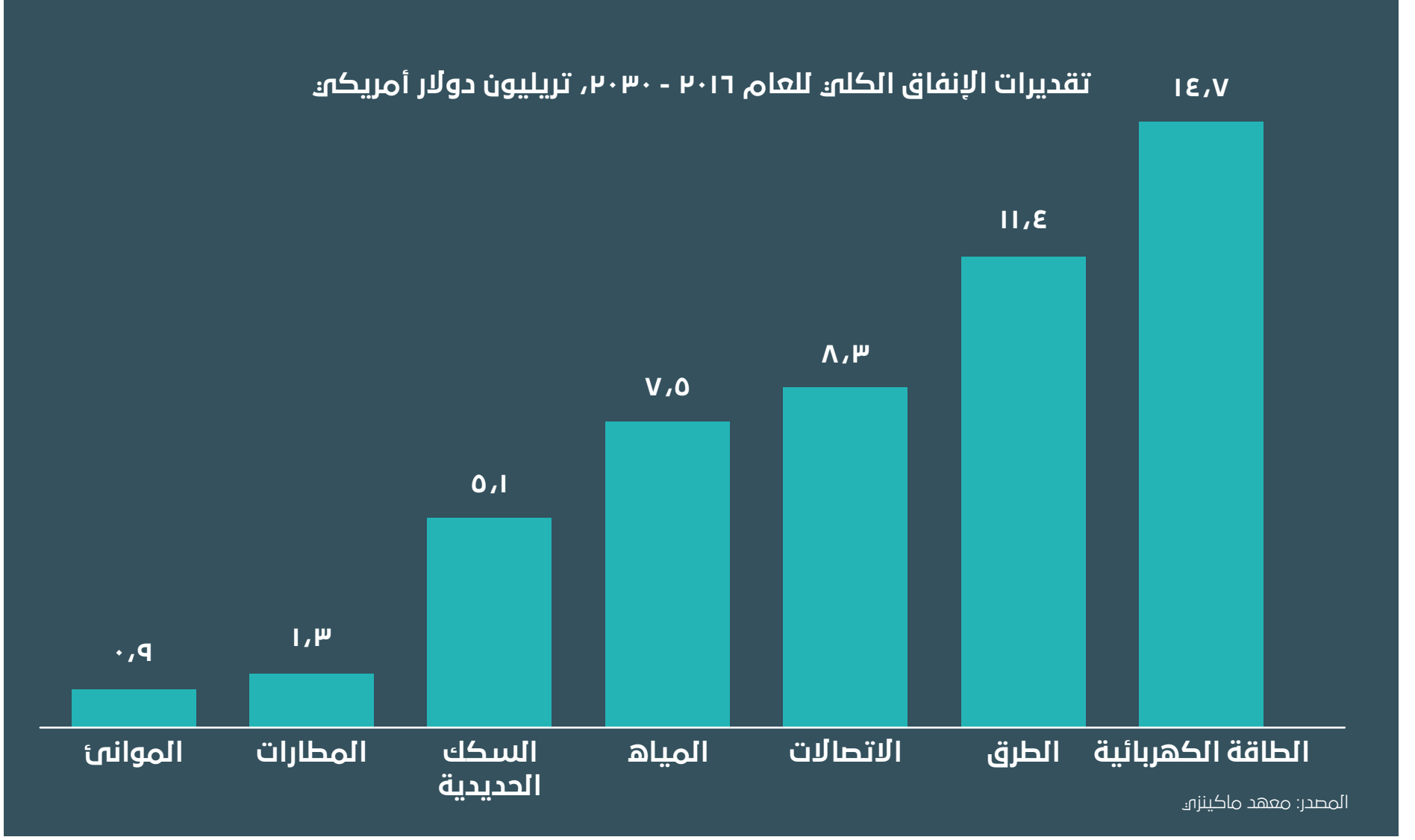

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة استثمارًا سنويًا بقيمة ٤،٥ تريليون دولار أمريكي على مدار الخمسة عشر عامًا القادمة، بشكل رئيسي في مشاريع البنية التحتية

الفجوات في القطاع الخاص وصناعة التمويل الإسلامي:

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إجراء تحول اقتصادي عالمي واسع النطاق. ويؤدي نطاق هذا التحول إلى استحالة التنفيذ بالاعتماد على استثمارات النفقات العامة والمساعدة الإنمائية الرسمية فقط.

ويبلغ إجمالي الاستثمار في الدول النامية اليوم ١،٤ تريليون دولار أمريكي في السنة، مما يترك فجوة استثمارية سنوية في القطاعات الحيوية لأهداف التنمية المستدامة تناهز ٣،١ تريليون دولار أمريكي. وبالنسبة إلى الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، يؤدي هذا إلى فجوة في التمويل تبلغ ١ تريليون دولار أمريكي في السنة. وتفوق هذه الفجوة بكثير مبلغ التمويل المتاح للمساعدة الإنمائية الرسمية في العالم، الذي يبلغ ١٣٥ مليار دولار أمريكي. وهذا يعني أنه مقابل كل دولار أمريكي واحد من المساعدة الإنمائية الرسمية، يحتاج مجتمع التنمية إلى حشد ٢٣ دولارًا أمريكيًا من مصادر لم تستغلّ بعد.[١]

وإذا لم يتم تحفيز القطاع الخاص، يجب زيادة الإنفاق العام ثمانية أضعاف لتحقيق أهداف التمويل بحلول سنة ٢٠٣٠

والهدف الطبيعي لهذه المصادر هو القطاع الخاص، لكن استثمارات القطاع الخاص في الدول النامية أقل بكثير من نظيرتها في الدول المتقدمة. وفي المتوسط، تحتاج الدول النامية إلى مضاعفة مستويات استثماراتها الحالية في القطاع الخاص لتكون على قدم المساواة مع الدول المتقدمة

وفي بعض القطاعات الحيوية، مثل المياه والصرف الصحي، تحتاج استثمارات القطاع الخاص إلى زيادة بمقدار خمسة أضعاف. وإذا لم يتم تحفيز القطاع الخاص، يجب زيادة الإنفاق العام ثمانية أضعاف لتحقيق أهداف التمويل بحلول سنة ٢٠٣٠. ولكن، إذا تضاعف نمو القطاع الخاص عن مستواه الحالي ضعفًا واحدًا، فسيحتاج الإنفاق العام إلى المضاعفة تقريبًا ضعفًا واحدًا بحلول سنة ٢٠٣٠.

وينطوي نشر حلول التمويل الإسلامي، وهو أحد الالتزامات الرئيسية للبنك الإسلامي للتنمية، على إمكانية الاضطلاع بدور مهم في المساعدة على سد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة. وبما أن ٢٣٪ من سكان العالم مسلمون، فإن نشر حلول التمويل الإسلامي يمكن أن يجذب الملايين ممن خرجوا باختيارهم من النظام المالي لأسباب دينية.

معيقات استثمار القطاع الخاص في البنية التحتية

تنطوي البنية التحتية باعتبارها من فئات الأصول على إمكانيات هائلة لجذب المستثمرين. وتنطوي الاستثمارات في أسهم البنية التحتية في العادة بحكم طبيعتها على ارتباط أقل بالأسواق والاقتصاد الأوسع بينما تؤدي إلى زيادة التنوع في المحفظة الاستثمارية. كما أن ديون البنية التحتية يمكن أن تقدم تدفقات نقدية ثابتة ومدة طويلة بإيرادات ثابتة جذابة.

ومن المشاكل التي تواجهها الدول الصاعدة أن

ويعود هذا النقص في استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية في الأسواق الناشئة إلى خمس تحديات أساسية

الاستثمارات في ديون البنية التحتية تُعتبر، خطأً، عالية المخاطر باستمرار. إلا أن الواقع أن هذه الاستثمارات قد شهدت في السابق معدلات منخفضة من التخلف عن السداد واستعادة للأموال أعلى من الاستثمارات الأساسية الأخرى ذات الدخل الثابت. والميزانيات الحكومية هي أكبر مصدر للأموال، حيث تمثل ما يقرب من ثلاثة من كل أربعة دولارات للبنية التحتية، بينما يقدم القطاع الخاص الباقي. إلا أنه في أعقاب الأزمة المالية، تعرضت الحكومات لزيادة في نسبة العجز المالي وانكماش في ميزانياتها، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى التمويل من القطاع الخاص. لكن معظم التمويل من القطاع الخاص يتجه إلى الدول ذات الدخل فوق المتوسط.

وفقًا لتقرير صادر في سنة ٢٠١٥ عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يعود هذا النقص في استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية في الأسواق الناشئة إلى خمس تحديات أساسية[١]:

- تصور أن العائدات منخفضة بشكل غير مسبوق بالمقارنة مع مستوى الخطر
- انعدام الكفاءة في عمل الأسواق
- الفجوات في المعرفة والإمكانيات لدى مستثمري القطاع الخاص
- الالتزامات والمحفزات المحدودة للاستثمار في القطاعات أو الأسواق ذات الأثر التنموي المرتفع
- مناخات الاستثمار المحلية والعالمية الصعبة حيث تؤدي الصعوبات التنظيمية والقانونية المحلية إلى تقليل الجاذبية للاستثمارات.

تتفاقم هذه العوامل بحقيقة أنه عند المقارنة مع الأسواق المتقدمة، يحتاج مستوى مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية في الأسواق النامية إلى الارتفاع بأكثر من الضعف. وتشير التقديرات في بعض القطاعات، مثل الماء والصرف الصحي، أن مشاركة القطاع الخاص تحتاج إلى الزيادة بمقدار خمسة أضعاف.[٢]

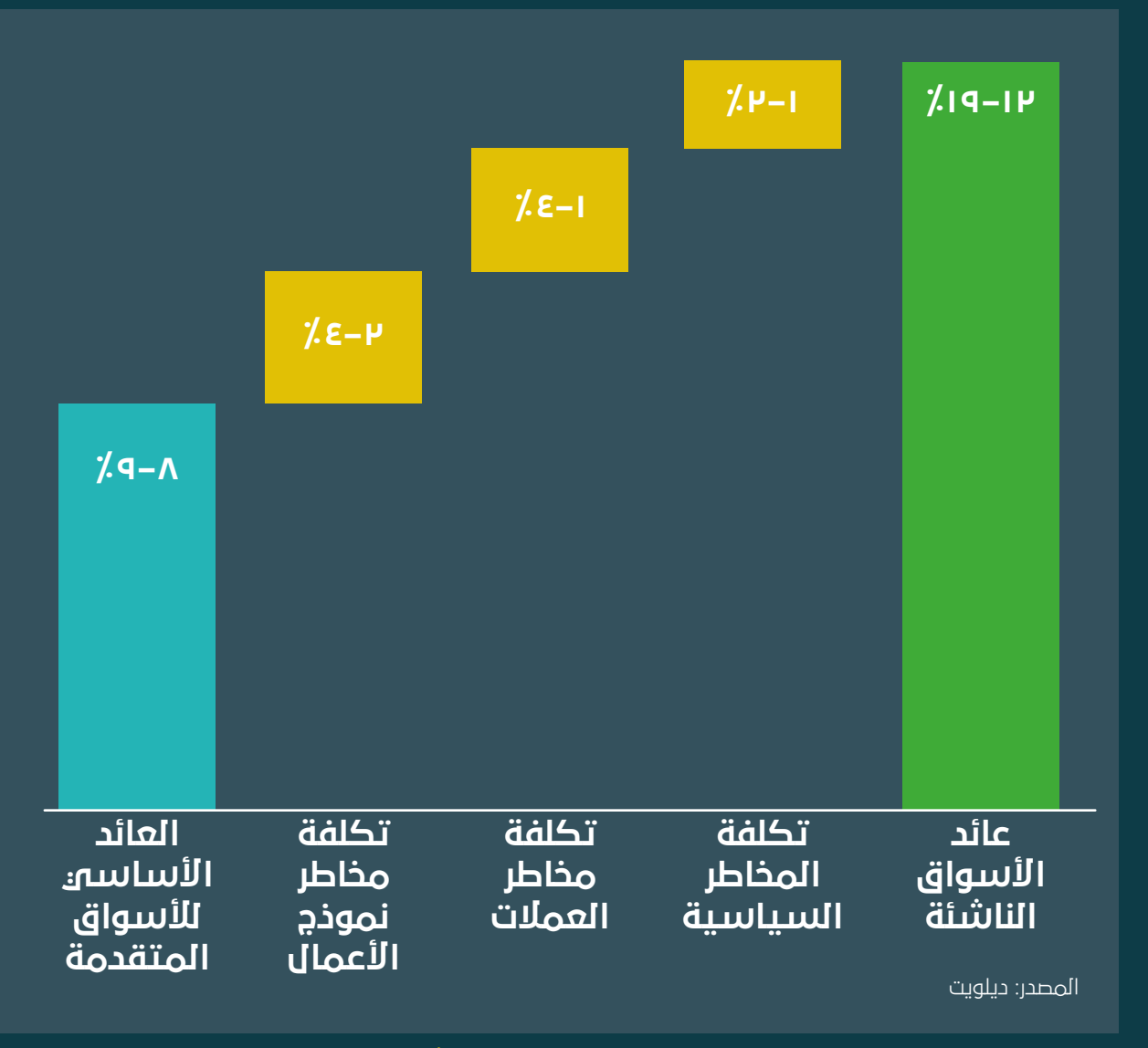

هناك العديد من العقبات الهيكلية التي تحول دون تدفق الاستثمار الخاص إلى أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية

إعادة التفكير في التنمية حتى سنة ٢٠٣٠ وما بعدها

في هذا القسم

لقد حان الوقت لتحويل نمط التنمية العالمي من التدخلات بالمساعدات لمعالجة الأعراض الظاهرة والفورية إلى معالجة الأسباب الجذرية التي تعوق النمو المستدام. وبناءً على التزام الدول الأعضاء بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يمكن للبنك الإسلامي للتنمية المساعدة في تحويل التحديات إلى فرص تاريخية للنمو والازدهار.

٣ أهداف إنمائية ٣٦

الشمولية من خلال سلاسل قيمة منافسة ٣٦

التعاون في الابتكار الصناعي الأخضر ٣٨

المناعة من خلال شبكة إنمائيين عالمية ٤١

٦ نتائج تشغيلية ٤٣

تحسين الوصول إلى معلومات السوق ٤٤

انفتاح عملية التخطيط الوطني ٤٦

إنجاز الأعمال وفقًا لمعايير الصناعة ٤,٠ ..... ٤٨

إنشاء بنية تحتية تدعم سلاسل قيمة خضراء ٥٠

إعادة موضعة التمويل الاسلامي كقائد للتنمية ٥٢

بناء أنظمة لأسواق منيعة ٥٤

٦ عوامل محركة للأداء ٥٧

إبراز دور البنك ٥٨

حشد الموارد من السوق ٦٠

بناء القدرات التنظيمية ٦٢

اعتماد اللامركزية على الصعيدين الوظيفي والجغرافي ٦٤

النمو المالي المستدام ٦٦

الإدارة بالنواتج الإنمائية ٦٨

مقدمة

في مواجهة الكثير من التحديات الكبيرة، تحتاج الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية إلى طرق جديدة في العمل من أجل النجاح. ويتطلب هذا بدوره نظرة جديدة للأولويات الاستراتيجية وأوضاع التشغيل لجعل الأسواق مناسبة للتنمية. عن طريق بناء وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية والاتصال مع الأسواق العالمية، تستطيع الدول الأعضاء الاستفادة من الفرص ودفع الأسواق نحو تحقيق نمو شامل ومستدام.

وتناقش مقدمة هذه الوثيقة حقيقة أن الأساليب التقليدية في التعامل مع هذه التحديات لا تكفي لتوفير حلول مستدامة، ويعود ذلك جزئيًا إلى الطبيعة المعقدة للاستجابات المطلوبة. ولم يعد يكفي وضع السياسات والاستراتيجيات 'المعتادة'، بل يجب أن تكون طريقة التعامل مبتكرة وتؤدي إلى تحول لكي يكون هناك أمل في تحقيق نجاح مستدام. ربما يكون الأمر الأكثر صعوبة هو إدراك أن التغييرات الشاملة مطلوبة في طريقة تفكيرنا وفي الطريقة التي نعمل بها. وهذا يتطلب وجود رغبة في مراجعة وتعديل نموذج الأعمال الحالي الذي تستخدمه الدول الأعضاء ومؤسسات تمويل التنمية العالمية، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية.

وعندما يكون التحول المؤسسي واسع النطاق محل جدال، غالبًا ما يكون العائق المألوف أمام العمل هو مشكلة التمويل. في هذه الحالة، توصل البنك الإسلامي للتنمية إلى حل لهذه المشكلة عن طريق البحث في مصادر التمويل غير التقليدية. وتحتوي أسواق رأس المال العالمية وأموال الاستثمار على ما يقرب من ٢١٨ تريليون دولار أمريكي. وإننا في البنك الإسلامي للتنمية لدينا إعتقاد أنه إذا كان يمكن إقناع ١٪ من أصحاب هذه الأموال بالاستثمار في القطاعات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، فإنه سيمكن سد فجوة التمويل القائمة، ليس فقط في الدول الأعضاء، بل على مستوى العالم.

وهذه طريقة جديدة جريئة للنظر إلى مهمة البنك الإسلامي للتنمية وتتطلب تغييرًا في طريقة التفكير في التنمية يتيح إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء في البنك. وتتطلب هذه الطريقة بالأساس فهم أنه ينبغي النظر إلى التمويل لا باعتباره هدفا في حد ذاته، بل باعتباره وسيلة لتمكين الناس في مجتمعاتهم.

ونؤمن بتمكين الأفراد والمجتمعات، وبناء قدرات الأشخاص للمشاركة والتأثير والتحكم في الأحداث التي تؤثر في حياتهم. ونحن ملتزمون بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لسنة ٢٠٣٠، ونؤمن ببناء شراكات قوية للقيام بذلك. ولا ينبغي للحكومات أن تؤدي دور مقدمي الخدمات فحسب، بل ينبغي لها أيضاً أن تقوم بخلق بيئات تمكينية، حيث تشارك جميع العوامل الاقتصادية للسوق في التنمية.

في هذا المشهد الإنمائي المتطور، يقوم البنك الإسلامي للتنمية بمواءمة نموذج أعماله مع الاحتياجات المتغيرة للعملاء. ويتمثل جوهر نموذج الأعمال الجديد هذا في الطريقة التي يمكن بها إعادة توجيه التنمية من أجل تمكين الدول الأعضاء من زيادة قدرتها التنافسية الوطنية في المجالات التي تمتلك فيها - أو يمكن أن يكون لها فيها - ميزة تنافسية جوهرية.

ويعمل نموذج الأعمال الجديد على تركيز الطاقة والموارد والتدخلات لتحقيق توقعات الدول الأعضاء عن طريق المساهمة في تحقيق أهدافها لسنة ٢٠٣٠. ويعزز نموذج العمل الجديد في جوهره إجراء تغيير في نمط التنمية عن طريق تبني عقلية النمو. ويتمثل الهدف النهائي في معالجة الأسباب الجذرية لحلقة الفقر المفرغة المذكورة في أهداف التنمية المستدامة ١-٧.

ويؤدي التوافق في نموذج أعمال البنك للاستفادة من الفرص التاريخية للنمو والرخاء إلى طريقة عمل جديدة - "تسخير الأسواق لتحقيق التنمية". وتتمركز هذه الطريقة الجديدة للعمل حول الطريقة التي يمكن بها إعادة توجيه التنمية إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعات الاستراتيجية المتصلة بالسوق العالمية.

ولتحقيق الاتساق مع نموذج الأعمال الجديد، يعمل البنك الإسلامي للتنمية على تحقيق النتائج التشغيلية الست المحركة إلى جانب العوامل الستة المحركة لأداء المؤسسة، والتي يمثل كل عامل منها تغيرا حيويا في الطريقة التي يدير بها البنك ويقدم القيمة للدول الأعضاء فيه.

ونحتاج إلى نظرة جديدة للأولويات الاستراتيجية وصيغ العمل لجعل الأسواق مناسبة للتنمية.

٣ أهداف إنمائية

يعمل البنك الإسلامي للتنمية على تسريع جهوده لتحديد سرعة الاستجابة لمجموعة كبيرة من التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء بسبب العولمة والتطورات في التكنولوجيا. وتمثل سلاسل القيمة العالمية موردًا مهمًا للتوصل إلى مصادر التمويل من القطاع الخاص لتعويض الإنفاق الحكومي المتقلص. ويلتزم البنك بجعل الأسواق تعمل من أجل التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الشمولية من خلال سلاسل قيمة منافسة

يمكن زيادة التنمية عن طريق القدرة التنافسية للصناعات المرتبطة بالسوق العالمية من خلال سلاسل القيمة العالمية.[1] ويتيح هذا التركيز على سلاسل القيمة إمكانية تحديد أولويات البنك في مشاريعه في المجالات ذات الأثر الأكبر وفي الوقت نفسه توفير فرصة أكبر لكي تتصل الدول مع بعضها البعض عبر سلاسل القيمة العالمية.

وعلى الرغم من تحقيق تقدم ثابت في الإنتاج والتوظيف في التصنيع، فإن هذا لا يكفي في حد ذاته. ويدعو تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التقدم في

ويوائم البنك نموذجه التمويلي مع الأهداف الجديدة والطموحة مع التحول من بنك تنمية إلى بنك للإنمائيين

تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سنة ٢٠١٧ إلى أن تعمل الاستثمارات الجديدة على مضاعفة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة ٢٠٣٠. إن تحرك البنك نحو الريادة في سلاسل القيمة في الدول الأعضاء يدعم جدول الأعمال هذا ويتيح للأسواق إمكانية تعبئة الموارد للتنمية.

ولتلبية هذه الاحتياجات، يتبنى البنك الإسلامي للتنمية نموذج أعمال جديدًا تمامًا يعزز تغيير نمط التنمية عن طريق تبني عقلية نمو تركز على خلق قيمة داخل الدول الأعضاء.

إن تغيير أنماط الإنتاج العالمية والتجارة سيحقق أثرًا فوريًا على الدول النامية والأقل تقدمًا، والتي غالبًا ما تتعرض لضعف التنسيق بين الدولة والقطاع الخاص بسبب التغيرات في الأسواق الخارجية التي تؤثر على فرص الإنتاج والتجارة على المستوى المحلي. وتتطلب هذه التغييرات من الدولة أن تنظر إلى عملية الإنتاج العالمية من زاوية سلاسل القيمة العالمية وأن تتبنى سياسات تحول صناعي جديدة.

ويحتاج واضعو السياسات بدورهم إلى فهم الشركات العالمية وتقييم الروابط داخل سلاسل القيمة العالمية إلى جانب بناء الطاقات الإنتاجية التي ستسمح للدول بالترقي في سلم إضافة القيمة. ويمكن أن تؤدي المشاركة الناجحة في سلاسل القيمة العالمية إلى تحفيز مستويات أعلى من الإنتاجية والربحية في القطاعات المشاركة.

ولما كانت سلاسل القيمة العالمية تحدد شكل التدفقات التجارية العالمية ولما كانت الأنماط الحالية للتجارة العالمية تعكس شبكة من سلاسل القيمة العالمية[2]، فمن المهم أن تكون الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية مستعدة للمشاركة فيها. ويستند أسلوب البنك في التعامل مع سلاسل القيمة العالمية إلى الإيمان بأن كل الدول، بما في ذلك الدول التي ليست لديها موارد طبيعية، ينبغي أن تتمكن من الاتصال بسلاسل القيمة وينبغي توجيه تلك السياسة الصناعية نحو تمكين هذا النوع من الشمول.

ويعزز نموذج الأعمال الجديد تمامًا في البنك الإسلامي للتنمية تغيير نمط التنمية عن طريق تبني عقلية نمو تركز على خلق قيمة مستدامة.

ويستعين البنك الإسلامي للتنمية في تحديد سلاسل القيمة المحتملة بمنهجية تركز على القدرة التنافسية للدولة بناء على الصناعات والخدمات.

وتنتظم عمليات الإنتاج بشكل متزايد حول سلاسل القيمة العالمية ، حيث تمثل إسهامات الكثير من الدول في الخدمات المساندة وليس السلع بعينها. ويعمل البنك الإسلامي للتنمية على التأكد من أن الدول الأعضاء تعطي الأولوية لسلاسل القيمة العالمية في خططها الوطنية للتنمية لكي تتمكن من الاستفادة من بيئة تمكين للتفاعل مع سلاسل القيمة العالمية. ولهذا الأمر أهمية حاسمة بشكل خاص لأن أكثر من نصف إسهامات التصنيع يتألف من سلع وسيطة وتتألف نسبة تزيد على ٧٠٪ من واردات الخدمات من خدمات وسيطة[٣]. ويعتقد البنك أن ما ينتج عن ذلك من تعزيز الشمول والتخصص في الإنتاج المرتبط بسلاسل القيمة العالمية سيعزز النمو المستدام.

ويتبع البنك الإسلامي للتنمية نهجًا يتسم بالمبادرة ويتمتع بنظرة مستقبلية لتحديد سلاسل القيمة المحتملة باستخدام منهجية تركز على القدرة التنافسية للدولة بناء على الصناعات والخدمات. وبهذه الطريقة، يستطيع البنك مساعدة الدول الأعضاء على استخدام كل الأدوات المتاحة لها لتحقيق غاياتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

كما أن لسلاسل القيمة أهمية كبيرة باعتبارها جزءا أساسيا في قاعدة التفاعل مع الدول الأعضاء من خلال استراتيجيات الشراكة القُطرية. ويتيح هذا الأمر ترتيب المشاريع بحسب الأولوية على أساس قدرتها على تحقيق نمو مستدام وشامل مع تعزيز التصنيع.

في السابق، كانت الدول ذات الموارد المنخفضة غير قادرة على التمتع بمزايا المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بسبب تعقيدات تحديد سلسلة قيمة لدولة معينة. ويضمن أسلوب البنك الجديد في التعامل مع سلاسل القيمة العالمية ألا يفوت أي دولة المشاركة في تلك السلاسل بما أنه يتيح للدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط إمكانية الانضمام إلى الشبكة العالمية.

إن أكثر من نصف مدخلات التصنيع يتألف من سلع وسيطة وتشكل نسبة تزيد على ٧٠٪ من واردات الخدمات من خدمات وسيطة

منهجية بناء سلاسل قيمة مستدامة

تستند أداة البنك الكمية الجديدة لتحديد سلاسل القيمة والتعرف عليها إلى ثلاثة نماذج تركز على إمكانيات السلع الوسيطة بدلاً من المنتجات النهائية.[١]

النموذج الأول هو الإمكانيات الطبيعية للدولة. ويضع في اعتباره الميزة التنافسية القائمة التي يتمتع بها الدولة على مستوى الصناعة، مع مراعاة ما يستطيع هذا الدولة إنتاجه بكفاءة أكبر مقارنة بدول أخرى في العالم.

ويخص النموذج الثاني الإمكانيات المستقبلية التي تستخدم مؤشرات مثل نمو السوق وتوقعات الطلب العالمي وبُعد السوق وإمكانية تركيز التصدير، ويتم على أساس ذلك تحديد المنتجات أو السلع الوسيطة باعتبارها منتجات محتملة ذات أولوية.

أما النموذج الثالث فهو الإمكانيات الفائضة والزائدة، وهو النموذج الذي يضع تقييم القيمة المضافة الثابتة في صناعة معينة والروابط داخل عدة صناعات في اقتصاد معين.

مثلث نهج سلسلة القيمة لدى البنك الإسلامي للتنمية[٢]

التعاون في الابتكار الصناعي الأخضر

من أكبر التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية تحويل الابتكار والأبحاث إلى ناتج مربح يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة للمنتجات التي يجري تصديرها. على الرغم من أن الكثير من الدول الأعضاء تصدّر موادًا خام نادرة أو متخصصة، فإنها تحصل على الحد الأدنى من القيمة المضافة لأن تحقيق الربح من تحويل المنتجات يتطلب الاستثمار في الملكية الفكرية الذي تقوم الشركات الكبيرة بالدور الأساسي فيه. وتحتاج الدول الأعضاء إلى الحصول على معرفة بالملكية الفكرية لتحقق الاستفادة من منتجات أعلى في القيمة المضافة وتبني اقتصاد يستند إلى المعرفة.

التصنيع في الدول الأعضاء، وخاصة من خلال الصناعة التحويلية، أمر لازم لزيادة قدرتها التنافسية أثناء تفاعلها مع سلاسل القيمة العالمية. من نقاط القوة المهمة في تقنية الصناعة التحويلية قدرتها على الانتقال عبر أجزاء متعددة من العالم وتقديم إمكانية الوصول إلى سلاسل القيمة العالمية والأسواق.[1]

ويهدف التدخل للارتقاء الصناعي إلى الانتقال إلى منتجات أكثر تعقيدًا اعتمادًا على العلم والتقنية والابتكار، لتسمح للدول بالحصول على ميزات المبادرة بالعمل ولتجذب الاستثمارات عالية الجودة وتحقق نموًا أكثر استدامة وشمولًا.

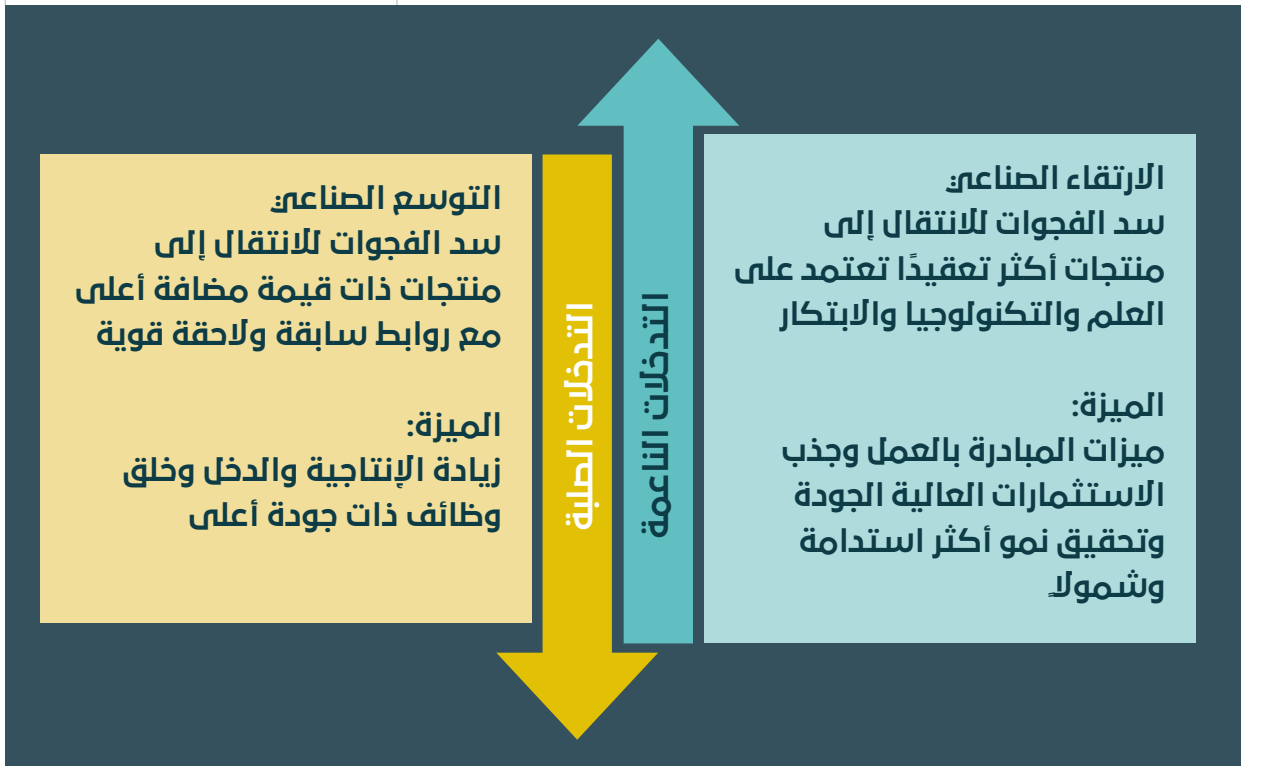

إطار عمل التدخل في التصنيع[2]

هناك الكثير من الميزات التنموية التي تحققها الدول التي تمر بعملية تحول للصناعة، بما في ذلك تحسين القدرة على زيادة الإيرادات عن طريق تبني تكنولوجيات ونظم تصنيع ناجحة من دول أخرى. كما أن التصنيع يتيح إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية ويعزز قطاع التصنيع التحويلي، مما يتيح له أن يمتص العمالة من القطاع غير الرسمي.

ويلتزم البنك الإسلامي للتنمية بضمان أن الدول الأعضاء في أفضل وضع يتيح لها الاستفادة بشكل مستدام من الميزات التنافسية التي يقدمها التصنيع.

ويتطلب هذا الأمر فهم محددات التنمية الاقتصادية لكل دولة من الدول الأعضاء. ولتحقيق هذا الهدف، ابتكر البنك منهجية شاملة لتمكين الدول الأعضاء من الاستفادة من الابتكار الصناعي الأخضر المشترك.

إطار عمل للتدخل خاص بالتصنيع

وضع البنك الإسلامي للتنمية إطار عمل يهدف إلى تقديم توجيه للبنك والدول الأعضاء فيه لتحديد مستوى التصنيع وليقوم في الوقت نفسه بدور آلية التدخل التي توجه التدخلات المستقبلية من البنك. ويوجه إطار العمل التفكير وعلاقات البنك والدول الأعضاء على المدى الطويل، وينسق السياسات التي تشمل مجالات مثل رأس المال والمهارات البشرية، والبنية التحتية، والتمويل، والتجارة، والعلوم والتقنية. ويتألف من كل من التدخلات الناعمة والصلبة؛ حيث تغطي التدخلات الناعمة مجالات واسعة تشمل العلوم والتقنية والابتكار وهي المجالات المطلوبة لترقية وضع الدولة في التصنيع، بينما التدخلات الصلبة هي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، مثل الطاقة والصحة والتعليم والبنية التحتية، التي تدعم التعميق الأكبر للصناعات.

ومن الأهمية بمكان للدول أن تكون لديها القدرة على الدخول في سلاسل القيمة العالمية، ويستطيع الكثير من الدول الاستفادة من التدخلات لتطوير هذه القدرة. وفي هذا السياق، يمكن تقسيم السياسات الصناعية وعمليات التصنيع الوطنية أو الإقليمية إلى فئتين منفصلتين: تدخلات الارتقاء بالصناعة وتدخلات التوسع الصناعي.

بالنسبة للدول الأعضاء، يمكن اعتبار أن تدخلات الارتقاء بالصناعة ملائمة عندما تكون هناك حاجة

مفهوم التصنيع

تتسم عملية التصنيع بحدوث تحولات اجتماعية واقتصادية مع انتقال الاقتصاد من قاعدة زراعية في معظمها إلى التصنيع التحويلي الكبير النطاق ونشاطات الإنتاج الكبير الأخرى.[1] وتظهر لدى الدول الأعضاء في البنك سمات ومراحل متنوعة للتصنيع، ولمساعدتها على التعامل مع التحديات المعينة التي تواجهها، ابتكر البنك الإسلامي للتنمية هرم مؤشرات التصنيع (PII).

ويقيس هرم مؤشرات التصنيع مستوى القدرة على التصنيع في دولة معين وفقًا لأربعة عوامل رئيسية يتم تفسيرها في شكل مؤشرات. وتعكس هذه العوامل بدورها القدرة على التنمية الصناعية ومعدل التعقيد من أجل تحقيق الزيادة و الارتقاء والتركيز الصناعي وجودة العمالة. وتستطيع الدول باستخدام هذه العوامل أن تتبع تقدمها وتقيّم الجوانب التي قد تتأخر فيها.

كما أن التحديد الواضح لفئات مستوى التصنيع الذي يقدمه هرم مؤشرات التصنيع (المرتفع والمتوسط إلى مرتفع والمتوسط إلى منخفض والمنخفض) يتيح للدول إمكانية تحديد السياسات الصناعية الملائمة لسد الفجوات والصعود في الهرم. ويمكن أن تؤدي السياسات الصناعية، إلى جانب الاستثمارات كبيرة النطاق، إلى تصحيح حالات الفشل في السوق وتوجيه النشاطات الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الاستراتيجية.

ويرصد مؤشر قدرة التنمية الصناعية قدرة دولة على إنتاج المنتجات وتصديرها. وتمثل هذه السمة مستوى التصنيع عن طريق قياس قيمة التصنيع المضافة بالنسبة إلى اقتصادها وإنتاجية التصنيع في الدولة.

ويضع المؤشر الثاني تقييمًا لمستوى اعتماد دولة ما على التكنولوجيا في قطاع التصنيع عن طريق قياس الكثافة الصناعية وجودة الصادرات. ويتم تحليل المحتوى التكنولوجي ودرجة تعقيد الصادرات عن طريق حذف التصنيع ذي القيمة المضافة المنخفضة وتحليل التصنيع ذي القيمة المضافة المرتفعة والمتوسطة.

ويقيس المؤشر الثالث القدرة النسبية لدولة ما بالمقارنة مع بقية دول العالم. ويعوض هذا المؤشر متغيرات مثل حدوث أزمة عالمية، لأنه يسمح بتقليل التحيز فيما يخص الخسائر في قدرة التصنيع إذا تمكن دولة من زيادة حصته من التصنيع في العالم، ويسمح بالتركيز على السوق المحلية عند الضرورة.

ويركز المؤشر الرابع على جودة العمالة مع التأكيد على إنتاجية العمالة عندما يتمكن التصنيع من احتواء العمالة من القطاعات غير الرسمية إلى القطاعات الرئيسية في الاقتصاد. كما يضع في اعتباره قدرة قطاع التصنيع على زيادة متوسط الأجور في دولة بعينه إلى جانب إنشاء وظائف أعلى في المهارات.

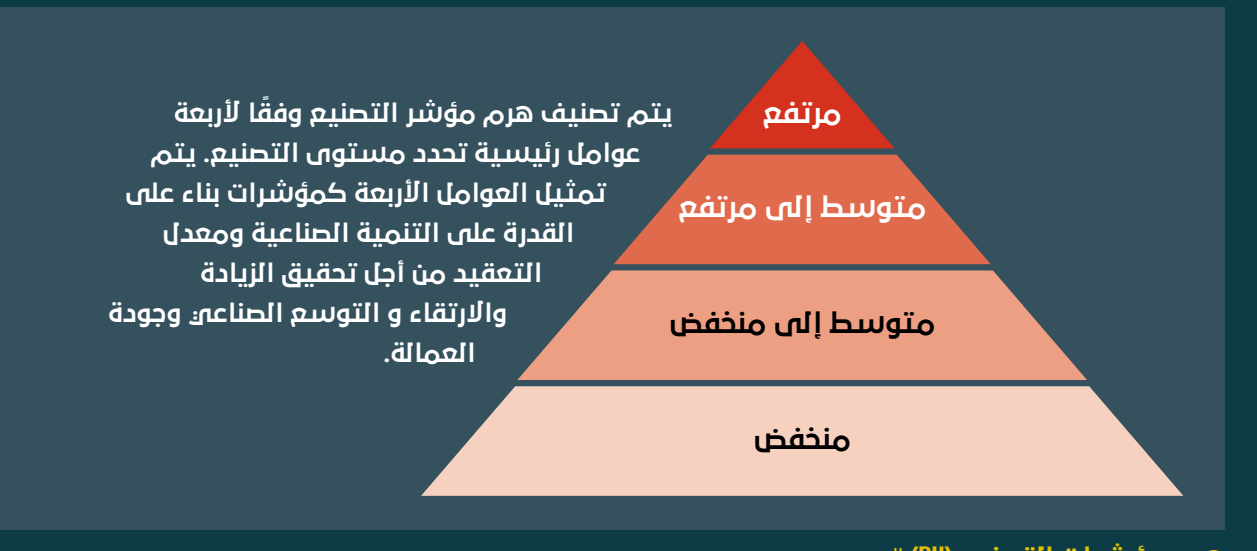

هرم مؤشرات التصنيع (PII) [2]

المؤشرات الأربعة في هرم مؤشرات التصنيع

تراعي المؤشرات أمورًا من بينها قدرة قطاع التصنيع على زيادة متوسط الأجور في دولة بعينه إلى جانب إنشاء وظائف أعلى في المهارات.

إلى سد الفجوات فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والإنتاج المعتمد على الابتكار. ويمكن أن يتيح هذا النوع من التدخل في حالة نجاحه للدولة العضو إمكانية الاستفادة من ميزات المبادرة بالعمل وزيادة إمكانية حصوله على استثمارات عالية الجودة. ومن المهم من وجهة نظر البنك أن هذا التدخل يستطيع أن يوفر أيضًا ظروفًا لنمو أكثر استدامة وشمولاً.

كما تهدف تدخلات التوسع الصناعي إلى سد الفجوات التي تعيق الدول الأعضاء، لكن في هذه الحالة يتم التركيز على العثور على طرق للانتقال إلى خطوط منتجات ذات قيمة مضافة أكبر مع روابط سابقة ولاحقة قوية. وتشمل النتائج المرغوب فيها زيادة الإنتاجية والدخل وإنشاء وظائف أعلى في الجودة.

العوامل الرئيسية المشتركة في هذين النوعين من التدخلات هي الفهم الواضح لمطالب القطاع الخاص سريع الحركة، والرغبة في فرض الاتساق على عملية وضع السياسة.

عند تحديد إطار عمل للتدخل لدولة عضو، يضع البنك في اعتباره الاحتياجات المعينة التي يواجهها الدولة. وقد تشمل الاحتياجات الحاجة إلى تغيير هيكل النشاط الاقتصادي الموجه إلى قطاعات أو تكنولوجيات أو مهام بعينها لتحسين جوانب النمو المستدام والشامل.

تمثل القطاعات التي تنتقي على أساس القيمة المضافة لسلاسل القيمة العالمية ومعايير دعم الصناعة صناعات واسعة ذات أعلى تأثير في الاقتصاد

سيكون الارتقاء بالتعليم والأبحاث والتنمية والمهارات مطلوبة من أجل الابتكار في إنشاء منتجات جديدة أو تعزيز حصة دولة الإنتاج من السوق

ويستخدم البنك مؤشر أهمية المنتج (PCI) لتحديد المنتجات ذات الإمكانيات الأعلى التي يستطيع دولة ما أن ينتجها بشكل تنافسي لدمجها في سلاسل القيمة العالمية.[٤] وبهذا يمكن ربط سلسلة القيمة على مستوى المنتج بناء على أعلى مؤشر لأهمية المنتج للارتقاء الصناعي مع التدخلات الناعمة. وهذا لأن المنتج الذي يتم إنتاجه في دولة معين بشكل تنافسي للسوق العالمية تكون لديه في العادة البنية التحتية القوية التي يحتاج إليها بالفعل. إلا أنه قد يحتاج إلى مساعدة ليتمكن من المنافسة في السوق العالمية. وفي المقابل، يتطلب أسلوب التوسع الصناعي لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للصناعة بالكامل تدخلات صلبة تدعم التحسينات على مستوى الصناعة.

ويتيح إطار عمل التدخل الخاص بالبنك الإسلامي للتنمية إمكانية تحديد احتياجات مثل الارتقاء بالمهارات والتعليم والأبحاث والتطوير. ويمكن أن يتيح هذا الأمر للدول الأعضاء إمكانية عمل منتجات جديدة مبتكرة أو تعزيز حصتها من سوق المنتجات الموجودة.

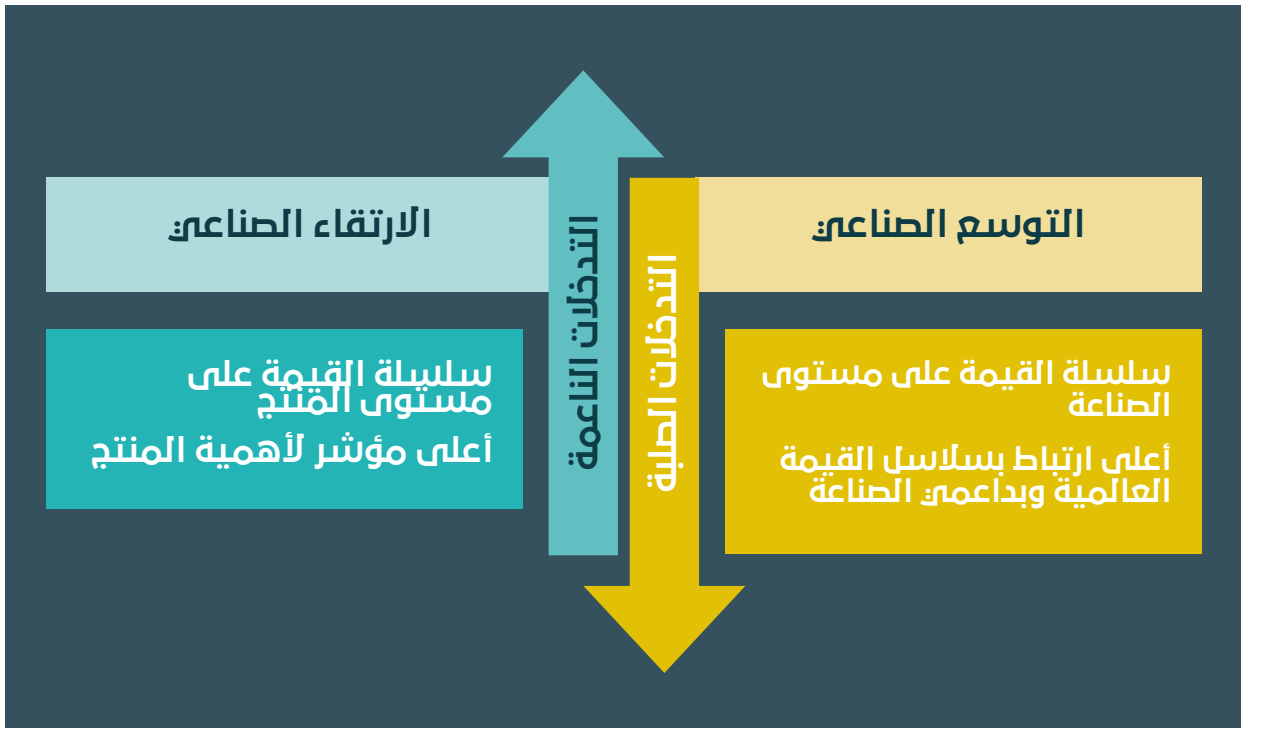

خيارات التدخل[٣]

المناعة من خلال شبكة إنمائيين عالمية

لكى تحقق الدول الأعضاء التزاماتها تجاه أهداف التنمية المستدامة، من الشائع الإقرار بأن تمويل التنمية يحتاج إلى المرور بتحول فى النموذج الفكرى. لا يكفى الأسلوب التقليدى الذى تتبعه البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف فى التدخل، والذى يتضمن ملء فجوات التمويل بالقروض والمنح، للتعامل مع التحديات الضخمة التى يواجهها العالم اليوم. ويجب ابتكار طرق جديدة ومبتكرة لإحلال التنمية والنمو المستدام حيث الحاجة إليهما كبيرة.

إن تغيير التفكير من 'توفير الموارد المالية' لمشاريع التنمية إلى 'التمويل' مطلوب لسد فجوات التمويل هذه. الحكومات هى محل تركيز حصة كبيرة من الموارد المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع وجود تقدير يلقى قبولا واسعًا بأن نسبة تتراوح بين ٥٠٪ و٨٠٪ من المتطلبات ستأتى من موارد محلية.

كما ينطوى التمويل من القطاع الخاص ورأس مال القطاع الخاص على إمكانية للنمو، على الرغم من أن نسبة ١٠٪ فقط من الاستثمارات الحالية فى الهياكل الأساسية تأتى من القطاع الخاص. يضع تقرير حديث صادر عن مفوضية الأعمال والتنمية المستدامة تقديرًا بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يوفر فرصًا فى السوق بقيمة تبلغ ١٢ تريليون دولار أمريكى فى مجالات الأغذية والزراعة، والمدن، والطاقة والمواد، والصحة والرفاه، مما يخلق ٣٨٠ مليون وظيفة جديدة بحلول سنة ٢٠٣٠.

مفتاح جذب الاستثمارات من هذا النوع هو أسلوب الاستثمار فى الأثر الاجتماعى، والذى يتعامل مع المشكلة الاجتماعية أو الاقتصادية باعتبارها مسألة كفاءة مالية، مما يحدد قيمة سعرية لصعوبات التنمية مثل البطالة أو انعدام الكفاءة فى الإدارة العامة. هذا ويتم تقديم المكاسب المالية التى ستحدث نتيجة التعامل مع المشكلة كفرصة استثمارية للقطاع الخاص يتم ضمانها وردها على أقساط من الحكومة مع إمكانية توفير الدعم من متبرعين.

وعلى الرغم من أن الاستثمار فى الأثر يحقق شعبية أكبر وأكبر فى الدول المتقدمة، يتعامل المستثمرون بحذر أكبر عند وضع أموالهم فى

ينبغى تغيير طريقة التفكير من 'توفير الموارد المالية' إلى 'التمويل' لمشاريع التنمية

أسواق نامية أكبر فى المخاطرة. وفى هذه الظروف، يمكن أن تقوم المصارف الإنمائية متعددة الأطراف (MDBs) بدور محفز يوجه الاستثمار إلى قطاعات التدخل الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. إلا أن هذا يتطلب طريقة جديدة للتكليف بالمشاريع، حيث تحتاج المشاريع إلى الموازنة بين الأثر التنموى والقدرة المالية على البقاء بالنسبة إلى المستثمرين فى السوق. لذلك يمثل هذا تحولا كبيرًا فى دور المصارف الإنمائية متعددة الأطراف لكى تصبح محاور متداخلة ضمن شبكة عالمية من المطورين تستثمر فى أهداف التنمية المستدامة.

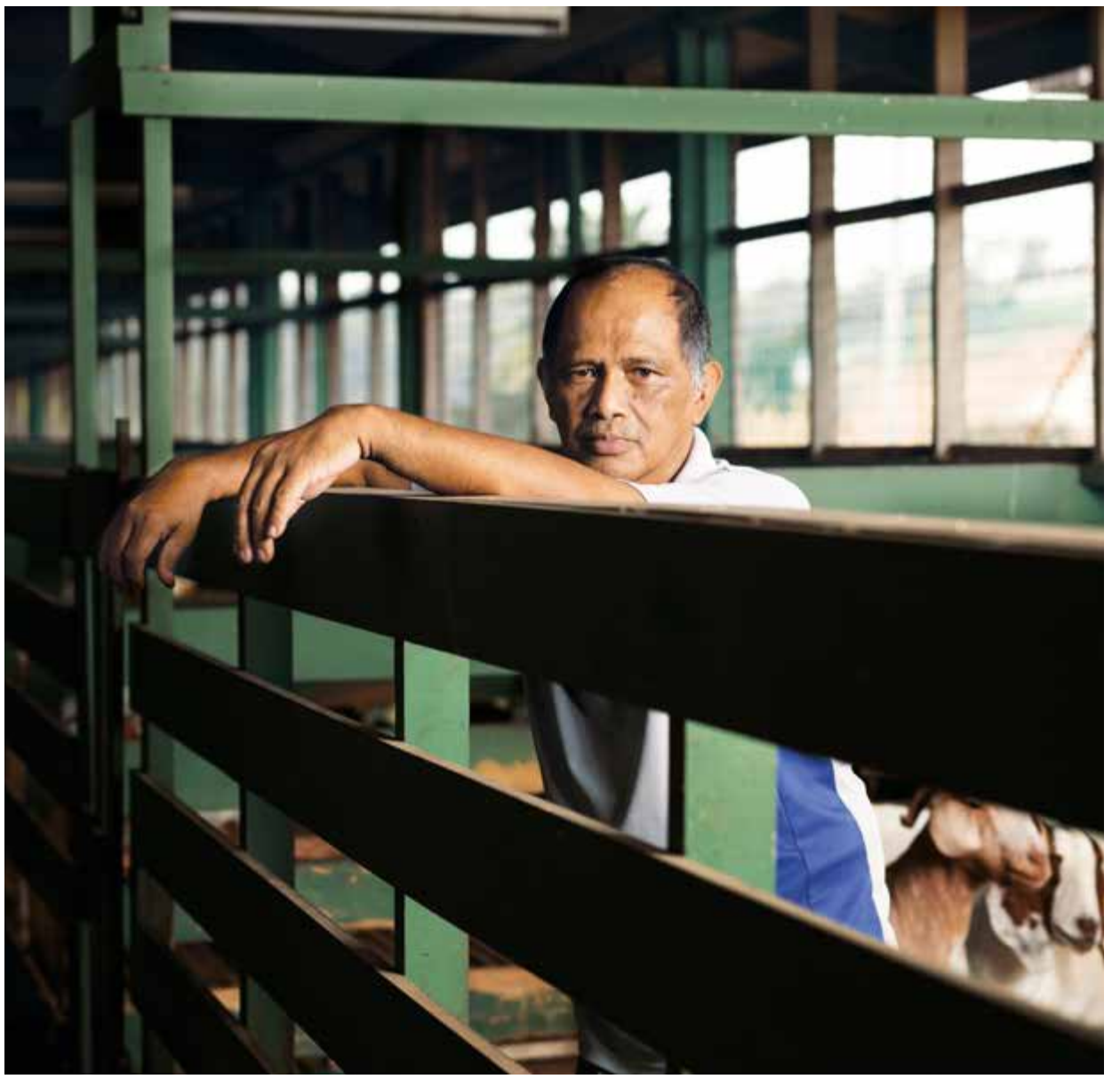

من الجانب المالى، يتمثل الهدف الرئيسى لشبكة المطورين العالمية لدى البنك الإسلامى للتنمية فى زيادة الموارد الصافية التى يتم توجيهها إلى الدول الأعضاء.

استراتيجية شراكة عالمية لسد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة

يؤدي المجتمع الدولي دورًا مهمًا في دعم تعبئة تمويل التنمية المستدامة وتحدد استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة العناصر الرئيسية لهذا الدور. كما أنه يحدد الإجراءات التي سيتخذها المجتمع الدولي للمساعدة في تسريع وتعميق معلومات النظم المالية لتوفر تمويل التنمية بكفاءة.

وتجمع الاستراتيجية بين العوامل الملائمة لتسريع تعبئة التمويل خطة عمل سنة ٢٠٣٠ وتبني خطة عمل أديس أبابا كإطار عالمي لتمويل التنمية المستدامة. ويتضمن هذا إجراءات سياسية متماسكة لخطة عمل سنة ٢٠٣٠ الخاصة بالتنمية المستدامة إلى جانب اتفاق باريس بشأن إجراءات المناخ. تعتمد الاستراتيجية على عمل مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالتمويل من أجل التنمية، إلى جانب العمل المستمر المعني بالتمويل في الأمم المتحدة وشركائها الرئيسيين.

يتمثل الهدف الأول للاستراتيجية في اتساق السياسات الاقتصادية العالمية والنظم المالية مع خطة عمل سنة ٢٠٣٠، مع إدراك أن السياسات العامة التي تمت صياغتها بحزم واتساق لتحقيق التنمية المستدامة يمكنها أن تعيد تنسيق المحفزات وأن تغير مفاهيم الخطر في السوق.

مع أنه لا زالت لا توجد تعريفات متفق عليها عالميًا لمفاهيم مثل الاستثمار في الأثر والاستثمار المستدام، يلعب المجتمع الدولي دورًا متفردًا في تحديد الأعراف الدولية التي ينبغي أن تتوافق معها السياسات الاقتصادية والنظم المالية. لقد عملت الأمم المتحدة عن كثب مع واضعي السياسات والمنظمين العالميين للتوصل إلى فهم أعمق لدور السياسة العامة في تطوير نظام مالي مستدام.

هذا ويتمثل الهدف الثاني للاستراتيجية في تحسين استراتيجيات التمويل المستدام والاستثمارات على المستويين الإقليمي وعلى مستوى الدولة. كما يتطلب هذا دعم تطوير استراتيجيات التمويل المستدامة على مستوى الدولة والمستوى الإقليمي، وخاصة من خلال المكاتب في الدولة والفرق الإقليمية. وبهذا ستكون الدول الأعضاء مجهزة بشكل أفضل لجذب رأس المال من أجل أهداف التنمية المستدامة.

كما يجب على الدول أن تعزز وترفع فعالية نظمها الضريبية لتوليد الموارد المحلية لتمويل الإسهامات الحكومية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. سيواصل المجتمع الدولي توفير الدعم لبناء القدرات لتعبئة الموارد المحلية في الدول التي تحتاج إلى مساعدة، وذلك مع العمل مع المؤسسات الدولية الأخرى لمساعدة الدول النامية على التعامل مع تحديات مثل التدفقات المالية الخفية والتهرب الضريبي وتآكل قاعدة الممولين ونقل الأرباح.

يتمثل الهدف الثالث للاستراتيجية في استغلال إمكانات الابتكارات المالية والتكنولوجيا الجديدة والتحول الرقمي لتوفير إمكانية الوصول المتكافئ إلى التمويل، وهو أحد المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة والمتكافئة. سيجمع المجتمع الدولي واضعي السياسات والمنظمين الماليين إلى جانب جهات الابتكار في التمويل الرقمي والتكنولوجيا المالية، لتبادل المعلومات والخبرة في الأدوات المالية المبتكرة والممارسات الجيدة. تعتمد خريطة طريق من أربع سنوات (٢٠١٨ - ٢٠٢١) للإجراءات والمبادرات على النشاطات الحالية والمستقبلية لأصحاب المصالح الرئيسيين لتعبئة الاستثمارات والدعم لتمويل خطة عمل سنة ٢٠٣٠.[١]

يدعم البنك الإسلامي للتنمية تطوير استراتيجيات التمويل المستدامة على مستوى الدولة والمستوى الإقليمي، وخاصة من خلال المكاتب في الدولة والفرق الإقليمية

٦ نتائج تشغيلية

كما يسمح التركيز على الأسواق التي تملك الدول الأعضاء فيها ـ أو تستطيع أن تملك ـ ميزة تنافسية بتحديد أولويات مشروعاته بطريقة منهجية، مع استهداف كل الأطراف الفاعلة ضمن سوق معينة بهدف خلق فرص عمل مستدامة، وزيادة مستويات التصنيع، وحشد الموارد من جميع الجهات الفاعلة. ويتطلب جعل الأسواق تعمل من أجل التنمية إلى تحقيق نتائج العمليات الست التالية كمجالات تركيز أساسية:

تحسين الوصول إلى معلومات السوق

الوصول إلى البيانات على كل من المستويين الكلي والجزئي من المتطلبات الأساسية لنمو السوق. فمن الممكن بهذه الطريقة فقط التوصل إلى فهم عميق للنشاطات في سلسلة القيمة السوقية. بالإضافة إلى ذلك، توفر إتاحة البيانات للمستثمرين إمكانية الوصول إلى فرص الاستثمار المحتملة بالإضافة إلى المخاطر والأرباح المحتملة المتضمنة. كما أنه من الفوائد الأخرى لإتاحة البيانات أن ذلك يتيح للأسواق إمكانية تنظيم نفسها مما يسمح بإعادة تخصيص الاستثمارات عند الضرورة.

انفتاح عمليات التخطيط الوطني

إن التخطيط الوطني هو نقطة الانطلاق لتحسين تكامل الأسواق محليا وفيما بين الدول. كما تهدف عملية البرمجة القُطرية الخاصة بالبنك الإسلامي للتنمية إلى أن تكون منصة لجميع الأطراف الفاعلة في السوق، بما في ذلك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف الفاعلة في المجتمع. وسيصبح التعاون الاقتصادي الأفضل والتكامل عبر الحدود بشكل أفضل ممكنًا نتيجة تبادل الخبرات ونقل التقنية. تطلع منصات حشد الموارد المالية والمعرفية بدور متزايد في هذه العملية.

إنجاز الأعمال وفقًا لمعايير الصناعة ٤,٠

إنه لمن الضروري إصلاح بيئة الاستثمار ليس فقط من أجل جذب المستثمرين ولكن أيضًا لتشجيع القطاع الخاص على إعادة استثمار مدخراته محليًا. ويمكن أن تعزز الابتكارات التكنولوجية الإنتاجية عن طريق جلب الكثير من الميزات، بما في ذلك تعزيز القدرة التنافسية للدول الأعضاء. كما أن الإصلاحات في سياسة 'ممارسة الأعمال' مفيدة هنا بنفس أهمية التركيز على دعم ريادة الأعمال وتمكين الشباب من خلال دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار.

إنشاء بنية تحتية ممَكنة لسلاسل قيمة خضراء

يركز البنك على مشاريع البنية التحتية التي تنطوي على أكبر إمكانية لتحسين الكفاءات التشغيلية للأعمال المحلية. و يتيح الطلب الكبير في السوق على هذه البنية التحتية إمكانية تجميع الاستثمارات في السوق في هذه المشاريع لأنه عندما يكون الطلب مرتفعًا، تصبح هذه المبادرات أكثر قدرة على البقاء من الناحية المالية. كما أن هناك مكاسب تتحقق في الاستدامة عن طريق التعامل مع الصعوبات في البنية التحتية في القطاعات المعروفة بارتفاع الأثر على البيئة.

إعادة موضعة التمويل الاسلامي كقائد للتنمية

من الأهداف الجوهرية لدى البنك الإسلامي للتنمية ريادة التمويل الإسلامي في النشاطات على مستوى سلاسل القيمة في السوق. ولعمل ذلك، فمن الضروري أن توجد صناعة خدمات مالية قوية. ويتمتع التمويل الإسلامي بالكثير من الميزات في هذا الصدد بسبب الارتباط الوثيق بين النشاطات المالية والاقتصادية. ويهدف البنك إلى الاعتماد على السمعة القوية للصناعة ووضعها في مكان رائد في التنمية.

بناء أنظمة لأسواق منيعة

من أهم نشاطات البنك الإسلامي للتنمية الحاجة إلى ضمان أن الأسواق تعمل لصالح الأفقر والأضعف. إن دمج الأكثر احتياجًا في مزايا التنمية أمر أساسي إذا كان نظام السوق الأكبر سيواصل النمو والمرونة المستدامين. ويعتبر النساء والأطفال من بين من يسعى البنك إلى دعمهم في هذه العملية. وسيضمن البنك الإسلامي للتنمية أيضًا أن ضمانات بيئية واجتماعية وسياسات شمول السوق حاضرة في كل عملياته.

تحسين الوصول إلى معلومات السوق

يتطلب نمو السوق الوصول إلى البيانات على المستويين الكلي والجزئي لتمكين فهم أعمق لأنشطة سلسلة القيمة السوقية. بالإضافة إلى ذلك، ستوفر اتاحة البيانات للمستثمرين إمكانية الوصول إلى فرص الاستثمار بالإضافة إلى طبيعة المخاطر والعائد في أسواق الفائدة. وهذا يسمح للأسواق بتنظيم نفسها وإعادة تخصيص الاستثمار لمعالجة المشاكل وتلبية احتياجاتها التنموية بشكل عضوي.

تصنيف الدول الأعضاء إلى فئات

بالنسبة إلى الدول ذات القدرات الإحصائية الضعيفة،
يقع التركيز الرئيسي على إنشاء بيئة تمكين وأساس مؤسسي إلى جانب تدريب الأفراد وبرامج تبادل الخبرات.

بالنسبة إلى الدول التي لديها قدرة إحصائية كافية على مستوى الاقتصاد الكلي،
يتجه تركيزنا الرئيسي إلى تعميق قدرتها الإحصائية وصولًا إلى المستوى الجزئي ومستوى السوق مما يتيح لها إمكانية استهداف سلاسل القيمة المحددة ضمن استراتيجية شراكة الدول الأعضاء.

بالنسبة للدول ذات القدرة الإحصائية على المستوى الجزئي ومستوى السوق،
يتجه التركيز الرئيسي إلى نقل خبرة الدولة إلى الدول الأعضاء الأخرى، وخاصة الدول التي تشترك في ميزة تنافسية في الأسواق/ سلاسل القيمة.

طموح البنك

يهدف البنك إلى أن يصبح محورًا عالميًا للعمل التحليلي في الأسواق الاستراتيجية وسلاسل القيمة العالمية عن طريق ريادة عمل التشخيص المميز ومنتجات المعرفة التي تربط الأطراف الفاعلة في السوق بعملائهم وممولهم المحتملين عالميًا. ويستطيع أن يفعل ذلك عن طريق بناء القدرات الإحصائية الوطنية لدى الدول الأعضاء والاستفادة من نجاح الدول الأخرى ونقل المعرفة إلى الدول الأعضاء. وسيتيح له هذا الأمر إمكانية القيام بدور مميز عن مجرد التمويل إلى أن يكون ممولًا ومستشارًا موثوقًا معًا.

مقياس الأداء

عدد سلاسل القيمة التي حصلت على بناء للقدرة الإحصائية على مستوى السوق من خلال عمليات المساعدة الفنية.

الوصول التجريبي إلى سوق منتجي السجاد

سجاد للبيع في سوق الخيامية في مدينة القاهرة القديمة في مصر. عند مطالبة الشركات بإنتاج سجاد محلي مطابق باستخدام المدخلات والمعدات الرأسمالية نفسها، أنتجت الشركات سجادًا أعلى جودة على الرغم من عدم وجود فارق في وقت الإنتاج.

إن الاعتقاد الشائع بأن الوصول إلى أسواق الدول عالية الدخل يمكن أن يساعد الشركات في الدول النامية على تحسين إنتاجيتهم قد أدى إلى تخصيص موارد كبيرة لمبادرات الوصول إلى السوق. إلا أنه ما زال هناك جدل قائم فيما يتعلق بما إذا كان التصدير له أثر معتاد على الإنتاجية. كما أنه إذا كانت الإنتاجية تتغير، فإن الآليات التي تتبعها للتغير ليست مفهومة جيدًا.[1]

حاول أحد التقييمات لأثر التصدير على الأرباح والإنتاجية في تجارة السجاد في مصر أن يتوصل إلى رؤية بشأن هذه المشاكل. إلى جانب بيانات الاستبيان التفصيلية، اتبع التقييم أسلوبًا عشوائيًا تجريبيًا للتحكم أدى إلى تنوع خارجي (وجود سبب أو منشأ خارجي) في الوصول إلى الأسواق الأجنبية لمنتجي السجاد في مصر.

أبلغت الشركات التي تشارك في التقييم عن زيادة في الأرباح بنسبة تتراوح بين ١٥-٢٥٪ وظهرت لديها تحسينات كبيرة في الجودة إلى جانب الانخفاضات في الناتج بالساعة بالمقارنة مع الشركات التي كانت تمثل العنصر الضابط.

يذكر مؤلفو التجربة أن الاكتشافات لا تعكس فقط أن الشركات تلقت أرباحًا أكبر عند تصنيع منتجات عالية الجودة تستغرق وقتًا أطول لإنتاجها، لكن التجربة تقدم أيضًا دليلًا على التعلم عن طريق التصدير. وفي هذا السياق، يُعتبر التصدير سببًا في تحسين الكفاءة الفنية.

شملت الاتجاهات الأخرى التي تمت ملاحظتها إنتاجية وجودة أعلى بعد التحكم في مواصفات السجادة في المصانع. عند مطالبة الشركات بإنتاج سجاد محلي مطابق باستخدام المدخلات والمعدات الرأسمالية نفسها، أنتجت الشركات سجادًا أعلى في الجودة على الرغم من عدم وجود فارق في وقت الإنتاج. بالإضافة إلى أنه ظهرت لديها منحنيات في وتيرة التعلم مع الوقت. وأخيرًا، حدثت عمليات نقل المعرفة مع زيادة في الجودة تتبع غالبًا الأبعاد المحددة التي ارتبطت بها المعرفة.

انفتاح عملية التخطيط الوطني

يبدأ تحسين التعاون محليًا وبين الدول من مرحلة التخطيط للدولة. وبناءً عليه، يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى جعل عملية البرمجة القُطرية منصة لجميع الأطراف الفاعلة المهمة في الصناعة، بما في ذلك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف الفاعلة إقليميًا أيضًا. كما يرمي البنك، من خلال إدماج نقل المعارف والخبرات في عملية التخطيط القطري، إلى أن يجعلها أداة للتعاون مع الأطراف الفاعلة في السوق العالمية.

تصنيف الدول الأعضاء إلى فئات

الاقتصادات الأقل تنافسية (المتأثرة بعوامل) ذات تنمية منخفضة إلى متوسطة في القطاع المالي

ينصب التركيز أساسا على تيسير نقل المعارف والخبرات على نطاق واسع، وتمويل التجارة بين الدول الأعضاء، وتمويل التجارة المهيكل للقطاع الخاص (من خلال أسلوب البيع بالجملة في الأساس)؛ وتأمين الاستثمار الانتقائي وتأمين ائتمان الصادرات القصير الأجل.

الاقتصادات المستندة إلى الكفاءة ذات تنمية متوسطة في القطاع المالي

هذا وينصب التركيز أساسا على وضع الخطط لتوفير التمويل التجاري للقطاع الخاص (من خلال أسلوب البيع بالجملة في الأساس) للقطاعات التي تنطوي على إمكانية النمو بقيادة الصادرات، والتمويل التجاري السيادي من خلال العمليات الجماعية؛ وتأمين الاستثمار الانتقائي وتأمين ائتمان صادرات الجملة على المدى القصير والمتوسط.

الاقتصادات الأكثر تنافسية (القائمة على الابتكار) ذات تنمية متوسطة إلى مرتفعة في القطاع المالي

ينصب التركيز أساسا على وضع الخطط لتيسير الأعمال الأكثر خطرًا مثل تمويل ريادة الأعمال الإقليمية وتأمين الاستثمار الطويل الأجل إلى جانب التمويل التحفيزي لتعزيز الاستثمارات وربط المستثمرين الأجانب بالشركات المحلية في الدول الأعضاء والتمويل التجاري للقطاع الخاص الموجه إلى القطاعات التي تنطوي على إمكانية النمو بقيادة الصادرات.

طموح البنك

يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى أن يصبح منصة الربط الرئيسية للدول الأعضاء لكي تتعاون فيما بينها عن طريق نقل الموارد (التجارة والاستثمارات) والخبرات (المعرفة والممارسات المثلى). في إطار هذه العملية، يعتزم البنك الإسلامي للتنمية أن ينتقل من دوره الأساسي باعتباره 'موفرًا للخدمة' إلى 'وسيط'. ويمكنه أن يفعل ذلك عن طريق توفير وتعزيز تبادل الموارد والمعرفة، وإقامة شبكات الأعمال في الحدود وعبرها وإقامة شراكات أقوى بين الدول الأعضاء ككل.

مقياس الأداء

عدد سلاسل القيمة التي استفادت من عملية تبادل المعارف والخبرات عبر الحدود بتنسيق من البنك الإسلامي للتنمية.

التنمية المستدامة من خلال التعاون بين دول الجنوب

بعد أربعة عقود من تبني خطة عمل بوينس أيرس (BAPA) ـ وهي علامة بارزة في التعاون الفني في الجنوب على مستوى العالم ـ شرعت الدول المشاركة في تنفيذ خطة طموحة تؤدي إلى تحول في التنمية المستدامة. إن مناخ التنمية الدولية مؤخرًا، والذي تشكله خطة التنمية المستدامة لسنة ٢٠٣٠ واتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا، قد قدم التزامات مشتركة أكثر مع التأكيد على الدور المهم للتعاون بين دول الجنوب(SSC) إلى جانب التعاون الثلاثي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.[1] ويضم البنك الإسلامي للتنمية ٥٧ دولةً عضوًا (MCs) وهو بذلك ثاني أكبر مؤسسة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، وهو مشارك نشط السعي لتحقيق هذه الأهداف.

الدول الأعضاء موزعة على منطقة جغرافية كبيرة وتمثل جزءًا كبيرًا من الدول النامية في العالم. وهي تملك مجتمعة إمكانيات كبيرة من حيث كل من الموارد البشرية والطبيعية في عدة قطاعات مثل الطاقة (النفط والغاز في الأساس) والزراعة والأرض الخصبة، وتمثل منطقة تجارية استراتيجية ضخمة. كما أن هذه الدول تُعتبر من بين كبار المستفيدين والموردين كذلك في مجال التعاون الجنوبي وتنخرط في تعاون فني بطبيعته بشكل متزايد.

في الأعوام التي مرت منذ خطة عمل بوينس أيرس، أعطت أدوات وأساليب التعاون الجنوبي ـ التي تم ابتكارها وتعديلها بالتوازي مع النُهج المستندة إلى الطلب ـ إلهامًا بروح التعاون بين الدول الأعضاء مما أدى إلى التعلم المتبادل وتبادل الخبرات والتجارب وتبادل الأفكار والأساليب عبر الأقاليم والحوار بين النظراء وتنمية القدرات. إلا أنه على مدار العقود الماضية، واجهت غالبية الدول الأعضاء تحديات مثل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وسوء تعبئة الموارد، والترتيبات المؤسسية غير الكافية، وأطر العمل القانونية والتنظيمية غير الكافية. ولذلك ظلت إمكانيات عمليات التعاون الجنوبي المحتملة على مستوى البنك الإسلامي للتنمية سواء من حيث رأس المال البشري والأصول الطبيعية غير مستغلة إلى حد كبير. ينعكس هذا على ضعف الأداء لدى الكثير من الدول الأعضاء وفي المجموعة ككل بالمقارنة مع أداء بقية العالم.

> وسينتقل تطوير الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية من كونها مستفيدة إلى كونها مانحة مما يقدم المزيد من الخيارات للدول الأقل نموا ويعزز التضامن والاعتماد على الذات في المجتمع المسلم.

تختلف التحديات أمام الدول الأعضاء من دولة لأخرى وتختلف وفقًا لمستوى التنمية. فمثلاً، تواجه الدول الأعضاء مرتفعة الدخل، وبشكل أساسي في منطقة الخليج العربي، تحديات في السياسة ترتبط بضمان دمج التعاون الجنوبي مع خطة عمل سنة ٢٠٣٠ ودمج التعاون الجنوبي في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية.

ومن ناحية أخرى، تواجه الدول متوسطة الدخل والدول الأقل تقدمًا، تحديات ترتبط في الأساس بمشاكل مؤسسية مثل تأمين التمويل المستدام والاستقرار السياسي. كما تجد الدول الأعضاء الهشة صعوبة في التعامل مع فجوات معينة في القدرات وتفتقد إلى القدرة على تقييم الاحتياجات العاجلة وتحديدها.

في مجتمع الدول الأعضاء، يمثل التعاون الجنوبي بديلاً واعدًا للتعاون التقليدي والمساعدة التنموية. يملك المجتمع إمكانيات اقتصادية وبشرية قوية، لكن يجري استخدام هذه السمات بشكل غير متناسب باستمرار. وعند الاستفادة من هذه الإمكانيات، يستطيع مجتمع الدول الأعضاء أن يصبح أقوى وأن يؤثر في الآليات على مستوى العالم ويعزز فكرة النفس الإنسانية في جوهر التنمية.

كما يتيح التعاون بين دول الجنوب إمكانية عمل تغيير في المانحين التقليديين من خلال إدخال أطراف تنموية فاعلة جديدة. وبالمثل، سينتقل تطوير الدول الأعضاء من حالة المتلقين إلى حالة المانحين مما يقدم المزيد من الخيارات للدول الأقل تطورًا ويعزز التضامن والاعتماد على الذات في المجتمع.

ضمن إطار العمل هذا، يهدف التعاون الجنوبي إلى الاستفادة من القدرات والخبرات المتاحة لدى الدول الأعضاء وتمكين التطوير المتبادل للتعلم والقدرات. تملك هذه الدول فرصًا أكثر من أي وقت مضى لتحسين آليات الابتكار والتعاون فيما بينها عن طريق مشاركة المعرفة والخبرات في عدة مجالات للتعاون.

طبيب متطوع في فرق المساعدة الفنية، ليبيريا

4.0
إنجاز الأعمال وفقًا لمعايير الصناعة ٤,٠

يقر البنك الإسلامي للتنمية بأهمية دور القطاع الخاص في التنمية، ولذلك سيسعى إلى زيادة مدخلات القطاع الخاص عن طريق التركيز على اثنين من الأسباب الأساسية لضعف المشاركة: ١) إصلاح بيئة الاستثمار ليس فقط من أجل جذب المستثمرين ولكن أيضًا لتشجيع القطاع الخاص على إعادة استثمار مدخراته محليًا؛ ٢) رفع مستوى الإنتاجية التي تنعكس بدورها على القدرة التنافسية وتضمن تحقيق نمو مستدام في ضوء الاختلالات التي نجمت عن "الثورة الصناعية الرابعة". ولبلوغ هذا الهدف، سيعزز البنك الإسلامي للتنمية تركيزه على إصلاح سياسة "ممارسة الأعمال التجارية" وتوفير المنح الدراسية لقادة المستقبل، وخاصة في الدول الأقل نموًا الأعضاء في البنك. وعلاوة على ذلك، ستستهدف تدخلات العلم والتكنولوجيا والابتكار (STI) زيادة الإنتاجية ودعم ريادة الأعمال.

تصنيف الدول الأعضاء إلى فئات

الاقتصادات الأقل تنافسية (المتأثرة بعوامل) ذات تنمية منخفضة إلى متوسطة في القطاع المالي

ينصب التركيز على إتاحة وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى تمويل طويل الأجل مع وجود استثمارات متواصلة ومباشرة في الأسهم في المؤسسات المالية الإسلامية كممولين لمشاريع تجارة الجملة الصغيرة والمتوسطة الحجم. يتم إتاحة بيئة مناسبة لتمكين العلم والتكنولوجيا والابتكار عن طريق بناء المؤسسات والمنح الدراسية المستهدفة.

الاقتصادات المستندة إلى الكفاءة ذات تنمية متوسطة في القطاع المالي

ستستفيد هذه الدول من الاستثمارات الضخمة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على المستوى المحلي ومؤسسات التسويق متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الاستثمارات تمويل التنمية طويلة الأجل والأسهم والاستثمار الأجنبي وضخ الأموال، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية للأعمال التجارية التي تركز على سلاسل القيمة التي تملك فيها الدول الأعضاء ميزة نسبية.

الاقتصادات الأكثر تنافسية ذات تنمية متوسطة إلى مرتفعة في القطاع المالي

ينصب التركيز أساسا على تعزيز نمو الشركات الخاصة الرائدة عبر الحدود، علاوة على دعم ريادة الأعمال وتنمية الأسواق المالية، وخلق الأسواق والتوسع فيها.

طموح البنك

وخلال عشر سنوات من الآن، يهدف البنك الإسلامي للتنمية مضاعفة مساحة القطاع الخاص على الأقل وأن يصبح أكبر محفز ومساند لدعم الأعمال الحرة والقطاع المالي في البلدان الأعضاء وأن يقود المشروعات المحلية (بما يجعلها قادرة على المنافسة دوليا) في هذه الدول والعمل على مساعدتها على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية من أجل زيادة النمو وخلق مزيد من الوظائف العليا.

مقياس الأداء

عدد المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يتم رفع قدراتها إلى مستوى "الصناعة ٤,٠" في الدول الأعضاء في البنك. سيتم إعطاء الأولوية للاستثمار في خمسة مجالات أساسية تملك فيها الدول الأعضاء ميزة نسبية.

العلم والتكنولوجيا والابتكار في خدمة التنمية المستدامة

في سبيل التعامل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة، يمكن أن تستفيد الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية من العلم والتكنولوجيا والابتكار في سعيهم للوصول إلى ممارسات إنمائية شاملة ومستدامة. كما أنشأ البنك الإسلامي للتنمية وحدة مخصصة لتعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتوفير حوافز لتطوير تكنولوجيات وحلول جديدة مع تشجيع الأبحاث والابتكار.

تلعب الملكية الفكرية دورًا هامًا في الاستثمار في العلم والتكنولوجيا والابتكار من خلال أثرها على نشر المعرفة. وفقًا لمؤشر الابتكار العالمي، تعد المؤسسات التي تقوم برعاية ودعم الابتكار، سواء كان قائمًا على الأبحاث أم لا، ضرورية لنمو الصناعة.[1]

تتوافق سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار التي ينتهجها البنك مع رؤيته ومهمته المؤسسية، ومع إطار الاستراتيجية العشرية، وبرنامج الرئيس، وخطة التنمية المستدامة لسنة ٢٠٣٠. وتؤكد "خريطة طريق التحول لبنك مخصص للتنمية والإنمائيين" التي يتبناها البنك الإسلامي للتنمية أيضا أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحول البنك إلى مؤسسة قادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة وتأخذ دائمًا بزمام المبادرة.

كما أطلق البنك الإسلامي للتنمية صندوقًا جديدًا للعلوم والتكنولوجيا سيعمل على تعزيز أنشطة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الدول الأعضاء في البنك. ويعمل صندوق التحول ومنصة المشاركة (Engage)، والذي يتم استضافته على موقع البنك الجديد على الإنترنت، على دعم المشاريع التي تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتقوم منصة Engage المصممة لتحقيق الربط بين المبتكرين والسوق وفرص التمويل مع خدمات التوجيه المخصصة للوفاء بالغرض، بتسهيل عملية احتضان الأفكار الفريدة من نوعها والتي يمكن تحويلها إلى حلول للتنمية.

وتركز هذه المنصة على ستة من أهداف التنمية المستدامة، وهي تحقيق مستوى أعلى من الأمن الغذائي، وحياة أكثر صحة، وتعليم شامل يتسم بالمساواة، والإدارة المستدامة للمياه، والوصول إلى طاقة نظيفة بتكلفة ميسورة، والتصنيع المستدام. ويوفر "صندوق التحول" رأس مال أولي للمبتكرين والشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك لتمويل الشراكات الخاصة بمشاريع التنمية، مع التركيز على الاستثمار في المجالات الخمسة الرئيسية التي تملك فيها الدول الأعضاء في البنك ميزة نسبية. ويشارك البنك الإسلامي للتنمية أيضًا في مبادرات أخرى لتعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار تشمل "برنامج المنح الدراسية الجديد" والذي يركز على علم الاستدامة. ويوفر البنك التدريب وجولات الدراسة وأنشطة ريادة الأعمال في دول متعددة، علاوة على شراكات لدعم العلماء من اللاجئين.

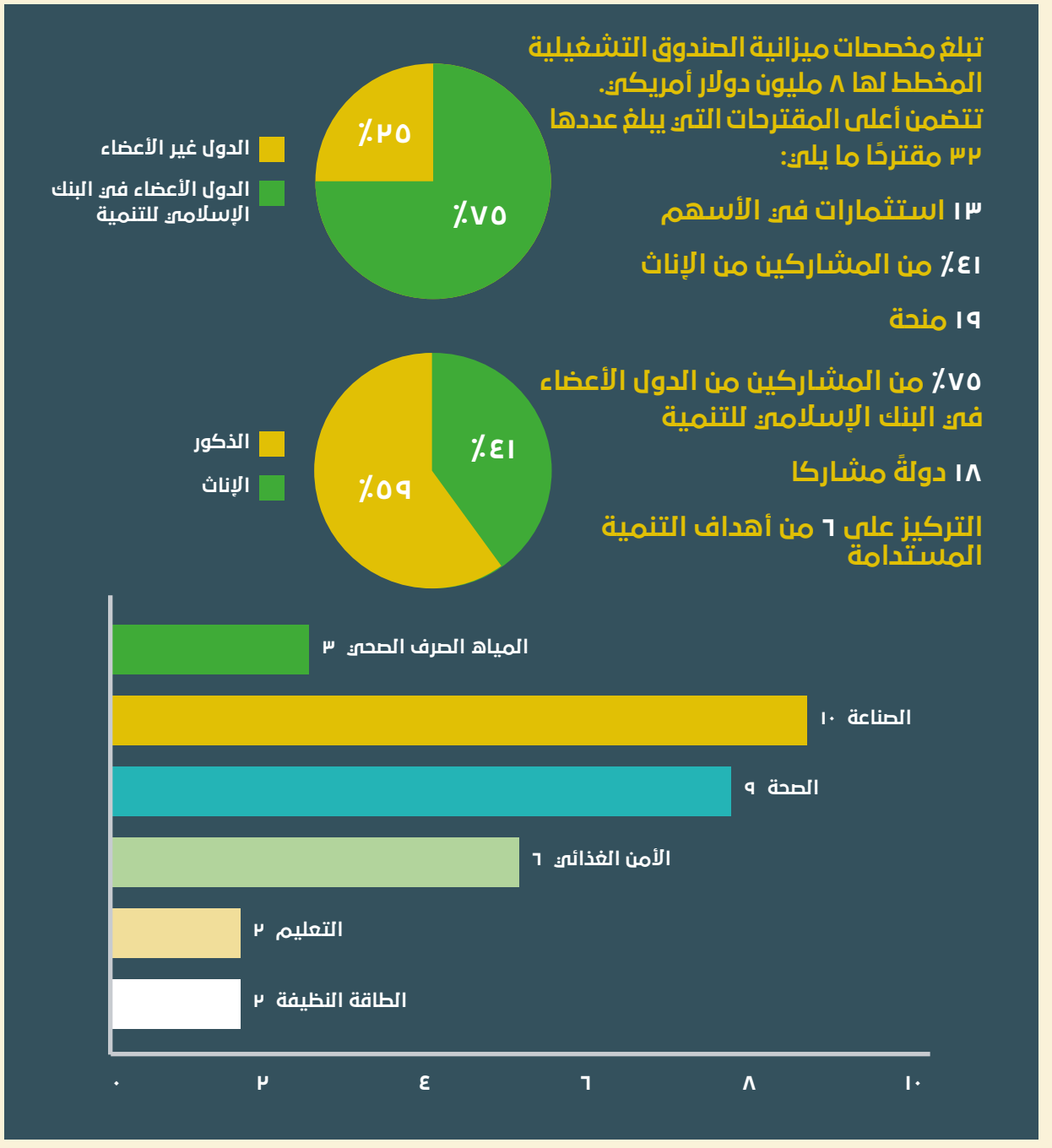

إنشاء بنية تحتية تدعم سلاسل قيمة خضراء

سيوجه البنك الإسلامي للتنمية نسبة كبيرة من مواردة إلى مشاريع الهياكل الأساسية التي ترفع من مستويات الكفاءة لدى الأطراف الفاعلة في السوق ضمن سلاسل القيمة المختارة في استراتيجيات الشراكة القُطرية. وهناك ميزتان لهذه الطريقة: ١) يؤدي وجود عملاء من قطاع الصناعة لديهم طلب عالٍ إلى تسهيل اجتذاب استثمارات السوق إلى هذه المشاريع لأنها قابلة للاستمرار من الناحية المالية؛ ٢) يساعد التركيز على الهياكل الأساسية للأنشطة الصناعية على التعامل مع قضايا الاستدامة البيئية لأنها تحمل عادةً البصمة والأثر الأكبر على البيئة. ولتحقيق هذا الغرض، سيضطلع البنك الإسلامي للتنمية بدور نشط في إسناد الأعمال لتحسين جودة المشاريع حتى يضمن جذب اهتمام القطاع الخاص وتأكيد مشاركته وبالتالي إنجاز أعمال أكثر باستخدام استثمار أقل من الميزانية العمومية.

تصنيف الدول الأعضاء إلى فئات

الدول ذات الوصول المحدود للتمويل ومعدلات الرفاه المنخفضة:
الهدفان المحددان لهذه الفئة من الدول هما أولًا زيادة نصيب الفرد من التمويل ليتماشى مع القطاعات الأخرى، وثانيًا زيادة المساعدات التمويلية بشروط ميسرة.

الدول المتوسطة المستوى
تتسم هذه الدول بمستوى متوسط من الرفاه ووصول عالي التكلفة إلى رأس المال. يتمثل الهدف، في ما يخص هذه الفئة من الدول، في توفير مساعدات تمويلية بتكلفة تنافسية ميسورة لتعويض تكلفة الوصول إلى رأس المال.

الدول الغنية
هذه الدول متقدمة نسبيًا من حيث مستوى الرفاه وتملك عادةً وصولًا منخفض التكلفة إلى رأس المال. الهدف الرئيسي هو تعبئة مشاركة القطاع الخاص في تمويل الهياكل الأساسية، وبصفة أساسية في الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

طموح البنك

سيعمل البنك الإسلامي للتنمية كذلك على تقوية مصداقيته في هذا المجال من خلال توفير دعم تنفيذ المشاريع الأفضل في فئته والتركيز على المخرجات والنتائج. كما سيوسع البنك أيضًا من نطاق شراكاته مع الممولين الآخرين ويزيد من حصته في مشاريع التمويل المشترك والشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP)، والتي سيلعب من خلالها دور المنظم الرئيسي وصانع السوق. هناك حاجة لتعريف أهداف النمو بناء على الموارد الفعلية المنقولة إلى الدول الأعضاء في البنك، بدلًا من الاستناد إلى الموافقات فقط، ولإدارة خطط تشغيل الموارد الداخلية مع الوضع في الاعتبار الالتزامات المالية طويلة الأجل والبحث عن ممولين مشتركين محتملين.

مقياس الأداء

عدد السكان الموجودين في نطاق سلاسل القيمة الرئيسية التي يتم توفيرها ولديها وصول إلى الهياكل الأساسية. السكان الموجودون في نطاق سلسلة قيمة هم المستفيد الطبيعي من فرص العمل التي يتم توفيرها علاوة على التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية للسلسلة.

الشراكة من أجل الاستثمار في البنية التحتية

يلعب الاستثمار في الهياكل الأساسية دورًا حيويًا في تنمية اقتصادات الدول عن طريق خلق فرص العمل والاستثمار، مما يؤدي إلى تحقيق بعض من أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، يضع معدل الزيادة السكانية المرتفع والهجرة من الريف إلى الحضر في الدول النامية ضغوطًا هائلة على الموارد المالية لهذه الحكومات ولا يمكن الحفاظ على استدامة المشتريات العامة التقليدية للاستثمار في الهياكل الأساسية.[1]

وبناء على ما سبق، يمكن أن تكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص أداة لا تُقدر بثمن لاختيار وتنفيذ الاستثمارات في الهياكل الأساسية كبديل للمشتريات العامة. يميل نموذج المشتريات المتمثل في الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي يتحمل فيه الشريك من القطاع الخاص قدرًا كبيرًا من المخاطر والمسؤولية إلى تحقيق الكفاءة من الناحية الاقتصادية ويمكن أن يؤدي إلى عائدات من الناحية الاجتماعية والاقتصادية تزيد عن نموذج المشتريات العامة التقليدية.

تواجه معظم الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية تحديات أثناء محاولة جذب رأس المال الخاص لتنمية الهياكل الأساسية، وهو الأمر الضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ولهذا السبب، تعتبر معظم الدول الأعضاء في البنك أن امتيازات الشراكة بين القطاعين العام والخاص مصدر هام للإيرادات كما تمثل هذه الامتيازات بصورة متزايدة نموذج رئيسي لتوفير التمويل في مجال الهياكل الأساسية.

يعتمد نموذج المشتريات المتمثل في الشراكة بين القطاعين العام والخاص على مبادئ الحُكم السليم والرقابة القوية من قبل الأجهزة التنظيمية من أجل التأكد من تنفيذ العقود بالتوافق مع أفضل الممارسات. عند دراسة الدخول في شراكات بين القطاعين العام والخاص، يجب على الدول الأعضاء في البنك التأكد من جاهزية الهيكل الأساسي التنظيمي الموجود لديهم لدعم تدفقات رأس المال الخاص إلى دولهم. لدى البنك الإسلامي للتنمية تركيز والتزام بتعزيز مساعدة الدول الأعضاء في البنك للاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص كمصدر بديل للاستثمار في الهياكل الأساسية. لا يقتصر دور البنك على تقديم التمويل المباشر إلى هذه المبادرات فقط، ولكن يتجاوزه إلى بناء قدراته الاستشارية لمساعدة الدول على تعزيز الهيكل الأساسي التنظيمي والمالي من أجل استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وسوف يتم التركيز بصفة خاصة في المستقبل على الحاجة الملحة لإنشاء بيئة قوية لتمكين دعم مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. سيشمل هذا التركيز على كيفية تعامل الدول الأعضاء في البنك مع الحاجة للقضاء على الحواجز المُتَصورة لدخول رأس المال الخاص إلى مجال الاستثمار في الهياكل الأساسية.

ومن أجل زيادة رغبة مستثمري القطاع الخاص في تقديم استثمارات مستدامة طويلة الأجل، سيعمل البنك الإسلامي للتنمية مع الدول الأعضاء في البنك لتحديد ووضع هيكل لمشروعات سليمة، وإزالة الحواجز أمام الاستثمارات عن طريق إطار عمل للاستثمارات أكثر فعالية وإنشاء بيئات ملائمة لممارسة الأعمال التجارية. كما سيقوم البنك أيضًا بتعزيز مواردة وتوسيع نطاقها من خلال حشد الموارد للمشروع والتمويل المشترك واستراتيجيات تعبئة الموارد الأخرى بعيدًا عن الميزانية العمومية وذلك من أسواق الدين الدولية.

ومن أجل تحقيق غرضه المتمثل في ضمان تدفق الموارد اللازمة لتنمية الهياكل الأساسية للدول الأعضاء في البنك، قدم البنك الإسلامي للتنمية أول "هيكل تمويل أ/ب إسلامي" والذي تتعاون فيه البنوك الإسلامية والتقليدية مع البنك الإسلامي للتنمية لجمع رأس مال من القطاع الخاص وهي طريقة ترتبط أيضًا بشكل وثيق بإزالة المخاطر الموجودة في البيئة المحيطة من خلال التأمين والمنتجات والأدوات الأخرى التي تحد من المخاطر، والتي يعمل البنك الإسلامي للتنمية على تطويرها بدرجة أكبر.

وسيتعاظم دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص بدرجة أكبر في السنوات القادمة لمساعدة الدول الأعضاء في البنك في تقديم هياكل أساسية مستدامة وشاملة وقادرة على مواكبة التغيرات. ولدعم هذه العملية، سيواصل البنك الإسلامي للتنمية مساندته للشراكات بين القطاعين العام والخاص عن طريق تحديد أولويات النُهج التي تتبعها الدول. ستشمل هذه النُهج تصميم أنشطة بيئة التمكين والخدمات الاستشارية للمعاملات وكذلك توفير التمويل عن طريق تعبئة الموارد للدول المشاركة.

قدم البنك الإسلامي للتنمية أول "هيكل تمويل أ/ب إسلامي" يمكن أن تشارك فيه البنوك الإسلامية والتقليدية من أجل جمع رأس المال من القطاع الخاص

إعادة موضعة التمويل الاسلامي كقائد للتنمية

من الضروري وجود صناعة قوية للخدمات المالية لإزالة القيود المفروضة على الأنشطة عبر سلاسل القيمة. يحتل التمويل الإسلامي مكانة فريدة تمكنه من قيادة هذا المجال لأنه يؤكد في مبادئه على وجود ربط قوي بين التمويل والأنشطة الاقتصادية من خلال المشاركة في المخاطرة والمكافأة. ولذا يسعى البنك الإسلامي للتنمية للاستفادة من هذه الخاصية كي تحتل صناعة التمويل الإسلامي الصدارة في مجال التنمية عن طريق الربط بين التمويل الذي يقدمه وأنشطة سلسلة القيمة. يشغل التمويل الإسلامي مكانة مرموقة تمكنه من لعب هذا الدور الرائد آخذين في الاعتبار حجمه الآن، والذي يتجاوز ٢ تريليون دولار أمريكي – خاصة إذا استفدنا من مخرجات الصناعة الفرعية الجديدة الناشئة في Fintech مثل Blockchain، والبيانات الضخمة، والتمويل الجماعي، من أجل تعميم الوصول إلى التمويل الإسلامي لقطاعات جديدة من سكان العالم كانت لا تتعامل مع البنوك.

تصنيف الدول الأعضاء إلى فئات

الدول التي تملك نظما المالية الأقل تطورًا

تشمل الأولويات: المشاركة في رأس المال الأولي وتمويل المؤسسات المالية الإسلامية (تشمل الخدمات الاستشارية)؛ ومنصة مشتركة للمؤسسة المالية الدولية؛ والاستشارات المتعلقة بأطر العمل التشريعية والتنظيمية؛ والمعرفة ومواد التدريب؛ مما ينتج عنه توسيع دائرة الوصول إلى شرائح جديدة لاتخدمها البنوك اليوم من خلال اعتماد خدمات فينتك، ووضع التشريعات الخاصة بالأوقاف والزكاة وأدوات التمويل الاجتماعي الأخرى.

الدول التي تملك نظما مالية متطورة مع عدم وجود قطاع للتمويل الإسلامي

تشمل الأولويات: المشاركة في رأس المال الأولي والتمويل في المؤسسات المالية الإسلامية؛ ومنصة مشتركة للمؤسسات المالية الإسلامية؛ والاستشارات في المؤسسات المالية الإسلامية، وأطر العمل التشريعية والتنظيمية، وإنشاء أسواق رأس المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتأسيس نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية؛ والمعرفة ومواد التدريب.

الدول التي تملك نظما مالية متطورة مع وجود قطاع للتمويل الإسلامي

تشمل الأولويات: تمويل الاستشارات الخارجية في المؤسسات المالية الإسلامية؛ والاستشارات المتعلقة بأطر العمل التشريعية والتنظيمية؛ واستشارات خاصة بأسواق رأس المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ والمساعدة في وضع المعايير، وحشد جهود الجموع خلف الابتكارات في المنتجات، توسيع سوق الصكوك واختراع أدوات صكوك جديدة لأسواق رأس المال العالمية في العالم المتقدم تهدف إلى تمويل المشاريع في المراكز التجارية والمجتمعات في الدول غير الأعضاء.

طموح البنك

ينبغي أن يتطلع البنك الإسلامي للتنمية لأن يكون شريكًا يأخذ زمام المبادرة للمؤسسات المالية الدولية وأن يكون المصدر الرائد لتقديم النصح والمشورة، والمعايير التنظيمية والمقاييس المرجعية في الشؤون المالية الدولية لحكومات الدول الأعضاء والقطاع الخاص والقطاع الثالث. يجب أن يهدف البنك أيضًا أن يكون السلطة التي تتولى قيادة الأمور والمرجعية الأكثر ظهورًا في هذا القطاع، وأن يكون مُصدراً وموزعاً للمعرفة، ومروجاً للابتكار في المنتجات.

مقياس الأداء

عدد السكان الموجودين في نطاق سلاسل القيمة الرئيسية التي يتم توفيرها ولديها وصول إلى التمويل، لأن الأثر الجانبي للأنشطة الاقتصادية الذي يحدث في سلاسل القيمة يؤدي إلى وجود طلب على التمويل.

تسخير قوة Blockchain من أجل التمكين الاقتصادي

وتملك أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي إمكانية تغيير حياة الأفراد الفعلية لتصبح أفضل، وبخاصة هؤلاء الذين يعيشون في مجتمعات هشة متأثرة بالنزاعات والاضطراب الاجتماعي. موّل البنك الإسلامي للتنمية "تحدي فينتك للتمويل الإسلامي" (Fintech Islamic Finance Challenge) وقام المُدخل الفائز لعام ٢٠١٧ من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر Aid:Tech بتعزيز شفافية والقدرة على تتبع التمويل الاجتماعي الإسلامي من خلال تعزيز تكنولوجيا Blockchain

تمتلك أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامية إمكانات هائلة للتصدي للتحديات الإنسانية والتحديات التي تواجه التنمية. إذ تستطيع التقنيات الصاعدة مثل (Blockchain) وأدوات تحليل البيانات المتقدمة تحقيق درجة أعلى من الكفاءة والفعالية، خاصة في المناطق الجغرافية الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

عمل البنك الإسلامي للتنمية مع منظمات المجتمع المدني البارزة والتي تشمل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC) لإنشاء منصة تمكين اقتصادية من الجيل الجديد على مستوى العالم تقوم بتعزيز تكنولوجيا Blockchain. تستطيع المنصة تمكين إصدار هويات رقمية للمستخدمين وإرسال وتسليم الاستحقاقات بصيغة رقمية، وبالتالي يمكن الجمع بين الوصول والهوية في حل واحد. يوفر ملف تعريف الهوية وسيلة للتحقق بصفته وثيقة رقمية ويعمل كمحفظة رقمية من أجل إرسال وتلقي المدفوعات المتعلقة بالتمويل الإسلامي.

ويسمح توفير تكنولوجيا عالمية للهويات الرقمية على مستوى المجتمع بتطبيق نهج إنسيابي للتواصل مع المستخدمين النهائيين، مما يقلل من الحاجة إلى العمليات المليئة بالوثائق. وسيكون هذا الأمر مفيدًا للغاية وبخاصة في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات في غياب الخدمات الحكومية المحلية. كما يسمح أيضًا بتمويل جماعي مباشر عابر للحدود لدعم القضايا الإنسانية.

يملك ١٤٪ فقط من مسلمي العالم والذين يبلغ تعدادهم ١،٦ مليار نسمة إمكانية الحصول على التمويل، وبالتالي يمكن أن تطلق منصة تمكين اقتصادي مثل المنصة المذكورة إمكانات التمويل الإسلامي لتوسيع دائرة وصولها للمستفيدين بصورة مطردة، وبخاصة في القطاع غير المصرفي (مثل الزكاة والصدقات والصكوك والتكافل). في الوقت الحالي، تمثل الزكاة ٢،٥٪ فقط من إجمالي ثروة المسلمين على مستوى العالم.[1]

بناء أنظمة لأسواق منيعة

سيوجه البنك الإسلامي للتنمية اهتمامًا خاصًا للتأكد من عدم ترك أي شريحة في المجتمع وذلك عن طريق جعل الأسواق تخدم الشرائح الأكثر احتياجًا والتي تشمل النساء والشباب. عندما تعم فوائد النمو والتنمية الاقتصادية على الفقراء والفئات المحرومة، سيحقق نظام السوق بوجه عام مستويات أعلى من القدرة على مواكبة التغيرات والاستدامة. وعلاوة على ذلك، سيدمج البنك الإسلامي للتنمية ضمانات بيئية واجتماعية وسياسات شمول السوق في حافظة عملياته.

تصنيف الدول الأعضاء إلى فئات

الدول الأعضاء الهشة والمعرضة للخطر

يجب أن تهدف التدخلات إلى توفير دعم سريع للأفراد الأكثر تضررًا من الكوارث البيئية والنزاعات. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتعامل التدخلات بصورة استباقية مع مواطن ضعف الدول الأعضاء في البنك من أجل بناء القدرة على الصمود قبل وقوع الكارثة.

الدول الأعضاء الأقل تطورًا

يجب أن ينصب التركيز على الاحتياجات الأساسية التي لم يتم تلبيتها لعدد كبير من الأفراد المعرضين للمخاطر المناخية بالإضافة إلى الأمراض التي يمكن تجنب إصابتهم بها والأفراد الذين لا يستفيدون من الخدمات الصحية وخدمات التعليم.

الدول الأعضاء المتوسطة من حيث النمو

يهدف الدعم إلى تمكين الأفراد من الفئات المحرومة عن طريق توفير التعليم، والوصول إلى أسواق العمل والأعمال التجارية صغيرة الحجم.

المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في البنك

يهدف الدعم إلى تمكين المجتمعات المسلمة اقتصادياً عامةً مع التركيز بصفة خاصة على الفئات الأكثر احتياجًا في المجتمعات الكبيرة.

الطموحات

يسعى البنك الإسلامي للتنمية ليصبح منسقاً أساسياً للتدخلات الهادفة لالتأهب قبل وقوع الكوارث أو التعرض للأخطار وكذلك الاستجابة للأزمة مع التركيز على الأفراد ذوي الحاجة الملحة والعاجلة. ويمكن تحقيق هذا الأمر من خلال التعبئة الاستباقية للموارد وبناء المعرفة والقدرات اللازمة لقنوات التنفيذ. هدف البنك هو خدمة كلا من التنمية الاجتماعية واحتياجات الأفراد من الفئات المحرومة لمواجهة الظروف المناخية في الدول الأعضاء في البنك وفي مجتمعات المسلمين في الدول غير الأعضاء، وذلك عن طريق الشراكة مع الأطراف الفاعلة على مستوى العالم من أجل تعظيم وصول خدماتها إلى الجميع دون ترك أي أحد خلف الركب.

مقياس الأداء

عدد الدول الحاصلة على الدعم والتي تتعامل مع إمكانية التعرض لخطر اجتماعي أو بيئي واحد على الأقل.

القدرة على الصمود الاجتماعي - عدم ترك أي شريحة في المجتمع خلف الركب

اكتسب التمويل الإسلامي قوة دفع في جميع أنحاء العالم بسبب قدرته على ربط التمويل بالاقتصاد الفعلي وبطريقة عادلة وشفافة. ويمكن أن تشكل قدرة التمويل الإسلامي على المساهمة في الاستقرار المالي والشمول المالي والازدهار المشترك قوة فاعلة في إنهاء الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز وجود مجتمعات مسالمة وشاملة.

أسس البنك الإسلامي للتنمية "مرفق التمويل الأصغر الإسلامي" (Islamic Microfinance Facility)، وهي مبادرة تركز بدرجة كبيرة على تقدم المساعدة الاقتصادية بهدف تمكين نساء الفئات المحرومة والأسر المنتجة عن طريق القضاء على عوائق سبل المعيشة. يتبع البرنامج ثلاثة مبادئ أساسية: ممارسة الأعمال التجارية مع الفقراء والعاطلين عن العمل؛ ودعم الأنشطة المدرة للدخل عن طريق توفير أصول منتجة؛ واستخدام المنتجات المالية لضمان التوزيع العادل للثروة في سلسلة القيمة من خلال تقاسم الأرباح والمخاطر بين أصحاب المصالح.

يتم تحديد الشركاء الاستراتيجيين لملازمة المعرفة ونقلها إلى المستفيدين المستهدفين مع الحصول أيضًا على نصيب في الأرباح. مؤسسات التمويل الأصغر التي يدعمها مرفق التمويل تعامل النساء على أنهم شركاء في العمل. وتعتبر الضمانات التقليدية ذات أهمية ثانوية عندما يكون التركيز منصبًا على ممارسة التجارة والاستثمار مع النساء المنتجة.

تضمن طبيعة منتجات التمويل الأصغر الإسلامي المستندة على الأصول أن التمويل المقدم سيقتصر استخدامه على أغراض إنتاجية فقط مع الحد من مخاطر النساء اللاتي يتم إجبارهن على الاقتراض بالنيابة عن شركائهن من الذكور. يعمل البرنامج على تحسين القدرة التفاوضية للنساء في سلسلة القيمة، والتي غالبًا ما يسيطر عليها الرجال ويتحكمون فيها.

التمكين الاقتصادي في فلسطين

في سنة ٢٠١٧، كان يعيش واحد من كل ثلاثة فلسطينيين تقريبًا (٢٩,٢٪) في حالة من الفقر. هذا الأمر لا يعد تحديًا جديدًا. وللمساعدة في التصدي لهذا التحدي المستمر، أطلق البنك الإسلامي للتنمية البرنامج الاقتصادي المبتكر لتمكين العائلات المحرومة سنة ٢٠٠٦ لتمكين الفلسطينيين الفقراء والمهمشين وإتاحة الفرصة لهم كي يصبحوا مصادر مستقلة مدرة للدخل وموفرين لفرص العمل. تسمح حزمة من الخدمات المالية وغير المالية لأسر محددة بتوفير أكثر احتياجاتهم إلحاحًا لكسب العيش، وتشمل هذه الحزمة أنشطة التمويل الأصغر الإسلامي وشبكة الأمان الاجتماعي.

يعزز البرنامج الاقتصادي لتمكين العائلات المحرومة، من خلال تطبيق "إطار عمل نهج سبل العيش المستدامة" الخاص به، النمو الاقتصادي الشامل عن طريق دعم الأسر المنتجة ذات الدخل المنخفض. كما يوفر نمط البرنامج نهج قوي وشامل لإشراك الأفراد في أنشطة مستدامة مدرة للدخل عن طريق تنمية المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر بشكل رئيسي، وتوفير فرص العمل وسد فجوات الفقر الناتجة عن الاختلاف بين الاستهلاك والدخل الذي يتحصلون عليه.

تعد أهداف التنمية المستدامة محورًا أساسيًا في البرنامج وبخاصة هدف التنمية المستدامة رقم ١ (القضاء على الفقر)، والهدف رقم ٢ (القضاء التام على الجوع)، والهدف رقم ٥ (المساواة بين الجنسين)، والهدف رقم ٨ (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف رقم ٩ (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، والهدف رقم ١٠ (الحد من أوجه عدم المساواة)، والهدف رقم ١٥ (الحياة على الأرض)، وتحت إشراف البنك الإسلامي للتنمية، يتولى "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" إدارة "البرنامج الاقتصادي لتمكين العائلات المحرومة" في فلسطين مع وجود تعاون تام من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية. هذا ويشكل صندوق الأقصى والمانحون العرب الآخرون مصدر الدعم المالي الرئيسي لهذه المبادرة.

أدت الأعراف الاجتماعية القائمة على التمييز ووجود هياكل اجتماعية واقتصادية غير عادلة إلى تمثيل النساء والبنات بدرجة غير متناسبة بين الفئات الفقيرة في العالم

القدرة على الصمود البيئي – سياسة شاملة لمواجهة تغير المناخ

يعتبر تغير المناخ واحدًا من أبرز التحديات التي نواجهها في الوقت الحالي. فهو لا يهدد فقط تقدم التنمية الاقتصادية في عدد كبير من الدول ولكنه يعد أيضًا من بين المهام الأساسية التي يركز عليها البنك الإسلامي للتنمية. ويعتبر القيام بإجراءات لمواجهة تغير المناخ أمرًا ضروريًا لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تشمل ١٧ هدفًا من أهداف التنمية المستدامة، كما توفر رؤية واضحة مفادها أن التنمية المستدامة والتعامل مع تغير المناخ يجب أن يسيرا يدًا بيد.

وبما أن البنك الإسلامي للتنمية هو مؤسسة إنمائية تنشط في دول الجنوب وتركز على تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، يتواجد البنك في وضعية متميزة تتيح له مساعدة هذه الدول الأعضاء على اتخاذ إجراء تجاه تغير المناخ يتوافق مع ويدعم مهمته الأساسية وهي التنمية من أجل التخفيف من حدة الفقر، وتحسين الصحة، وتعزيز التعليم ونشر الرخاء بالإضافة إلى دعم أهداف التنمية المستدامة.

يدرك البنك الإسلامي للتنمية أن الفشل في تخفيف حدة الآثار السلبية لارتفاع درجة حرارة الكوكب والتكيف معها قد يؤدي إلى تقويض المكاسب التي تم تحقيقها في مجال التخفيف من حدة الفقر وتحسين الصحة وتعزيز التعليم وتحسين مستوى الحُكم السليم وتحقيق الازدهار في جميع الدول الأعضاء في البنك. يأتي تثبيت الاحترار بما لا يتجاوز درجتين مئويتين أو أقل كأمر ضروري ويتطلب دعمًا كبيرًا من السياسة الموضوعة وتوفير استثمار لتقليل انبعاثات غاز الاحتباس الحراري في هذا القرن والتكيف مع الاحترار المتواجد بالفعل نتيجة للانبعاثات السابقة. ومن أجل تحقيق مصلحة الدول الأعضاء في البنك بأفضل صورة ممكنة، تتزايد أهمية تصميم وتنفيذ عمليات تشغيل البنك الإسلامي للتنمية لتضع في الاعتبار مخاطر وفرص تغير المناخ.

تركز سياسة تغير المناخ الخاصة بالبنك الإسلامي للتنمية، التي تأتي كنوع من الاستجابة لما سبق، على نهج يهتم بالمستفيد النهائي في المقام الأول بهدف تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وبالتالي يتمكن البنك من أن يصبح شريكًا أكثر فعالية في دعم تحول الدول الأعضاء إلى مسارات تنمية خضراء مستدامة وأكثر صمودًا في وجه المتغيرات. تم وضع السياسة من خلال عملية شاملة مع الأخذ في الحسبان الاستشارات داخل البنك الإسلامي للتنمية، والتقييم والآراء الواردة من الدول الأعضاء في البنك، وشركاء التنمية ومن بينهم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. كما تضع في الاعتبار المؤشرات العالمية الخاصة بتغير المناخ في سياق ممارسات التنمية.

تقر هذه السياسة الخاصة بتغير المناخ بأن الدول الأعضاء في البنك تواجهها أنواع مختلفة من التحديات، وأن النهج الذي يعتمد على الدولة يمثل ضرورة حتمية لضمان تحقيق الأهداف المحددة في هذه السياسة. وترتكز هذه السياسة على هدفين: دعم الدول الأعضاء في البنك من أجل تنمية استثمار مستدام يصمد أمام تغير المناخ، وإمداد البنك الإسلامي للتنمية بإطار عمل مرجعي لسياسة المناخ. وتدعم هذه الغايات الهدف الجامع للبنك والذي تعززه الركائز الأربع والمبادئ التوجيهية لسياسة تغير المناخ (الشكل رقم ١).

يتم توجيه هذه السياسة بواسطة ثمانية مبادئ: الدولة-القيادة/الملكية؛ الانتقائية؛ القدرة على التأقلم؛ أخذ زمام المبادرة؛ بناء القدرات ومشاركة المعرفة؛ تحفيز رأس مال القطاع الخاص والمؤسسات المستثمرة؛ الشراكة للقيام بإجراءات لمواجهة تغير المناخ؛ وتحديد أسباب إجراء مواجهة تغير المناخ. تؤكد السياسة بدرجة كبيرة على دمج إجراء مواجهة تغير المناخ (هدف التنمية المستدامة رقم ١٣) في أنشطة أعمال البنك الإسلامي للتنمية التي يتم دعمها من خلال الشراكات وتعزيز تبني آليات التمويل المبتكرة من أجل توسيع نطاق الاستثمارات المتعلقة بالمناخ.

ومن أجل تفعيلها، سيتم تقديم إجراءات إضافية مفصلة تشمل الجوانب التنظيمية والإجرائية في صيغة إطار عمل للتنفيذ يبرز الأدواروالمسؤوليات المحددة لأصحاب المصالح المختلفة، ويشمل ذلك الكيانات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وخطة عمل تقوم إدارة البنك بالموافقة عليها.

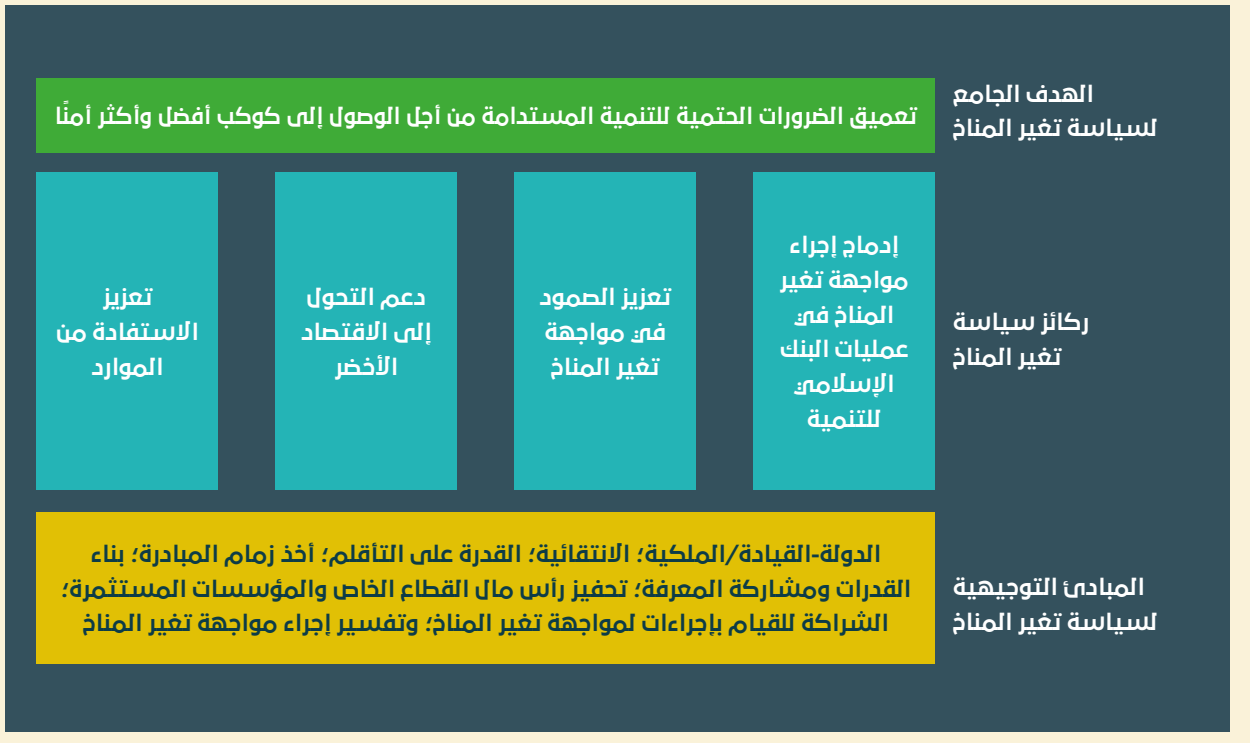

إطار عمل البنك الإسلامي للتنمية لسياسة تغير المناخ

٦ عوامل محركة للأداء

من أجل

المواءمة مع نموذج الأعمال الجديد، يركز البنك الإسلامي للتنمية على العوامل الستة التالية المحركة لأداء المؤسسة، والتي يشكل كل عامل منها تغيرا حيويا في الطريقة التي يدار بها البنك ويقدم القيمة للدول الأعضاء فيه.

التوعية:
إبراز دور البنك

يشمل هذا الأمر تحولا نحو نموذج للتواصل الاستراتيجي الذي يعزز من المكانة القيادية للمؤسسة فيما يتعلق بتشكيل وتوجيه المحادثات للدول الأعضاء في البنك بطريقة أكثر فعالية ونشاطًا. سيستمر البنك في تعزيز الترويج لشعار البنك المطلق حديثًا بدرجة أكبر من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الأخبار والصحف المنتشرة والشهيرة. وسيحسن أيضًا من قدرة بوابته الإلكترونية العامة، مع توفير خدمات جديدة للدول الأعضاء في البنك.

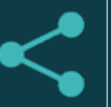

الروابط:
اجتذاب الموارد من السوق

يمثل اجتذاب الموارد من السوق مصدرا بديلا جديدا للتمويل من خلال قاعدة شراكة أوسع نطاقا وفهم أعمق لقوى السوق. سيتم تحقيق هذا الأمر من خلال قدرات المعرفة المركزة والمعلومات عن المستثمرين، اللتين يمكن أن تستفيد منهما مشاريع الدول الأعضاء.

الكفاءة:
بناء القدرات التنظيمية

يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى التركيز على بناء القدرات الداخلية في مجالات المعرفة الاستراتيجية لإنشاء ممارسات عالمية تتوافق مع ركائز إطار العمل الاستراتيجي العشري. في المجالات الجديدة التي تقل فيها خبرة البنك، مثل سلاسل القيمة، فإنه يدخل في شراكة مع مؤسسات أخرى لتنفيذ برامج وتدريبات انتداب مستهدفة وكذلك التوجيه أثناء العمل.

التنفيذ:
اللامركزية الوظيفية والجغرافية

يتجه البنك إلى التحول لنهج تنظيمي يتسم بالكفاءة والسرعة وتحسين الجودة وتعظيم دور التكنولوجيات والمنصات المعتمدة على الحوسبة السحابية والاستثمار في بناء قدرات تسليم المشروعات والمهام في الدول الأعضاء. يستفيد التقييم والإعداد للمشروع من وحدة مخصصة لتسليم البرنامج يتم استضافتها في الدول الأعضاء لمراقبة تنفيذ المشروع.

التمويل:
النمو المالي المستدام

يتجه البنك الإسلامي للتنمية لتطبيق نموذج أعمال جديد ذاتي الاستدامة يسمح له بالنمو من خلال موارد بعيدة عن الميزانية العمومية مع الحفاظ على تصنيفها من الدرجة الأولى (AAA) وبالتالي يتم زيادة التمويل المقدم للدول الأعضاء. وبالإضافة إلى إعادة تقييم الاستدامة المالية بصفة دورية لتحديد مؤشرات التمويل الخاصة بالاعتمادات على المشاريع الجديدة، هناك أيضًا تركيز على إعادة تشكيل البنية المالية للبنك والمحافظ الحالية لإنشاء قدرة جديدة على اعتماد المشاريع في المستقبل.

التعزيز: الإدارة لتحقيق نتائج إنمائية

يستمر البنك في تعزيز الحوكمة السلمية من خلال زيادة تفويض السلطات وفعالية الهياكل الإدارية والتأكد من توافق الموارد المالية وغير المالية مع الاستراتيجية. يسمح نظام سجل الأداء لمجلس الإدارة بمراقبة الأداء المؤسسي للبنك ويمكنه من اتخاذ إجراء تصحيحي عند الحاجة إليه.

إبراز دور البنك

يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى التحول نحو نموذج للتواصل الاستراتيجي وهو الأمر الذي يعزز من المكانة القيادية للمؤسسة فيما يتعلق بتشكيل وتوجيه المحادثات مع الدول الأعضاء في البنك بطريقة أكثر فعالية ونشاطًا. سيستمر البنك في تعزيز الترويج لشعار البنك المطلق حديثًا بدرجة أكبر من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الأخبار والصحف المنتشرة والشهيرة. وسيحسن البنك الإسلامي للتنمية أيضًا من قدرات بوابته الإلكترونية العامة، مع توفير خدمات جديدة للدول الأعضاء في البنك.

مجال التركيز رقم ١

وضع تصور إيجابي للبنك الإسلامي للتنمية ونشره بين أصحاب الشأن الخارجيين

مجال التركيز رقم ٢

تحسين معدل مشاركة موظفي البنك الإسلامي للتنمية والتأكد من تمتعهم بالبيئة المنتجة

مجال التركيز رقم ٣

وضع وتطبيق استراتيجية شاملة لشعار البنك ومواءمة جميع أنشطة العلاقات العامة مع الاستراتيجية

١٢ مليون دولار أمريكي

الفوائد المالية الداخلية

أحد الفوائد المالية الرئيسية المراد تحقيقها هو تخفيض قدره ١٢ مليون دولار أمريكي في تكاليف الصكوك نتيجة لاعتماد البنك الإسلامي للتنمية كهيئة سيادية دولية (SSA) وكذلك انتشار وعي أشمل بالصكوك بصفتها أدوات مالية.

البنك الإسلامي للتنمية يطلق شعاره الجديد

في سنة ٢٠١٨، وبعد عملية مراجعة لشعار البنك الإسلامي للتنمية، كشف البنك عن هوية جديدة تعكس تغييرات كبيرة في قيم البنك، والتوجه الاستراتيجي والعلاقة مع الدول الأعضاء فيه والذي يبلغ عددها ٥٧ دولةً. العامل المحرك الأبرز الذي يقف خلف التغيير هو الالتزام بخلق صورة ذهنية للبنك الإسلامي للتنمية على أنه مؤسسة حديثة تواجه المستقبل وقادرة على توفير حلول سريعة توافقية للتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في البنك.

ولكونه التغيير الرئيسي الأول من نوعه خلال العقود الأربعة لوجود البنك الإسلامي للتنمية، تعد العلامة التجارية الجديدة بيانًا عامًا للأولويات المستقبلية للبنك في عمله كبنك إنمائي متعدد الأطراف. تم تفعيل تطوير العلامة التجارية بموجب الشعار "التطور، وليس الثورة" وهو ما يوضح تركيز البنك الإسلامي للتنمية على نموذج جديد قائم على اللامركزية والتكنولوجيا والابتكار وتقوية سلاسل القيمة والتمويل الخارجي واستخدام المنصات الإلكترونية لحشد الموارد البشرية والمالية.

تبني هوية شعار البنك الجديد على تاريخ البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية عالمية رائدة وكصوت محترم في مجال التمويل الإسلامي. تتعامل رؤية البنك للمرحلة القادمة لنموه وتطوره المؤسسي مع جوانب من الهوية القديمة والتي لم تعد ملائمة لطموحاته المستقبلية. وبصفة خاصة، يسمح شعار البنك الجديد بعرض أكثر حداثة وأقل صعوبة لقيم البنك الإسلامي للتنمية. فهي تسمح بتوضيح كيفية تطور البنك الإسلامي للتنمية ليحقق توقعات الجمهور على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء، ولكن عن طريق التركيز على مفهوم "التطور، وليس الثورة" فإنه يشدد على الأهمية المتواصلة للأسس المعنوية والأخلاقية الراسخة التي يقوم عليها البنك الإسلامي للتنمية.

يؤكد التغيير في اختصار اسم البنك من "IDB" إلى "IsDB" على التراث الإسلامي للبنك ويمكن استخدامه في جميع اللغات. يضم الشعار الجديد كرة أرضية وسلسلة من النقاط المتصلة وهو ما يشير إلى الشبكة العالمية والترابط البيني الذي يمثله البنك الإسلامي للتنمية. كما يبرز أيضًا النموذج الجديد للبنك الإسلامي للتنمية كبنك للإنمائيين يعمل على تحفيز سلسلة القيمة وتسهيلها وتعزيزها. ومنذ الكشف عن العلامة التجارية الجديدة، تم عرضها في جميع مكاتب البنك الإسلامي للتنمية والمراكز الإقليمية وكذلك الموقع على الإنترنت وقنوات التواصل الاجتماعي.

وعلاوة على الشعار المحدّث والهوية المرئية، خضع البنك ذاته لإعادة هيكلة كبيرة من أجل توفير إطار عمل تنظيمي أكثر فعالية يساهم في تقدم الأنشطة إلى الأمام. يتعلق جزء من التطور المشار إليه في الهوية الجديدة بالتحول من التأكيد على حجم التمويل المقدم ليتم التركيز على الأثر الإنمائي للمبادرات. كما سيساعد النموذج الجديد البنك كذلك على تكثيف دوره الإنمائي في الاقتصاد الإسلامي. وسيؤدي تأسيس إدارة المعلومات والاتصال والعلاقات الخارجية، وقسم للعلم والتكنولوجيا والابتكار إلى تقديم الدعم اللازم لهذه المناطق التي يتم التركيز عليها.

كما أن هناك جانب هام من استراتيجية البنك الجديدة وهي التركيز على إعداد المواطنين في الدول الأعضاء في البنك كي يتولوا المسؤولية عن تقدمهم الاقتصادي والاجتماعي والاستثمار في الهياكل الأساسية التي يحتاجون إليها لتحقيق أهدافهم. تعكس العلامة التجارية الجديدة هذا التركيز وتستهدف دعم البنك في بناء شراكات تعاونية مع مساندة أحدث التطورات العلمية والتكنولوجيا والحلول المعتمدة على الابتكار التي تحقق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

تتطلع العلامة التجارية الجديدة إلى مستقبل يتسم بالنمو والالتزام بتمكين المجتمعات من دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بها.

حشد الموارد من السوق

يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى التحول لاجتذاب الموارد من السوق كمصدر بديل جديد للتمويل عن طريق قاعدة أكثر اتساعًا من الشراكات والفهم الأعمق لقوى السوق. سيتم تحقيق هذا الأمر من خلال المعرفة المركزة وقواعد بيانات المستثمر والذي يمكن استخدامهما لمصلحة مشاريع الدول الأعضاء.

مجال التركيز رقم ١

تحسين المساهمات المالية من المصادر البديلة من خلال حشد مركز للموارد الخارجية

مجال التركيز رقم ٢

الاستفادة من الخبرات الخارجية لتحقيق أثر أكبر دون زيادة تكاليف موظفي البنك الإسلامي للتنمية

مجال التركيز رقم ٣

التنفيذ الفعال للشراكات الملائمة من أجل دعم جهود حشد الموارد

٧٢ مليون دولار أمريكي:

الفوائد المالية الداخلية

إن أحد الفوائد المالية الرئيسية المراد تحقيقها هو تخفيض قدره ٧٢ مليون دولار أمريكي على العبء المالي على صافي الدخل نتيجة لتخصيص جزء كبير من التمويل بشروط مُيسرة من موارد رأس المال العادية عن طريق اجتذاب الأموال من مصادر بديلة.

منصة الإنمائيين العالمية

توفر منصة الإنمائيين العالمية إطار عمل شامل لحشد نطاق كامل من المانحين والمستثمرين من خارج الصناديق السيادية بغرض نقل الموارد وإضافتها إلى خطة عمل التنمية الاستراتيجية للبنك. بالإضافة إلى الدور الحالي للصناديق الاستئمانية في تمويل عمليات التنمية، تقدم هذه المنصة ثلاثة عناصر جديدة تسمح للبنك الإسلامي للتنمية بمضاعفة تأثيره الإنمائي بشكل مستدام في الدول الأعضاء في البنك دون المخاطرة بفقد تصنيفه من الدرجة الأولى (AAA).

صناديق الاستثمارات الخارجية

يتطابق إطار العمل، الذي يتوافق مع تحول البنك الإسلامي للتنمية إلى "بنك للإنمائيين"، مع طلب المستثمرين من خلال العوامل المحركة لتنافسية البنك. يسمح هذا الإطار للبنك بالانتقال من توفير تمويل يتم استقطاعه من الميزانية العمومية، إلى إعداد أكثر مرونة، حيث يعمل البنك كمنسق لأموال أطراف ثالثة بغرض استثمارها في المشاريع الإنمائية في الدول الأعضاء في البنك.

منصة تمويل التنمية

تعتبر هذه المنصة بمثابة منبر للتعاون بين البنك الإسلامي للتنمية وشبكة مستهدفة من المنظمات غير الحكومية، وذلك بغرض جمع التمويل الخاص لأهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في البنك. يستفيد منهج الشراكة المنتظم من نقاط قوة أصحاب المصلحة ويوفر تآزرات هامة ووفورات الحجم.

الاستثمار المفتوح من أجل التنمية

هناك مجال آخر ذو إمكانات واعدة هو التمويل الذي يوفره فرد مستثمر بغرض تحقيق الأرباح، وهو الشكل الذي يكسر الصورة النمطية التقليدية للتمويل، حيث تعمل المؤسسات المصرفية كبوابات لرأس المال. تصل الشركات في الوقت الحالي بشكل مباشر إلى المستثمرين من خلال منصات موجودة على شبكة الإنترنت. ومن خلال مشاركة البنك الإسلامي للتنمية، يمكن الاستفادة من استثمارات الأفراد من أجل تحقيق الاستراتيجيات الإنمائية.

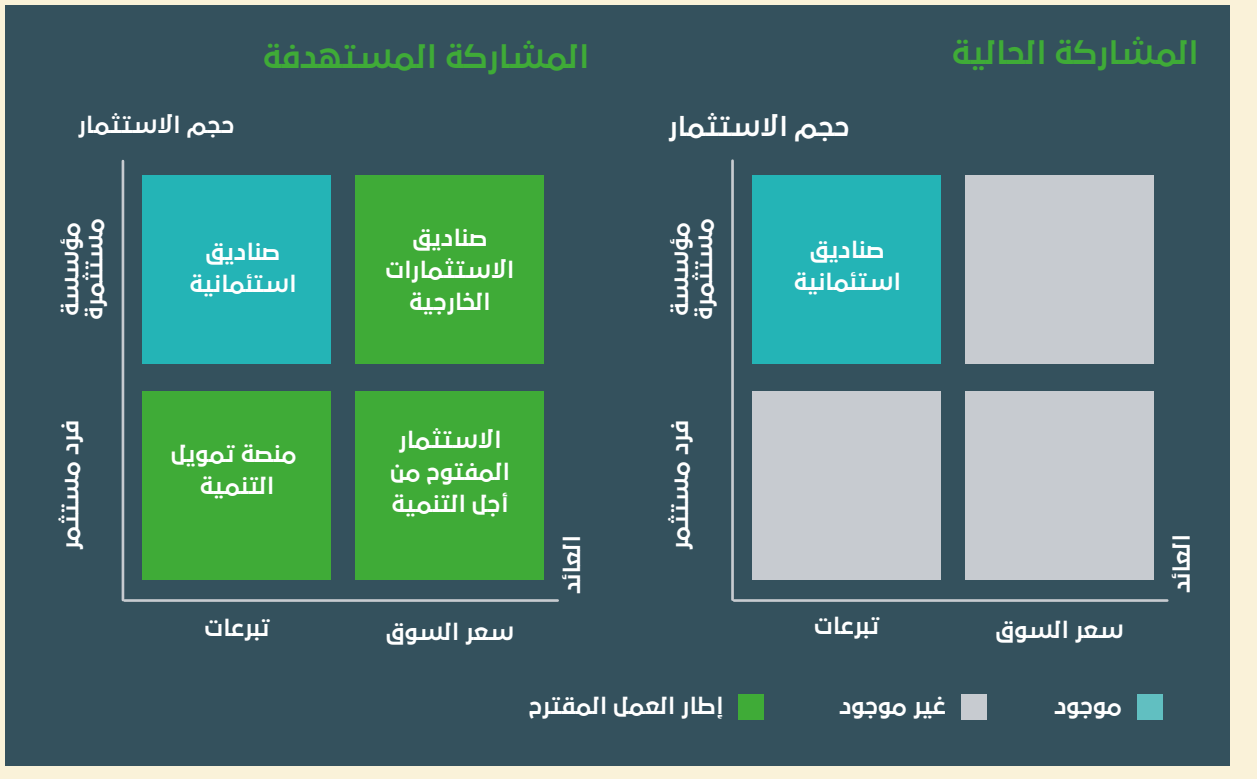

منصة الإنمائيين التابعة للبنك الإسلامي للتنمية[1]

إطلاق منصة التمويل الجماعي الجديدة

تعتبر مبادرة البنك الإسلامي للتنمية منصة رائدة للتمويل الجماعي لدعم مشاريع العلوم والتكنولوجيا والابتكار في جميع أنحاء العالم. من خلال فتح قنوات التمويل لأصحاب المشاريع والمشاريع التي لا يحظى بها مقدمو رأس المال، فإنه يسمح للمبتكرين بالاتصال بالأفراد الذين يرغبون في دعم أهداف التنمية المستدامة.

تم إطلاق المنصة في ديسمبر ٢٠١٨ مع أكثر من ١٢ مشروعًا - وهو اتجاه موحد يتمثل في استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لمواجهة التحديات العالمية. بالإضافة إلى المحور المركزي، تحتوي المنصة على مواقع إقليمية لمواقع البنك الإسلامي للتنمية الثمانية الخاصة بالمكاتب الإقليمية: بنغلاديش وإندونيسيا وكازاخستان وماليزيا والمغرب والنيجر والسنغال وتركيا. تتم ترجمة كل من هذه المواقع إلى الإنجليزية والفرنسية والعربية، بالإضافة إلى اللغات المحلية، اذا اقتضت الحاجة.

في الشهر الأول والنصف الأول من التشغيل، اجتذبت المنصة أكثر من ١٠٠٠٠٠ زائر من ١٨٣ دولة. ومع تقدم سير المنصة، فهي تستكشف نماذج التمويل الجماعي القائمة على الإقراض والاستثمار، بالإضافة إلى التبرعات. في بداية الأمر، سيتم طرح هذه النماذج في دول ذات بيئة تنظيمية أكثر رسوخًا، مما يؤدي إلى جذب المزيد من المشاريع ورواد الأعمال، وكذلك المستثمرين، إلى المنصة.

من خلال زيادة الوعي بأفكار متطورة من جميع أنحاء العالم وإقامة صلة قوية بين أصحاب المشاريع والمانحين، تتحدى مبادرة البنك الإسلامي للتنمية الفكرة القائلة بأن الأسواق الناشئة تنطوي على مستهلكي حلول مبتكرة وليسوا منتجين لها. وهي تفتح قناة تمويل للمشاريع ورجال الأعمال والباحثين في جميع أنحاء العالم. كما تعمل المنصة أيضًا على رفع الوعي بالأعمال التي يدعمها البنك الإسلامي للتنمية. إن البنك متحمس للغاية لمستقبل المنصة وتأثيرها، ليس فقط فيما يخص المبتكرين، ولكن أيضا فيما يخص الأفراد الذين يستفيدون من الحلول التي ترى النور من خلال المنصة.

بناء القدرات التنظيمية

يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى التركيز على بناء القدرات الداخلية في مجالات المعرفة الاستراتيجية لإنشاء ممارسات عالمية تتوافق مع نموذج الأعمال الجديد للبنك. ويقيم البنك الإسلامي للتنمية، في المجالات الجديدة التي تقل فيها خبرته ، مثل سلاسل القيمة، شراكات مع مؤسسات أخرى لتنفيذ برامج وتدريبات انتداب مستهدفة وكذلك التوجيه أثناء العمل.

مجال التركيز رقم ١

تحسين جودة الخدمات المؤسسية للبنك علاوة على أصحاب الشأن الرئيسيين فيه

مجال التركيز رقم ٢

تعزيز الفعالية الإدارية داخل البنك

مجال التركيز رقم ٣

ضمان المواءمة بين متطلبات الكفاءة وقدرات الموظفين

٣٦ مليون دولار أمريكي

الفوائد المالية الداخلية

أحد الفوائد المالية الرئيسية المطلوبة هو تحقيق وفورات قدرها ٣٦ مليون دولار أمريكي من تكاليف الموظفين نتيجة لفوائد تحسين الكفاءة بفضل نموذج الأعمال الجديد الذي يتبعه البنك الإسلامي للتنمية بموجب برنامج الرئيس

نموذج تشغيل جديد للموارد البشرية

أثناء انتقال البنك الإسلامي للتنمية لاستخدام نموذج الأعمال الجديد الخاص به، فإنه يغير طريقة تشغيله من أجل تحقيق الأهداف الجديدة. أحد مجالات التركيز الرئيسية للبنك هو التأكد من وجود الكفاءات الصحيحة داخل البنك والقادرة على التصدي للتحديات التي تواجه الدول الأعضاء. تمثل سياسة اللامركزية التي يتبعها البنك تحديات خاصة في هذا الشأن، حيث تشدد السياسة على الحاجة إلى التفكير في كيفية قيام اختصاص الموارد البشرية بدعم البنك الإسلامي للتنمية لاستقطاب المؤهلين والاستعانة بالعدد الملائم من الموظفين لتولي الأدوار الرئيسية.

أثناء العقود الأربعة السابقة من عمل البنك الإسلامي للتنمية، كان النهج المتبع في إدارة الموارد البشرية يعتمد بدرجة كبيرة على الامتثال للقيود المؤسسية لأساس لقياس الأداء. يتغير هذا الأمر بدرجة كبيرة بسبب تبني المؤسسة نهجا أكثر انفتاحًا على موظفيها يعتمد على مساعدتهم على القيام بمهامهم على أكمل وجه ممكن وتحقيق أقصى استفادة من مهاراتهم ومواهبهم.

ومن أجل بناء وترسيخ هذه الفلسفة الجديدة، كان من المهم الإقرار بالتحديات المرتبطة بالتحرر من طرق التشغيل التي ظلت راسخة لفترات زمنية طويلة. هناك حاجة في جميع الأوقات لضمان وضوح الهدف الذي يشمل مواءمة العمليات والسياسات والأفراد عن قرب أكثر مع متطلبات وهوية البنك الناشئة. يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى تحقيق أقصى استفادة من جميع الموظفين من خلال الاستفادة من المدخلات التي يقدمها عدد كبير من الموظفين الحاصلين على تعليم جيد وكذلك عن طريق التأكد من أن التعيينات والترقيات تتم على أساس مدى الاستحقاق وتوفر المهارات الفنية اللازمة.

إن أحد جوانب الحياة العملية في البنك الإسلامي للتنمية والذي يتغير بمرور الوقت هو درجة المرونة التي ستميز المسار المهني العادي. فبينما من الوارد أن تقضي الأجيال السابقة من الموظفين عددًا كبيرًا من السنوات في إدارة واحدة أو تأدية دور وظيفي واحد، يمكن أن يتوقع موظفي اليوم تجربة فترات من العمل في مجالات متعددة ومختلفة داخل البنك. يُعد هذا الأمر جزءًا من الدوافع التي تساعد الموظفين على فهم ما تقوم به الأدوار المتخصصة المكونة للبنك الإسلامي للتنمية، وكيف تتلاءم مع المهمة والرؤية الكاملة للبنك.

ومن أجل دعم التحول إلى طريقة أكثر حداثة لممارسة الأعمال، استنبط البنك الإسلامي للتنمية نموذجًا يضع في الاعتبار قائمة بالقدرات التي من المتوقع أن يظهرها الموظفين، والمصممة خصيصًا لتنطبق على كل من الموظفين والمديرين. يعكس ما سبق حقيقة أن النجاح في البنك لم يعد يتم الحكم عليه فقط بناء على قدر معرفة الشخص عن مجال عمله، ولكن يستند هذا الحكم أيضًا على السمات الرئيسية مثل القدرة على التكيف والتغلب على الالتباس ومواكبة التغير.

يسعى البنك الإسلامي للتنمية من خلال شروعه في اتجاه استراتيجي جديد إلى تطوير قوى عاملة تملك الإرادة اللازمة للتكيف مع المتغيرات والتعلم وتجربة أشياء جديدة. تهدف إدارة البنك الاستراتيجية للمواهب إلى اجتذاب وتنمية والاحتفاظ بالموظفين مع إعدادهم لمواجهة التحديات التي سيتعرضون لها في وقت لاحق. إحدى القضايا الأساسية التي يتم التعامل معها هي مستوى التنوع الموجود داخل المؤسسة. كما أن زيادة عدد العاملين في البنك من النساء يعتبر عنصرًا ملحًا لاستراتيجية إدارة المواهب والتي تعالج كذلك الحاجة إلى اجتذاب عاملين أصغر سنًا لتحقيق التوازن مع الموظفين الأكبر سنًا الذين يتمتعون بخبرات تاريخية متراكمة.

كما يبحث البنك الإسلامي للتنمية أيضًا عن طرق لتقديم المزيد من المرونة في أنواع الوظائف التي يوفرها والاستفادة من مجموعة أكثر تنوعًا من المهارات والمواهب. ويشمل هذا الأمر خيارات عملية أكثر ديناميكية ومرونة مثل العقود قصيرة الأجل لتلبية احتياجات محددة. ويتم كذلك توفير الاهتمام بكيفية تحسين السمعة وفرص التنمية التي يمكن أن يتيحها البنك بغرض جعل مكان العمل جاذبًا للموظفين بدرجة أكبر.

تهدف إدارة البنك الاستراتيجية للمواهب إلى اجتذاب وتنمية والاحتفاظ بالموظفين مع إعدادهم لمواجهة التحديات التي سيتعرضون لها في وقت لاحق. إحدى القضايا الأساسية التي يتم التعامل معها هي مستوى التنوع الموجود داخل المؤسسة.

اللامركزية الوظيفية والجغرافية

يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى التحول لمؤسسة تتسم بالكفاءة والسرعة وتحسين الجودة وتعظيم دور التكنولوجيات والمنصات المعتمدة على الحوسبة السحابية والاستثمار في بناء قدرات تنفيذ المشاريع والمهام في الدول الأعضاء.

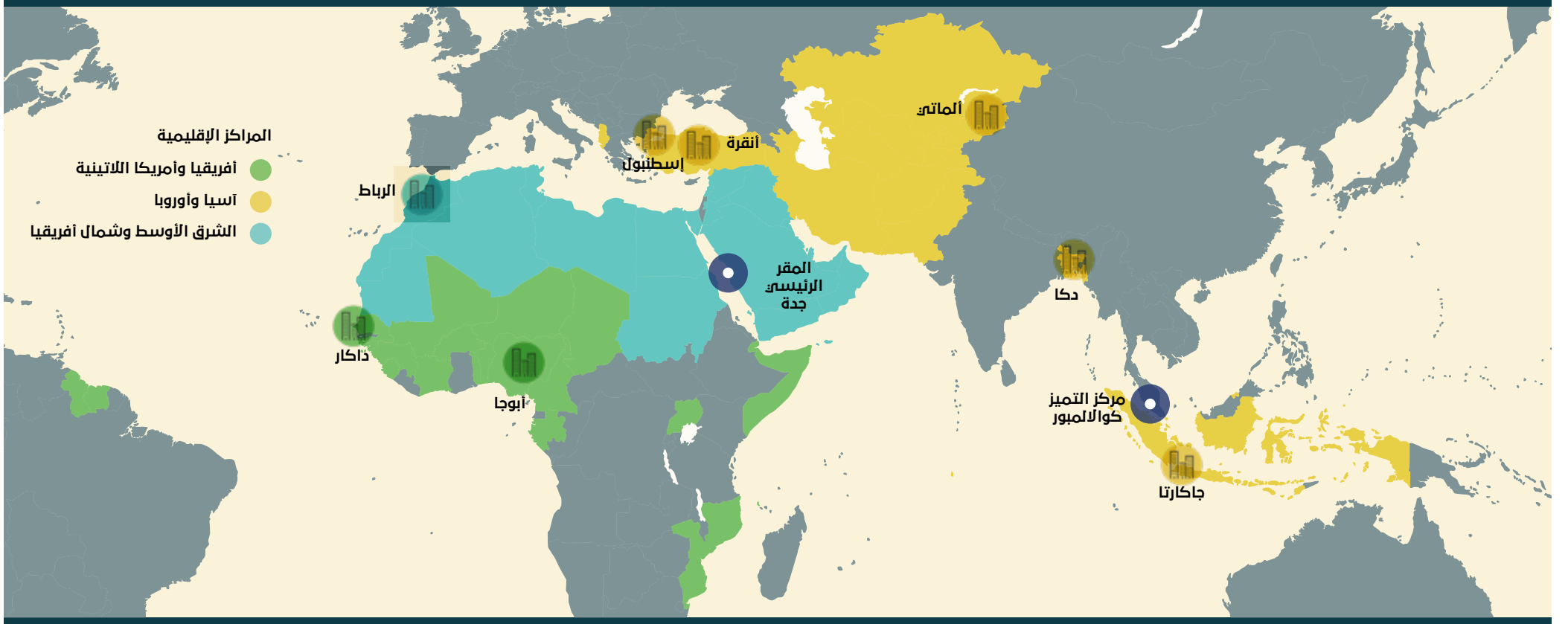

مجال التركيز رقم ١

تحسين الفعالية التشغيلية عن طريق تخفيض متوسط الوقت المطلوب للانتقال من مرحلة الاعتماد إلى التنفيذ

مجال التركيز رقم ٢

تحسين الأثر الإنمائي الإجمالي لكل دولار يتم استثماره

مجال التركيز رقم ٣

تمكين المراكز الإقليمية من تنفيذ المشاريع بصورة كاملة

٤٣ مليون دولار أمريكي

الفوائد المالية الداخلية

أحد الفوائد المالية الرئيسية المراد تحقيقها هو تخفيض قدره ٤٣ مليون دولار أمريكي في النفقات التشغيلية للمشروعات كنتيجة للإسراع في دورة المشاريع.

لماذا يتم تطبيق اللامركزية في البنك الإسلامي للتنمية؟

حدد البنك نطاقًا كبيرًا للتحسين في تنفيذ المشروعات التي يمولها. كان البنك الإسلامي للتنمية متأخرًا بعض الشيء مقارنةً بالبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف من زاوية مقاييس تنفيذ المشاريع التي يتم متابعتها بصفة عامة، وبالتحديد: جودة الدخول (مثل تاريخ اعتماد المشروع وحتى تاريخ عملية السحب الأولى) وجودة التنفيذ (مثل التأخيرات أثناء مرحلة السحب). وسيكون لهذه التأخيرات تكاليف مالية كامنة مرتفعة يتحملها البنك الإسلامي للتنمية والتي لا تظهر في البيانات المالية للبنك. ولذلك، قمنا بتقدير تكاليف الفرص المتعلقة بالتأخيرات التي تحدث في المشاريع.

يخطط البنك الإسلامي للتنمية، كجزء من برنامج الرئيس، للقيام بمبادرات متعددة لتحسين تنفيذ المشاريع. إحدى هذه المبادرات هو تبني نموذج تشغيلي لامركزي عن طريق تحسين الحضور المحلي في الدول الأعضاء من خلال تأسيس ١١ مكتبًا إقليميًا. من المتصور أن الحضور المحلي سيمكّن البنك الإسلامي للتنمية من تحسين تنفيذ المشاريع من خلال تقييم مشدد وإشراف أكثر دقة على المشاريع.

تقترح تجارب المصارف الإنمائية متعددة الأطراف العاملة في نفس المجال أن التكاليف التشغيلية لتبني نموذج لامركزي ستؤدي إلى تحمل البنك الإسلامي للتنمية لتكاليف تشغيلية. ومع ذلك، من المتوقع أن الفوائد المالية المحتملة من التحسينات في تنفيذ المشاريع والناتجة من تطبيق اللامركزية ستتجاوز التكاليف التشغيلية الإضافية المرتبطة بها. وفي هذا الإطار يكون الهدف الأساسي لدراسة الحالة هو تقييم ومقارنة الفوائد المالية الناجمة عن تسريع دورة حياة المشروع مع التكاليف المرتبطة بتطبيق اللامركزية.

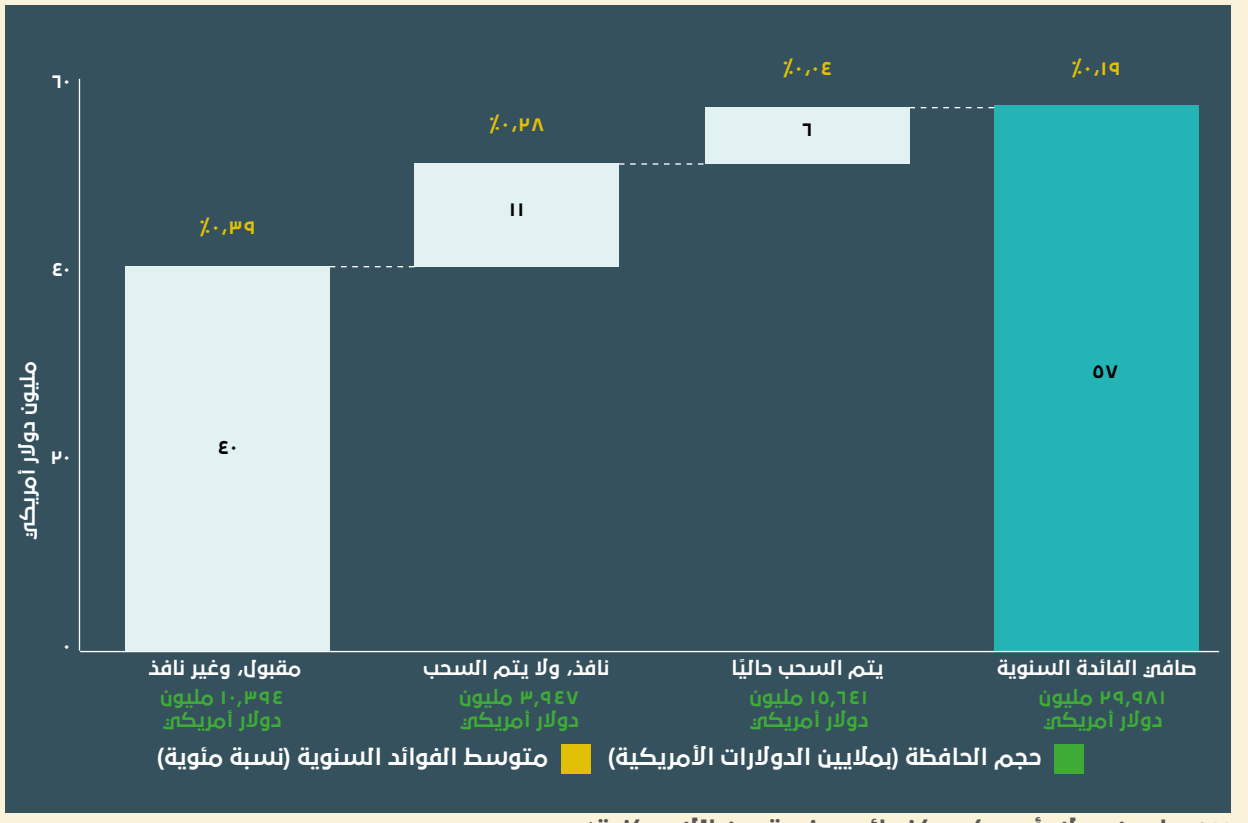

٥٧ مليون دولار أمريكي كفوائد سنوية من اللامركزية[1]

التحدي

مقارنة بالمصارف الانمائية المناظرة لنا، تعكس دورة المشاريع الحالية التي يتبعها البنك الإسلامي للتنمية، مقارنةً بالبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف العاملة في نفس المجال، متوسط تأخير يبلغ ٢١ شهرًا. ومن المتوقع أن تؤدي عملية ضبط دورة المشاريع لتتوافق مع المعايير الدولية إلى إدرار فوائد مالية سنوية قدرها ٥٧ مليون دولار أمريكي.

وعلاوة على ذلك، تؤدي هذه العملية أيضًا إلى تمويل المشاريع الإنمائية الإضافية الناتجة عن دوران الأصول بسرعة أكبر. تتجاوز هذه الفوائد بقدر كبير التكاليف الإضافية المتوقعة الناجمة عن تطبيق اللامركزية، وعلى وجه التحديد تبلغ تكاليف الإعداد لمرة واحدة ٨،٦ مليون دولار أمريكي وتكاليف تشغيلية سنوية إضافية قدرها ١٣،٨ مليون دولار أمريكي.

يجب هنا مراعاة أن اللامركزية لا تكفي وحدها لتحسين دورة حياة المشاريع كي نصل إلى المعايير الدولية. هناك ضرورة حتمية تدفع البنك الإسلامي للتنمية إلى القيام بمبادرات داعمة أخرى موضحة في برنامج الرئيس مثل إجراء تقييم شاملة للمشاريع وإدماج العمليات التشغيلية وتحسين الإشراف على المشاريع وقدرات الموظفين بغرض تحقيق الفوائد المالية لدورة حياة المشاريع التي يتم إسراع وتيرتها.

الحل

بموجب برنامج الرئيس، اتخذ البنك الإسلامي للتنمية الإجراءات التالية:

- تطبيق اللامركزية المخطط لها في العمليات التشغيلية.
- تنفيذ إجراءات داعمة تستهدف تحسين نموذج الانجاز. قد تتطلب بعض المبادرات مثل تجهيز مرفق إعداد المشاريع، وتحسين قدرات الموظفين وغيرها، استثمارات إضافية.
- تبسيط العمليات من البداية إلى النهاية وجعلها سريعة، ويشمل ذلك معالجة قضايا المشتريات.
- مراقبة مقاييس الأداء الرئيسية عن كثب مثل جودة الدخول وجودة التنفيذ على مستوى الإدارة العليا ومستوى مجلس الإدارة.

النمو المالي المستدام

يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى التحول لاستخدام نموذج مالي جديد للاستدامة الذاتية يسمح له بالنمو من خلال موارد بعيدة عن الميزانية العمومية مع الحفاظ على تصنيفه من الدرجة الأولى (AAA). وعلاوة على إعادة تقييم الاستدامة المالية بصفة دورية، سيختبر البنك الأدوات المالية الجديدة ويستكشف عملية إعادة تشكيل شاملة لهيكله المالي.

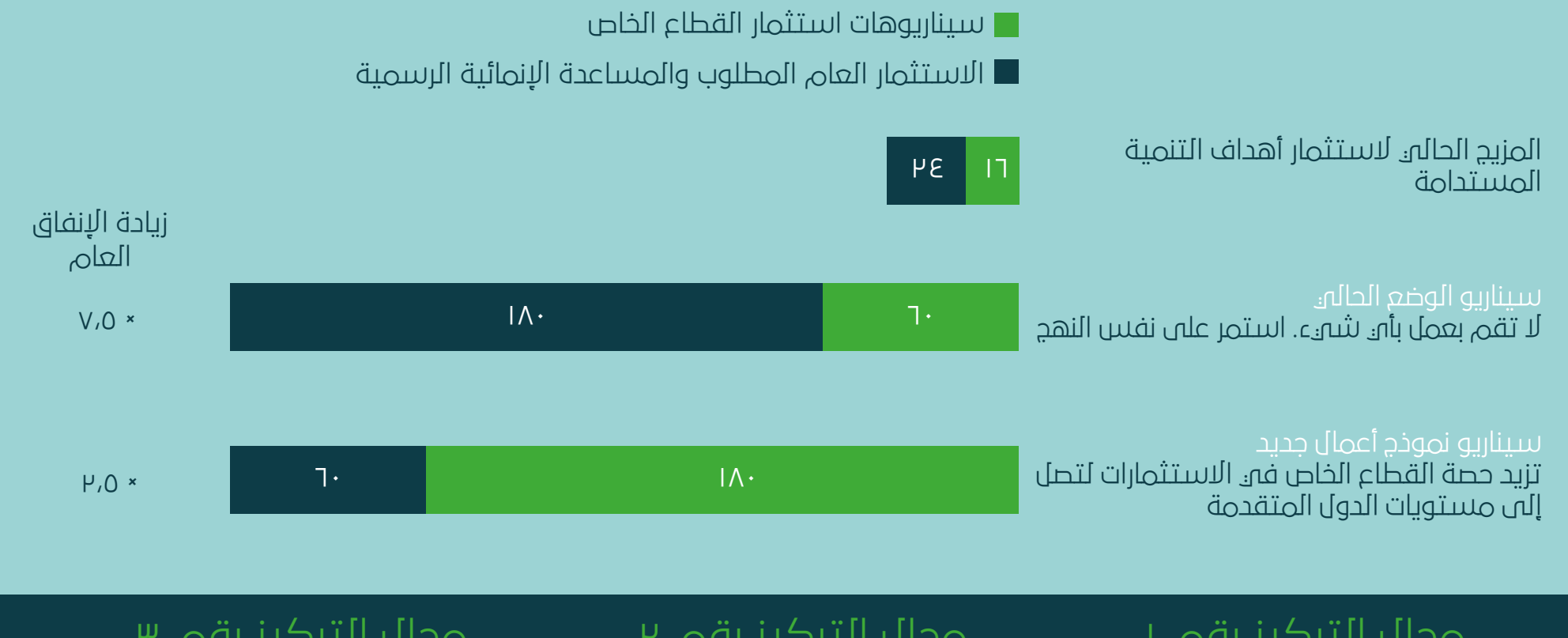

مجال التركيز رقم ١

الاستمرار في المحافظة على تصنيف البنك الإسلامي للتنمية على الدرجة الأولى (AAA)

مجال التركيز رقم ٢

التأكد من عمليات إنفاق أسرع وأكثر كفاءة لتلبية التزامات البنك الإسلامي للتنمية وتقليل الالتزامات التي لا يتم الإنفاق عليها

مجال التركيز رقم ٣

تطبيق النتائج الرئيسية لدراسة الاستدامة المالية

٥٤ مليون دولار أمريكي:

الفوائد المالية الداخلية

أحد الفوائد المالية الرئيسية المراد تحقيقها هي ومدخرات قدرها ٥٤ مليون دولار أمريكي بسبب حماية تصنيف البنك المستقر على الدرجة الأولى (AAA)، وبالتالي يتم منع الزيادة على تكلفة الصكوك.

المؤسسات الإسلامية الإقليمية متعددة الأطراف (RISE)

بناء على إدراك متطلبات الاستدامة المالية واحتياجات استثمارات رأس المال التي يحددها البنك الإسلامي للتنمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، طور البنك آلية مؤسسية مبتكرة تؤدي إلى تمكين الاستخدام الفعال لمواردها وتعظيم الأثر الإنمائي. ترتكز هذه الآلية على إنشاء المؤسسات الإسلامية الإقليمية متعددة الأطراف (RISE). وبدلاً من تمويل الاستثمارات عن طريق الموارد الرأسمالية العادية (OCR)، تقع المؤسسات الإسلامية الإقليمية متعددة الأطراف (RISE) بإضفاء الصفة المؤسسية على إطار عمل للشراكة المتكاملة والذي يتم من خلاله عمل موارد رأس المال العادية كعامل محفز لحشد الموارد. يستفيد هذا النموذج للشراكة من نقاط قوة كل جهة إنمائية لإنشاء أوجه تآزر كبيرة وتقديم تأثير مشترك يعد أكثر أهمية بدرجة كبيرة من مجموع قدرات كل أصحاب المصالح.

المؤسسات الإسلامية الإقليمية متعددة الأطراف (RISE) هي جهة إنمائية إقليمية متخصصة في تمويل مشاريع الهياكل الأساسية وتنفيذها مع توفير تغطية جغرافية متوائمة مع المراكز الإقليمية. ستتكيف كل مؤسسة إسلامية إقليمية متعددة الأطراف (RISE) مع السياق الخاص بها من أجل الإضافة إلى جهود المؤسسات الوطنية الموجودة بدلاً من استبدال مثل هذه الجهود. ستشكل المؤسسات الإسلامية الإقليمية فوق الوطنية مع بعضها شبكة متلاحمة ومتقاربة من الجهات الإنمائية المتخصصة في تغطية جميع الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

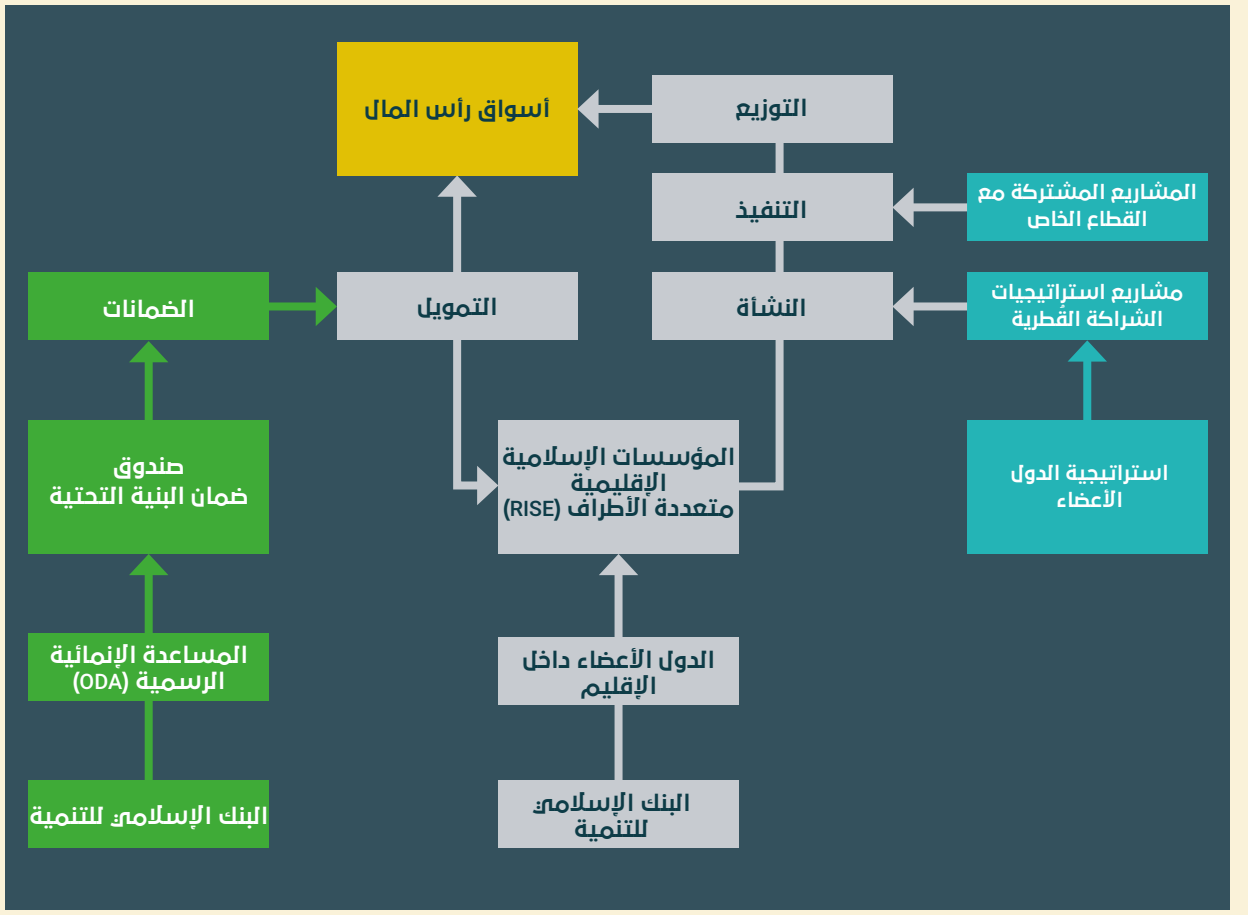

المؤسسات الإسلامية الإقليمية متعددة الأطراف الموجودة ضمن السياق

كيف تعمل المؤسسات الإسلامية الإقليمية متعددة الأطراف؟

التمويل

تمّول المؤسسات الإسلامية الإقليمية متعددة الأطراف أنشطتها عن طريق إصدار سندات في أسواق رأس المال المحلية والدولية. تكون هذه السندات منزوعة المخاطر من خلال آلية ضمان تجذب شركاء التنمية الذين يملكون تفويضًا على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. تجمع الآلية المصارف الإنمائية الوطنية وصناديق ضمان الهياكل الأساسية الوطنية وموارد المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) الثنائية والمتعددة الأطراف، وتخصص مخاطر متبقية متنوعة لكل صاحب مصلحة.

النشأة

تم تطوير الاستثمارات ذات الأولوية في الهياكل الأساسية، بناء على استراتيجية التنمية لدى الدول الأعضاء ونهج سلسلة القيمة العالمية الذي يتبعه البنك الإسلامي للتنمية، وتم نقلها إلى مرحلة قابلية التعامل مع المصارف عن طريق المؤسسات الإسلامية الإقليمية فوق الوطنية والبنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء فيه.

التنفيذ

تطبق المؤسسات الإسلامية الإقليمية فوق الوطنية المشاريع الناشئة عن طريق الشراكة مع جهة إنمائية من القطاع الخاص وفقًا لممارسات المشتريات الخاصة بالتعامل مع المصرف الإنمائي متعدد الأطراف. تضخ المؤسسات الإسلامية الإقليمية فوق الوطنية الأموال للمشاريع والمجموعات المختلفة التي تشرف على تطويرها مما يسمح لها بالدخول إلى سوق المال

التوزيع

يتم تجميع المشاريع التي تأتي بعد الإنشاءات حسب تنوعها على أساس جغرافي والقطاع التي تنتمي إليه ثم يتم توزيعها على أسواق رأس المال. يؤدي هذا الأمر إلى تخفيف الضغوط على الميزانية العمومية للمؤسسات الإسلامية الإقليمية فوق الوطنية ويختصر دورة رأس المال بمعامل قدره واحد على أربعة.

الحوكمة

يوازن هيكل الحوكمة في المؤسسات الإسلامية الإقليمية فوق الوطنية بين المصالح السيادية ومصالح القطاع الخاص. تعد المشاركة المباشرة في تنفيذ المشاريع من بين الأدوات التعاقدية التي تحد من وقوع بعض المشاكل الهيكلية البارزة بدرجة كبيرة في المشتريات الخاصة بالقطاع العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص لأنها تسمح بمواءمة أفضل للحوافز بين جميع الأطراف.

الإدارة بالنواتج الانمائية

يستمر البنك فى تعزيز الحوكمة السلمية من خلال زيادة تفويض السلطات وفعالية الهياكل الإدارية والتأكد من توافق الموارد المالية وغير المالية مع الاستراتيجية.

مجال التركيز رقم ١

التأكد من أن الأداء المؤسسى الإجمالى للبنك الإسلامى للتنمية يتوافق مع نظرائه متعددى الأطراف على مستوى العالم

مجال التركيز رقم ٢

ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لتدخلات البنك الإسلامى للتنمية عن طريق إشراك الهيئات التنظيمية المناسبة وأصحاب المصالح الرئيسيين الآخرين فى منظومة الدول الأعضاء فى البنك.

مجال التركيز رقم ٣

التأكد من التنفيذ الفعال للسياسات والإجراءات ذات الصلة داخل المؤسسة

٤٨ مليون دولار أمريكى:

الفوائد المالية الداخلية

أحد الفوائد المالية الرئيسية المراد تحقيقها هى مدخرات قدرها ٤٨ مليون دولار أمريكى ناتجة عن منع الخسائر بسبب خروقات الأنظمة، والتى تشمل أمن الفضاء الإلكترونى، وتعطل أنظمة الرقابة. تشمل أطر عمل الحوكمة القوية الجديدة إدماج سياسات الاستثمار الجديدة وتحسين العائدات على الاستثمارات فى الأموال التى يديرها البنك الإسلامى للتنمية.

إطار عمل البرمجة الاستراتيجية المتكاملة[1]

على مدار أكثر من ٤٠ سنة من وجوده على الساحة، قدم البنك الإسلامي للتنمية مساهمات بارزة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء وكذلك إلى المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء.

التحدي

- اتبع البنك الإسلامي للتنمية نهجًا تفاعليًا للقيام بالتدخلات، وذلك بالمقارنة مع العمل بطريقة استباقية مع الدول الأعضاء في البنك لتقدير الاحتياجات الضرورية.
- لم يكن اختيار المشاريع متوافقًا بدرجة جيدة مع احتياجات الدول الأعضاء (على سبيل المثال، يذهب التمويل للهياكل الأساسية إلى الدول الأكثر احتياجًا لتنمية الهياكل الأساسية).
- يجب أن تكون عمليات تخصيص الموارد أكثر توافقًا مع الاستراتيجية المؤسسية للبنك من أجل التعامل بصورة أكثر فعالية مع التحديات المعينة التي تعيق الاستدامة التشغيلية والتنظيمية والمالية.

الحل

من أجل التعامل مع أوجه التحدي الرئيسية المذكورة، يقدم برنامج الرئاسة إطار عمل للبرمجة الاستراتيجية المتكاملة (ISPF) عبر المؤسسة، ويشمل:

- التقدير الاستباقي لاحتياجات الدول الأعضاء في البنك من أجل التعرف على الاحتياجات وتوقع المتطلبات المستقبلية بفعالية أكبر، مما يؤدي إلى إنشاء البنك الإسلامي للتنمية لخطة تحول هذه الدول الأعضاء فيه.
- التأكد من الاختيار المؤثر للمشاريع من خلال مصفوفة "توصيف المشاريع وتحديد أولوياتها" التي تقوم بمواءمة اختيار المشاريع مع احتياجات الدول الأعضاء وأولويات البنك الإسلامي للتنمية.
- الربط بين الاستراتيجية والموارد (على سبيل المثال، تمويل العمليات والميزانية الإدارية) عن طريق التأكد من الإعداد القوي للغايات وترتيب الأولويات، واتباع النهج الشامل والتعاوني أثناء التخطيط، والربط بين متطلبات الموارد والغايات، وفي النهاية توفير إطار عمل قوي للمراقبة.

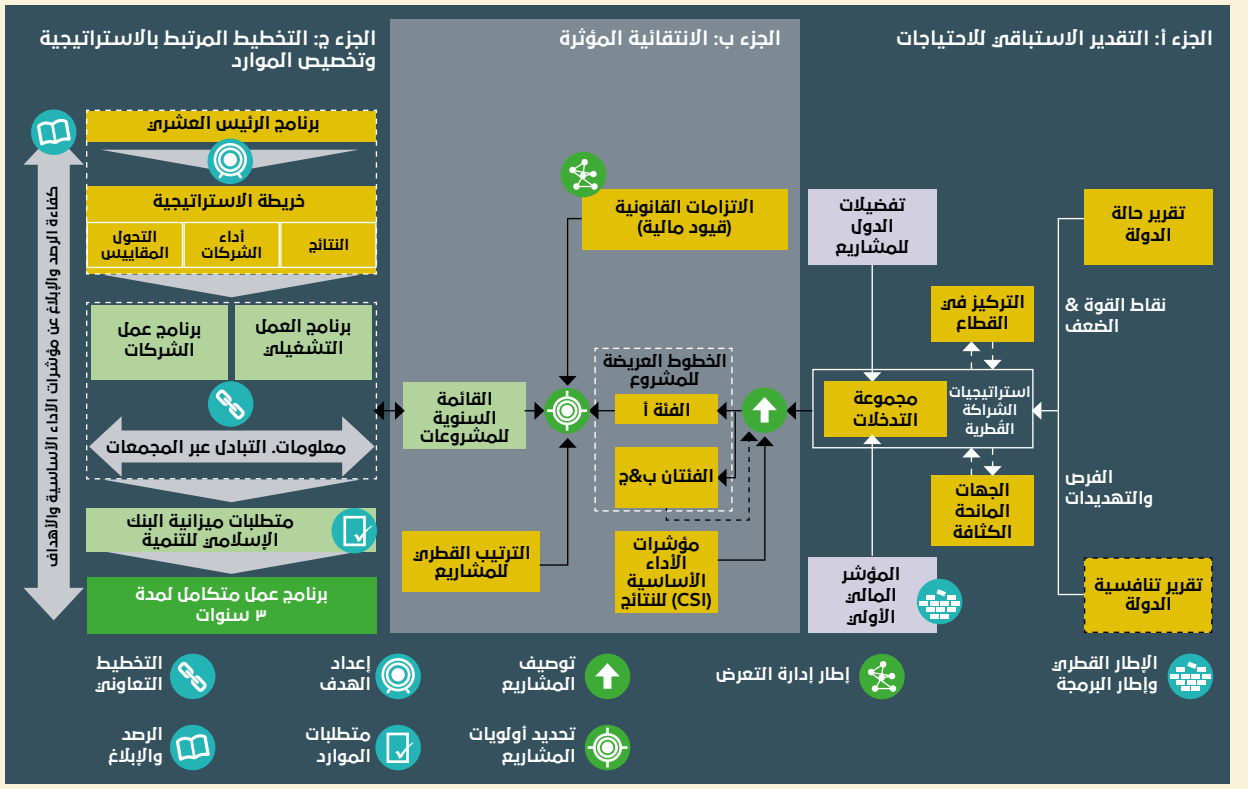

إطار عمل البرمجة الاستراتيجية المتكاملة[2]

الفرصة ١٠/٥/١

في: هذا القسم

مع الحاجة لتوفير الملايين من فرص العمل كل سنة، لم يسبق أن كانت القدرة على الانتقال من الاستراتيجية إلى التنفيذ بمثل هذه الدرجة من الضرورة والحيوية. تمتلك الدول الأعضاء فرصة غير مسبوقة لإزالة الحواجز التي تعيق الاستثمار عن طريق مساندة الصناعات التي تقود التنمية المستدامة

استثمار ١ تريليون دولار أمريكي: لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٧٤

دعم ٥ صناعات على الصعيد العالمي: ٧٦

الأغذية والأعمال التجارية الزراعية ٧٦

المنسوجات والملابس والجلود والأحذية ٨١

البترول المواد والكيماوية ٨٣

البناء والتشييد ٨٦

التمويل الإسلامي ٨٨

توفير ١٠ ملايين فرصة عمل لائقة جديدة سنويًا ٩١

برامج سلاسل القيمة "من البداية للنهاية" من الناحية العملية ٩٤

تطوير سلسلة قيمة الأخشاب في الغابون ٩٤

تعزيز امكانات الغابون في سلسلة القيمة المضافة لصناعة المنغنيز ٩٥

مقدمة

يمكن أن تتوقع الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية تحقيق فائدة من فرصة تاريخية للتنمية وهي "الفرصة ١٠/٥/١". يشير هذا الاسم إلى ضخ تريليون دولار أمريكي في خمسة صناعات رئيسية لدفع عجلة التنمية في الدول الأعضاء في البنك، مما يؤدي إلى توفير ١٠ ملايين فرصة عمل جديدة في السنة بحلول سنة ٢٠٣٠.

إحدى نقاط القوة التي تتمتع بها فرصة ١٠/٥/١ هي قدرتها على تحقيق التكامل بين مصادر التمويل واتجاهات التوظيف في الصناعات الرئيسية. ويؤدي إشراك هذه الجوانب الثلاثة للمشهد العام للتنمية إلى توفير إمكانية إجراء تغيير جذري وشامل على طريقة التعاون بين البنك والدول الأعضاء فيه. ويسمح نموذج الأعمال الجديد للدول الأعضاء في البنك بالاستفادة من كل جانب من هذه الجوانب. وأحد العناصر المكملة للنموذج الجديد هو إدراك أن النهج التمويلي للبنك يحتاج إلى وضع اتجاهات أكثر اتساعًا وتنوعًا في الاعتبار.

وأول جانب من الجوانب الثلاثة هو التقدير الذي مفاده أنه بمساعدة البنك، يمكن أن تقوم الدول الأعضاء بتحفيز ١ تريليون دولار أمريكي من موارد الأسواق العالمية في قطاعات أهداف التنمية المستدامة الأساسية. الجانب الثاني هو أن نجاح البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء فيه يعتمد على مساندة خمس صناعات مختارة يمكن أن تُحدث فارقًا كبيرًا في نتائج التنمية على مستوى العالم. الجانب الثالث أنه إذا تم توفير ١٠ ملايين فرصة عمل لائقة جديدة سنويًا (وبخاصة للنساء والشباب)، فسيؤدي ذلك إلى اقتراب الدول الأعضاء في البنك من تحقيق أهداف التنمية الخاصة بها بشكل أسرع من الوضع الحالي.

ويؤدي اتساق البنك الإسلامي للتنمية مع نموذج الأعمال الجديد إلى إطلاق سيناريو محسّن يزيد من القدرة المالية المتراكمة الإجمالية للبنك الإسلامي للتنمية لتصل إلى ١٦،٥ مليار دولار أمريكي في الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١، وهو يمثل نموا في الاعتمادات نسبته ٥٠٪ و٨٠٪ و٨٠٪ خلال السنوات ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١ بالترتيب. ولدى نموذج الأعمال الجديد إمكانية حشد ٢٠٠ مليار دولار أمريكي خلال فترة قدرها ١٢ سنة من مصادر التمويل المحلية والأجنبية. ويتأهب البنك الإسلامي للتنمية للعمل عن قرب بدرجة أكبر مع الدول الأعضاء فيه لتحويل التحديات التاريخية الى فرص تاريخية للنمو والازدهار.

عن طريق تسخير فرص ١٠/٥/١، ستحقق الدول الأعضاء في البنك مستقبل أكثر إشراقًا من خلال مزيج من عوامل متعددة، تشمل القدرات والمهارات الصناعية المتزايدة، وأسواق أقوى وأكثر ديناميكية مرتبطة بسلاسل القيمة العالمية؛ والتوفير المتسارع لفرص العمل ليصل إلى الغايات العالمية. تشمل الفوائد الأخرى زيادة القيمة المضافة؛ وتقليل حدة تقلب الأسعار والعجز في الميزان التجاري؛ وتقليل الدين السيادي وارتفاع الدخول الموزعة الأكثر من حيث المساواة والتوزيع، وتخفيض معدلات الفقر.

يعد تحقيق مستويات ملائمة من التصنيع في الدول الأعضاء في البنك من الأوجه الهامة لنموذج العمل الجديد للبنك الإسلامي للتنمية. مع وضع هذا الأمر في الاعتبار، يساند البنك خمس صناعات مع وجود إمكانات كبيرة لتطوير عملية التصنيع في خمس صناعات رئيسية لتصل إلى مستويات الجيل الرابع: الأغذية والأعمال التجارية الزراعية؛ والمنسوجات والملابس والجلود والأحذية؛ والبترول والكيماويات، والإنشاءات؛ والتمويل الإسلامي.

ومع الوقت المتبقي من الآن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتي تساوي أقل من دورتي مشاريع سيادية، أصبح الأمر ملحًا لاستكشاف خيارات التمويل الإنمائي البديلة التي حددها البنك ليوفر للدول الأعضاء أفضل فرصة للنجاح. يتطلب هذا تغييرات ليس فقط على جانب الإمداد مثل أدوات حشد الموارد ولكن أيضًا على جانب الطلب، مما يؤثر على طبيعة المشاريع التي يتم فيها توظيف التمويل الذي يتم جمعه. من الضروري تقليل دورات المشاريع بدرجة كبيرة لتحقيق القفزة الهائلة المطلوبة من أجل تحقيق تأثير على الدول الأعضاء.

يتعامل نموذج العمل الجديد للبنك مع هذه القضايا الحيوية بهدف تمكين نقلة حاسمة من جانب البنك الإسلامي للتنمية، من التدخلات قصيرة الأجل التي تتعامل مع مواضع الشكوى الحرجة والعاجلة إلى طريقة جديدة للتفكير في تحديات التنمية المصاحبة لفرص ١٠/٥/١ من أجل التغلب على الحواجز والوصول إلى النمو المستدام.

مدابغ الجلود التقليدية في مدينة فاس القديمة بالمغرب. وتعتبر صناعة المنسوجات والملابس والجلود والأحذية بمثابة مشروع "ابتدائي" نموذجي للدول كخطوة أولى في سلم التصنيع.

استثمار ١ تريليون دولار أمريكي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في:

كل سنة، تحتاج الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية إلى نقل مبالغ بين ٧٠٠ مليار إلى ١ تريليون دولار أمريكي في قطاعات أهداف التنمية المستدامة.[1] الهياكل الأساسية هي القطاع الأكثر احتياجًا لرأس المال بفارق كبير بين الدول، والذي يبلغ ثلاثة من كل أربعة دولارات (٧٢٪) من إجمالي احتياجات تمويل أهداف التنمية المستدامة الإجمالية.

تتحمل الحكومات الوطنية مسؤولية كبيرة تتمثل في إزالة الحواجز التي تعيق تدفق كلا من الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشرة في مشاريع التنمية. وسيساعد هذا على حشد ١٪ من سوق رأس

وعن طريق الالتزام بتوفير الظروف الضرورية لنموذج العمل الجديد، تملك الدول الأعضاء فرصة تاريخية لجمع تريليون دولار أمريكي وضخها في قطاعات أهداف التنمية المستدامة الأساسية.

ويكتشف البنك الإسلامي للتنمية من خلال حشده للأموال من أسواق رأس المال فرصة ضخمة لتعزيز نقاط القوة الأساسية لديه من أجل مضاعفة تأثيره الإنمائي عن طريق تكوين تحالفات عالمية

المال العالمي الذي تحتاج الدول الأعضاء إليه من أجل الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

هناك حاجة لسياسات متجددة لضمان وجود بيئة تمكين قوية لممارسة الأعمال التجارية. وفي الوقت نفسه، يحتاج البنك الإسلامي للتنمية للتركيز على تمويله للصناعات التي تملك فيها الدول الأعضاء ميزة نسبية (تم توضيح ذلك من قبل)، وهو ما يسمح لها بالاندماج مع سلاسل القيمة العالمية بشكل أفضل.

يتعرف البنك الإسلامي للتنمية من خلال حشده للأموال من أسواق رأس المال على فرصة ضخمة لتعزيز نقاط القوة الأساسية لديه من أجل مضاعفة تأثيره الإنمائي عن طريق تكوين تحالفات عالمية. أولًا، سيلعب البنك دور الوسيط، من خلال حشد الموارد من مستثمري القطاع الخاص عن طريق سد فجوات الثقة. العامل الرئيسي الذي يعيق الاستثمار في الهياكل الأساسية طويل الأجل هو المخاطر المتوقعة في الدول الأعضاء. يعود هذا التوقع إلى عوامل مثل نقص المعرفة بالديناميكيات المحلية ومحدودية تفويضات الاستثمار. ومع ذلك، تشير التجارب إلى أن مستوى المخاطر في الهياكل الأساسية أكبر بطريقة هامشية فقط عن المعاملات القابلة للمقارنة في العالم المتقدم.

ثانيًا، يتم تقدير المساعدة الإنمائية الخاصة الحالية الواردة من ٢٤ دولةً بأقل من ٤٤،٦ مليار دولار أمريكي وهو ما يساوي أكثر من رُبع المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى الدول النامية. تشكل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أكبر موردين للمساعدات الإنمائية الخاصة والتي تساهم بما يصل إلى ٥٣٪ من إجمالي ٤٤،٦ مليار دولار أمريكي، بينما توفر الكيانات المؤسسية ٢٠٪ من الإجمالي، و١٦٪ من المؤسسات. هناك أمر جدير بالملاحظة وهو أن إيرادات بعض المنظمات غير الحكومية متعادلة مع الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول. توفر بعض المؤسسات أيضًا (مثل مؤسسة بيل وميلندا جيتس الخيرية) مساعدة

إنمائية خاصة أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية من الدانمرك وكوريا، ومساوية لسويسرا. وبالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الخاصة، يتم نقل ١٦٪ من المساعدات الرسمية من خلال المنظمات غير الحكومية.

يستلهم البنك الإسلامي للتنمية فكرة مساعدة الدول الأعضاء لتوفير الظروف الضرورية لجمع تريليون دولار أمريكي وضخها في قطاعات أهداف التنمية المستدامة الأساسية. ويوضح هذا مستوى وضعية واستراتيجية ونهج البنك، مع الوضع من بين أهدافه الأساسية تعظيم الموارد، المالية والعينية، التي يمكن استثمارها في اقتصاديات الدول الأعضاء. يشمل هذا الشكل ثلاثة مستويات من تجميع الموارد وهي التجميع المباشر وغير المباشر والمستحث.

التجميع المباشر

هذا هو تمويل البنك الإسلامي للتنمية، والتمويل المشترك والموارد التي يتم الاستفادة منها والاستثمارات الخاصة المحفزة التي تضاعف المشاريع الإنمائية وتلك الخاصة بالهياكل السياسية والصحة والتعليم. سيلعب البنك أيضًا دورًا في تعزيز الأسواق المالية من أجل زيادة حشد الموارد الداخلية التي يمكن أن تساهم في تحقيق هذه الاستثمارات. ويمكن القيام بذلك، ربما من خلال الإصلاحات الضريبية، ولكن تتلخص الفكرة في زيادة قدرة الدولة على حشد الموارد الداخلية. يشمل هذا أيضًا الموارد العينية مثل الملكية الفكرية الناتجة من خلال حشد جهود الجموع، وإنشاء وتحويل المعرفة والخدمات بتكلفة أقل من أسعارها في السوق مثلما هو الحال مع حملة العمى.

التجميع غير المباشر

الموارد غير المباشرة المشتقة من نهج البنك للاستفادة من رأس مال المخاطرة والتصنيع. عن طريق التركيز على الاستثمار المؤثر بالتنسيق مع القطاع الخاص من البداية، يضمن البنك الإسلامي للتنمية تدفق استثمارات خاصة كافية إلى صناديق رأس مال المخاطرة على المستوى الذي يتم تشغيل البنك عليه. يبني هذا النهج على حل الاختناقات في مجالات المعلومات والهياكل الأساسية ورأس المال البشري وكذلك التعامل مع حالات فشل السوق وعمليات التنسيق. يجب وجود

مستوى المخاطر في الهياكل الأساسية أكبر بطريقة هامشية فقط عن المعاملات القابلة للمقارنة في العالم المتقدم.

يبني هذا النهج على حل الاختناقات في مجالات المعلومات والهياكل الأساسية ورأس المال البشري وكذلك التعامل مع حالات فشل السوق وعمليات التنسيق

أسباب اقتصادية مقنعة للاعتقاد بأن القطاعات المتأثرة بهذه الاختناقات يمكن أن تزدهر.

التجميع المستحث

يمكن أن يركز البنك الإسلامي للتنمية على تلك القطاعات بنزعة أكبر من أجل الحصول على وفورات واستثمارات. سيرغب البنك في تفعيل حلقة مثمرة من استثمارات القطاع الخاص التي تؤدي إلى تصنيع وتحضر أكثر عمقًا، وللمعرفة وإنشاء الموارد التي يمكن تبدي آرائها في الاقتصاد. ولذلك، فإن التركيز على القطاعات التي يمكن أن تنتج مستويات عالية من إضافة القيمة سيؤدي بصورة ثابتة إلى معدل أعلى للاستثمار وبالتالي يتم نقل مزيد من الموارد مرة أخرى إلى الاقتصاد.

دعم ٥ صناعات على الصعيد العالمي

عن طريق الاستفادة من موارد الدول الأعضاء الطبيعية وميزاتها النسبية الأصلية يمكننا قيادة عملية تغيير هيكلي نحو التنافسية العالمية بما يتماشى مع الهدف رقم ٩ من أهداف التنمية المستدامة. سيتم إدارة هذا التغيير من منظور يتطلع للأمام من أجل تحقيق مستويات الصناعة ٤,٠ الخاصة بالإنتاجية والابتكار عبر سلاسل القيمة. يحتل البنك الإسلامي للتنمية مكانة جيدة تتيح له الاستفادة من الاستثمارات الخاصة في خمس صناعات هي: الأغذية والأعمال التجارية الزراعية؛ والمنسوجات والألبسة والجلديات والأحذية؛ والبترول والبتروكيماويات، والإنشاءات؛ والتمويل الإسلامي.

الأغذية والأعمال التجارية الزراعية

تمتد سلسلة القيمة الخاصة بهذه الصناعة من الزراعة وتربية الماشية لتصل إلى الاستهلاك النهائي للمنتجات. تشمل السلسلة نطاق واسع من الجهات الفاعلة والصناعات التي تضم المزارعين؛ وموردي الماكينات الزراعية والبذور والمواد الكيميائية والأمصال؛ والخبرة في مجال صحة الحيوان؛ وموفري البيانات الخاصة بالزراعة الدقيقة؛ وتغليف الأغذية.

> ولذلك فمن المهم بدرجة كبير للغاية القيام بالتدخلات في المشهد العام للتكنولوجيا المتغيرة المستخدمة في إنتاج الأغذية.

عمليات الأغذية الزراعية هي الوسائل المستخدمة بواسطة الأعمال التجارية الزراعية لتحويل المنتجات الغذائية من كونها حيوانات مثل البقر والدجاج، ومن النباتات مثل الحبوب، إلى أغذية مصنعة وجاهزة للاستخدام البشري. وعلاوة على إنتاج الأغذية الزراعية، تشمل الأعمال التجارية الزراعية تحويل محاصيل الزراعة ومصائد السمك والغابات إلى منتجات غير غذائية مثل الوقود الحيوي والمواد الحيوية والتكنولوجيا الحيوية الصناعية وبناء على الاتجاهات السائدة الحالية، من المتوقع أن يزيد الطلب على السعرات الحرارية بنسبة ٧٠٪ بينما سيزيد الطلب الناجم عن الاستهلاك البشري والأعلاف الحيوانية بنسبة ١٠٠٪ على الأقل بحلول سنة ٢٠٥٠.[١]

من أجل تحديد الاتجاه الذي تسير فيه الأعمال التجارية الزراعية، ثمة حاجة إلى فهم عميق للأمور الجغرافية وكذلك لسلاسل القيمة المعقدة، بدءا من المدخلات مرورًا بالإنتاج والمعالجة وانتهاءً بالبيع بالتجزئة. يتمثل التحدي الرئيسي على مستوى العالم في أن مؤسسات القطاع الخاص التي تستطيع توفير استثمارات أجنبية مباشرة لا تدرك بشكل كامل جغرافية مناطق الأعمال التجارية الزراعية الأكثر جذبًا، والتي يوجد بعضها في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

يجب مراعاة المخاوف المتزايدة المتعلقة بتدهور الظروف البيئية للأراضي الزراعية، علاوة على النمو السكاني، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تناقص الأراضي الزراعية المتاحة كما أن تغير المناخ سيكون له تأثير في هذا الصدد. كما تعتبر الهندسة الحيوية أيضًا من بين المخاوف الكبيرة على صناعة ما زالت تعتمد على طرق عتيقة وغير فعالة لزراعة المحاصيل. ولذلك فمن المهم بدرجة كبير للغاية القيام بالتدخلات في المشهد العام للتكنولوجيا المتغيرة المستخدمة في إنتاج الأغذية.

ولذلك فالأمر المشجع هو أن اللحوم والنباتات يتم تغذيتها وزراعتها في المختبرات، وفي حالة تبسيط

الحقول الخصبة في أذربيجان. يتمثل التحدي الرئيسي على مستوى العالم في أن مؤسسات القطاع الخاص التي تستطيع توفير استثمارات أجنبية مباشرة لا تدرك بشكل كامل جغرافية مناطق الأعمال التجارية الزراعية الأكثر جذبًا

تمثل سلسلة القيمة الخاصة بتصدير المانجو التي تستهدف الأسواق الأوروبية إمكانيات ذات قيمة مضافة أعلى للمزارعين المحليين

دراسة حالة

تصدير المانجو من مالي:

يبلغ إجمالي الإنتاج السنوي للمانجو في مالي ٦٥٠٠٠ طن في المتوسط، ويتم استهلاك نسبة كبيرة منه محليًا. وعلى الرغم من أن سلسلة القيمة الخاصة بتصدير المانجو التي تستهدف الأسواق الأوروبية تمثل إمكانيات ذات قيمة مضافة أعلى للمزارعين المحليين، توجد عوائق متعددة تتعلق بالوصول إلى الأسواق الأوروبية وذلك بسبب قيود تتعلق بالجودة. تتيح الشهادات التي يتم الحصول عليها وفقًا للمعايير العالمية المتعارف عليها للمزارعين والمصدّرين الوصول إلى هذه الأسواق، كما تتيح لهم وبصفة خاصة، فرصة الحصول على أسعار أعلى لمنتجاتهم. من أجل الوصول إلى المعايير المطلوبة للحصول على الشهادات، توجد حاجة للتعاون عن قرب بين منتجي المانجو (نطاق صغير) ومصنعي المانجو (نطاق أكبر) والمصدّرين وبخاصةً عندما يتعلق الأمر بتداول المعلومات.

أقامت مجموعة تضم ١٥٠ مزارعًا للمانجو من حوض سيكاسو شراكة مع ثلاثة من كبار مصنعي المانجو (المانجو المجفف والعصائر) ومصدّر للمانجو الطازج (Agrumes et Oléagineux du Mali – A.O.M) من أجل الحصول على الشهادات الخاصة بمعايير دولية متنوعة (Tesco وBSCI وAlbert Heijng وGlobalGAP والمنتجات العضوية). ومن خلال توجيه وتدريب منتجي المانجو ووكلاء ضمان الجودة وعن طريق تسهيل عملية التدقيق الرسمية، تمكنت الشركة المصدّرة A.O.M و١٥٠ من منتجي المانجو المهتمين بالأمر من الحصول على حالة الشهادة. ونتيجة لذلك، تم منحهم صلاحية الوصول إلى الأسواق الأوروبية.

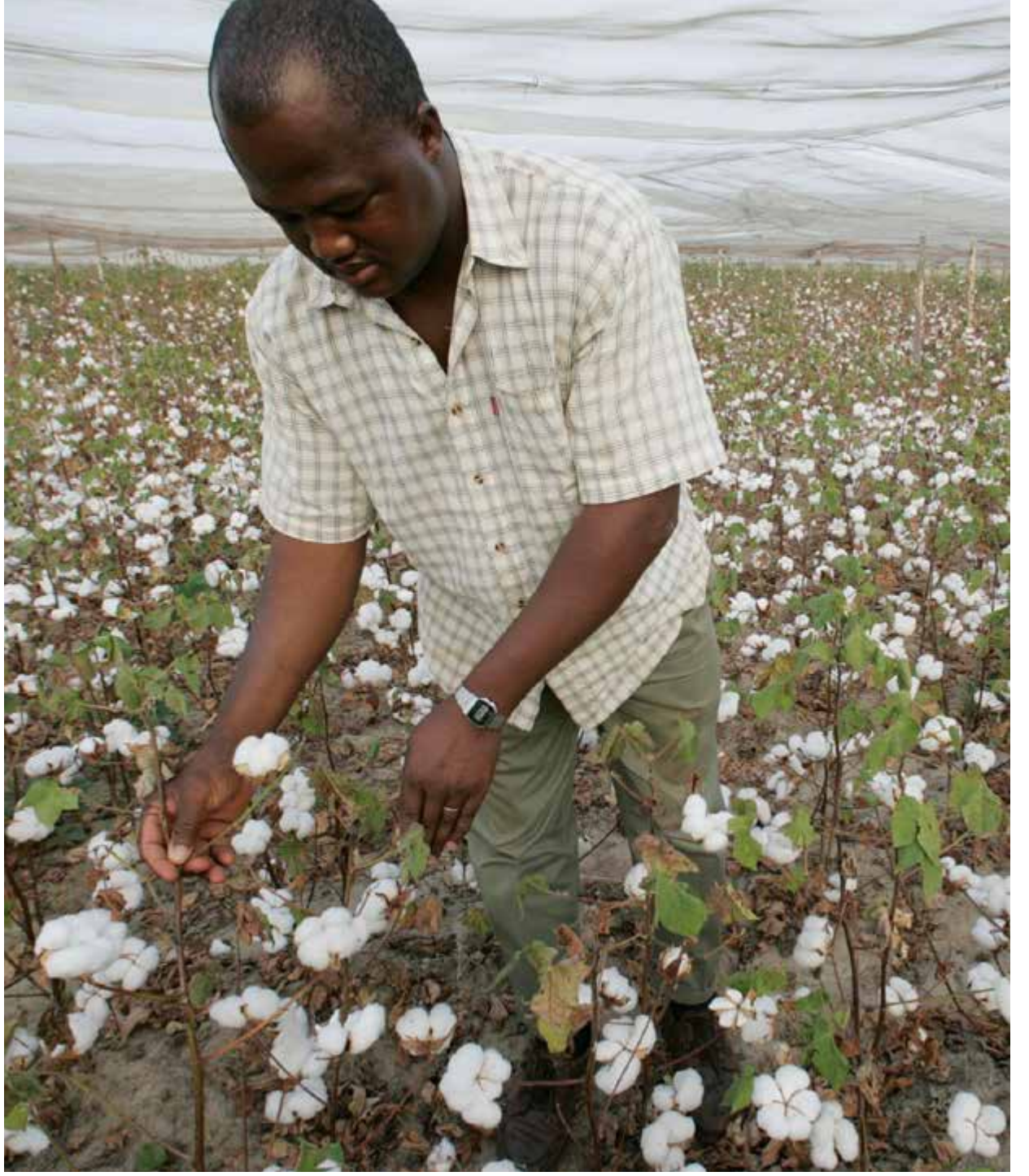

فني زراعة من بوركينا فاسو يفحص القطن المعدل وراثيًا. وفي حالة تبسيط هذه التكنولوجيا ودمجها في الطرق العادية، فإنها يمكن أن تؤدي لإحداث نقلة كبيرة في الأساليب المستخدمة بواسطة الأعمال التجارية الزراعية.

هذه التكنولوجيا ودمجها في الطرق العادية، يمكن أن تؤدي لإحداث نقلة كبيرة في الأساليب المستخدمة بواسطة الأعمال التجارية الزراعية. أولًا، يمكن أن تساعد التكنولوجيا في تعزيز التغذية الشخصية، وبالتالي يصبح من الممكن إنتاج الغذاء في المنزل. ثانيًا، ستساعد هذه النقلة إلى فك لغز مفهوم الأغذية المستنبتة، وهو الأمر الضروري إذا كانت البشرية ترغب في تلبية احتياجاتها المتزايدة. عن طريق مساندة هذه الصناعة، يمكن تخفيف عبء تلبية الطلب بالكامل، وكلما أمكن ذلك، سيتم مقاطعة الاتجاه الحالي عن طريق تقديم حلول إنمائية غير تقليدية لزيادة الكفاءة والإنتاجية.

يمكن أن تساعد التكنولوجيا في تعزيز التغذية الشخصية، وبالتالي يصبح من الممكن إنتاج الغذاء في المنزل.

دراسة حالة

إتاحة وصول صغار المزارعين في نيجيريا لتكنولوجيا المعلومات

تملك نيجيريا، وهي أكبر ثاني اقتصاد في قارة أفريقيا، حوالي ٣٠ مليون من صغار المزارعين الذين يوفرون ٩٥٪ من الإنتاج الزراعي للدولة. بسبب نقص المعلومات الفعالة وخدمات الإرشاد الزراعي، لا يستطيع معظم المزارعين الوصول إلى معلومات دقيقة والتي تشمل تنبؤات الطقس، وبيانات الإمداد، وأسعار المنتجات والأسواق

وبما أن الهواتف المحمولة منتشرة بالفعل على نطاق واسع في المناطق الريفية في نيجيريا، أثبتت تطبيقات الهواتف المحمولة أنها طريقة موفرة للتكاليف لنشر المعلومات وتوصيلها إلى المزارعين. ويمكن اعتبار التطبيقات RiceAdvice وMaizeAdvice، التي تم تطويرهما بواسطة مبادرة الأرز الأفريقي (ARI) والمعهد الدولي للزراعة المدارية (IITA) وتنبؤات الطقس ISKA القائمة على خدمة الرسائل القصيرة، من بين الأمثلة الجيدة لهذه التطبيقات. وبعد قيام أكثر من ٢٥٠٠ مزارع باختبار التطبيقات في مشاريع تجريبية، يقوم الآن المعهد الدولي للزراعة المدارية بتعزيز استخدام التطبيقات بطريقة فعالة وقد وصلت إلى أيدي ١٠،٠٠٠ مزارع حتى الآن. ويمكن نشر مثل هذه الحلول المبتكرة بين مزارعي

تستثمر الشركات الخاصة الناشئة وكذلك معاهد الأبحاث الدولية في حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجهة للمزارعين في نيجيريا وفي القارة الأفريقية بأكملها

وبما أن الهواتف المحمولة منتشرة بالفعل على نطاق واسع في المناطق الريفية في نيجيريا، أثبتت تطبيقات الهواتف المحمولة جدواها في خفض التكاليف لنشر المعلومات وإيصالها إلى المزارعين

يتم الآن تعزيز استخدام التطبيقات بطريقة فعالة وقد وصلت إلى أيدي ١٠٠٠٠ مزارع حتى الآن

الدول الأفريقية الأخرى بسهولة عن طريق الشبكة الدولية لمبادرة الأرز الأفريقي والمعهد الدولي للزراعة المدارية.

ومع ذلك، يحتاج المزارعون إلى التدريب والتوجيه كي يتمكنوا من استخدام التطبيقات بطرقة فعالة. يتم عمل ذلك من خلال برامج التنمية الزراعية (ADP) كجزء من خدمات الإرشاد الزراعي العامة في كل ولاية من ولايات نيجيريا الفيدرالية. يجب إعداد الروابط بين مجموعات المزارعين والخدمات البحثية لضبط المعلومات وفقًا لاحتياجات المزارع وبما يتماشى مع أحدث النتائج التي توصلت إليها الأبحاث في مجال الزراعة.

توجد فرصة أيضًا لتحسين قابلية استخدام التطبيقات، على سبيل المثال عن طريق دمج مقاطع فيديو لرسوم متحركة ثلاثية الأبعاد لتوضيح الممارسات الزراعية الجيدة. ويمكن أن يتم على المدى الطويل نشر حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجهة للزارعة (ICT4Ag) في الدول الأفريقية الأخرى لتمكين كل مزارع يملك حيازة صغيرة أن يكون عضوًا يقف على قدم المساواة مع جميع أعضاء المجتمع الرقمي في جميع أنحاء العالم.

دراسة حالة

إنتاج الأغذية العضوية في قيرغيزستان

ساعد انضمام قيرغيزستان إلى الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية (EEU) في سنة ٢٠١٥ على تعزيز صادرات الدولة الزراعية والغذائية إلى الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد. ومع ذلك، تتطلب العضوية في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية أيضًا إجراء تحسينات قوية في مجالات سلامة الغذاء وضمان جودته للاستفادة من إمكانات النمو الناتجة عن فرص التصدير الموسعة.

من المحتمل أن تزيد المنافسة في المستقبل بالنسبة لمعظم السلع الزراعية، ليس فقط من دول الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ولكن أيضًا من الدول المجاورة مثل الصين وأوزبكستان وطاجيكستان.

واستجابة لهذه التحديات، تقوم قيرغيزيا في الوقت الحالي بتقوية قدرتها التنافسية في مجال المنتجات العضوية حيث تستفيد البلاد أيضًا من بيئتها غير الملوثة نسبيًا. يحصل المزارعون ومصنعو الغذاء في قيرغيزيا على حد سواء على المشورة عن كيفية تطوير سلاسل قيمة للمنتجات العضوية من خلال تقديم وتسهيل الحصول على الاعتمادات والشهادات المتعلقة بالمنتجات العضوية. وتشمل الأمثلة على ذلك المشمش المجفف أو المربى المصنوعة من التوت البري. تدعم الحكومة القيرغيزية المنتجات العضوية كما ،ها تبنت في سنة ٢٠١٣ خطة العمل الوطنية للمنتجات العضوية القيرغيزية (KONAP). كما تدعم أيضًا تأسيس اتحاد حركات الزراعة باستخدام الأسمدة العضوية (Bio-KG).

في هذه المرحلة، يتم الحصول على أسعار مميزة للمنتجات العضوية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بصورة رئيسية. كما تخطط جمهورية قيرغيزيا أيضًا لفتح أسواق تصديرية جديدة في روسيا والشرق الأوسط ولتقوية السوق المحلي من أجل منتجات الأغذية العضوية المعتمدة.

وتشدد قيرغيزيا على مسألة الأسواق المتخصصة التي يمكن أن تقدم خدماتها فيها بسبب تمتعها بميزات نسبية

تخطط جمهورية قيرغيزيا لفتح أسواق تصديرية جديدة في روسيا والشرق الأوسط وتقوية السوق المحلي من أجل منتجات الأغذية العضوية المعتمدة.

تتلقى مجموعات الشباب المهتمين تدريبًا في مدارس تدريب المزارعين ويتم تقديم مجموعة بدء العمل الخاصة بأدوات الزراعة، وبذور محسنة، ومعدات معالجة محاصيل الحصاد

دراسة حالة

إعادة تأهيل مزارع البن والكاكاو في سيراليون

حوالي ثُلث سكان سيراليون من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٥ عامًا من بينهم ٦٣٪ يعانون من نقص فرص العمل وصعوبة الحصول على دخل. في الأحياء الشرقية لمنطقتي كونو وكايلاهون، يوجد أكثر من ١٠٠،٠٠٠ هكتار (فدان) تغطيها مزارع الكاكاو والبن التي ينتج عنها محصول أقل كثيرا من القدرة المفترضة لها، أو التي تم إهمالها أثناء الحرب الأهلية. وتنفذ الحكومة الوطنية برنامجا بالتعاون مع المانحين الدوليين لدعم الشباب من الأماكن الريفية ليصبحوا مزارعين للبن والكاكاو.

تتلقى مجموعات الشباب المهتمين تدريبًا في مدارس تدريب المزارعين ويتم تقديم مجموعة بدء العمل التي تضم أدوات الزراعة، وبذور محسنة، ومعدات معالجة محاصيل الحصاد يتم إعداد خدمات الإرشاد الزراعي الخاصة من أجل توفير التدريب والنصيحة الفنية بطريقة مستدامة إلى شباب المزارعين.

هناك ميزة كبيرة يتمتع بها محصولا الكاكاو والبن في سيراليون لكونهما يعتمدان على الأسمدة العضوية تلقائيا، كما يقوم الإنتاج على أصناف وأنواع قديمة. أحد الأمثلة على أنواع القهوة واسمه *كوفي ستينوفيلا* متوطن في سيراليون ويطلبه بشدة زارعو البن ومحبو القهوة من جميع أنحاء العالم والذين يهتمون بالقهوة المميزة بعيدًا عن نطاق البن العربي (الأرابيكا)/بن الروبوستا واسع الانتشار.

يمكن للبنك الإسلامي للتنمية جلب الاستثمار في الاقتصاد الأزرق إلى تلك الدول التي يتم استبعادها حاليًا من المبادرات الاستثمارية

الاستثمار في الاقتصاد الأزرق

تمثل الخدمات اللوجستية البحرية والشحن التي تحمل ٩٠٪ من التجارة العالمية والمحيطات حجر الزاوية للاقتصاد العالمي[١]، حيث تساهم بنحو ٢٫٥ تريليون دولار أمريكي[٢]. وتوفر مجموعة من السلع الأساسية للحياة البشرية، بما في ذلك الأسماك والهيدروكربونات والمعادن.

ومع ذلك، فإن القطاع البحري يواجه مشاكل متزايدة. يتسبب تغير المناخ في تقويض صحة المحيطات بجانب التأثيرات على العديد من النظم الإيكولوجية بسبب ارتفاع درجات حرارة المحيطات، في حين أن تحمض المحيطات والقمامة البلاستيكية في المحيطات تشكلان مصدر قلق كبير. وإدراكا من الأمم المتحدة لضخامة هذه التحديات، أنشأت أول مبعوث خاص للمحيط على الإطلاق.

هذه قضايا مهمة للعديد من الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، ٨٥٪ منها لديها سواحل على المحيط أو البحار الداخلية.[٣] في سياق تزايد مستوى الأزمة التي من المحتمل أن تواجهها هذه الدول أو قد تواجهها بالفعل، يستكشف البنك سوق الاستثمار البحري، بهدف إنشاء صندوق للاستثمار البحري في نهاية المطاف. الهدف من ذلك هو تلبية الاحتياجات المحددة بين تلك الدول الأعضاء التي تقع في المناطق الساحلية المتأثرة بالتعرض للآثار الضارة.

من خلال صناديق الاستثمار البحري هذه، يمكن للدول الأعضاء أن تستثمر في كل من المشروعات البحرية الكبيرة والصغيرة باستخدام التمويل الإسلامي. مع حمل العلامة التجارية "بناء قاعدة الاقتصاد الأزرق" وعلى غرار جزء منها في صندوق التحول، ستكون عالمية في الطموح والوصول، وتعمل عبر محفظة البنك الإسلامي للتنمية بأكملها مع التركيز بشكل خاص على المراكز الأقل نموًا. وسوف تستثمر في مجموعة من أنشطة الاقتصاد الأزرق، بما في ذلك الأحياء المائية والمأكولات البحرية، والخدمات اللوجستية البحرية، والطاقة البحرية، والعلوم البحرية، والسياحة.

ستكون هناك حاجة لرأس مال كبير لمعالجة هذه المشكلات ولتكيف صناعات المحيطات حتى تعمل بشكل أكثر فعالية. في حين أن الصناعات البحرية لا تزال تعاني من نقص رأس المال بسبب المخاطر المتصورة من قبل المستثمرين التجاريين والافتقار إلى الأدوات المالية المستهدفة، يمكن أن توفر هذه المنصة فرصة للبنك الإسلامي للتنمية لتوفير القيادة للمستثمرين الجدد في هذا القطاع.

حتى اليوم، ركزت صناديق الاستثمار التي تستهدف الاقتصاد الأزرق على الدول المتقدمة، وبدرجة أقل، على الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط. يمكن للبنك الإسلامي للتنمية استخدام مهمته للحد من الفقر لجلب الاقتصاد الأزرق إلى الاستثمار في تلك الدول التي تم إهمالها. لتمكين هذه الاقتصادات من مواجهة التحديات البحرية، سيقوم البنك بنشر مجموعة كاملة من الخدمات من جميع إدارات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وذلك من خلال الشراكة مع أصحاب المصلحة الخارجيين بما في ذلك المستثمرين المؤثرين والمؤسسات الخيرية والمستثمرين التجاريين.

> من خلال صناديق الاستثمار البحري هذه، يمكن للدول الأعضاء أن تستثمر في كل من المشروعات البحرية الكبيرة والصغيرة باستخدام التمويل الإسلامي

حقائق بحرية

- ٨٥٪ من دول البنك الإسلامي للتنمية تعتبر دول ساحلية.[٣]
- لدى جميع الدول البنك الإسلامي للتنمية مجتمعات على امتداد الأنهار والبحيرات.
- يعد الاستزراع المائي القطاع الأسرع نموًا في صناعة الأغذية.
- تبلغ مساهمة المحيطات في الاقتصاد العالمي حوالي ٢٫٥ تريليون دولار أمريكي.[٢]
- ٩٠٪ من مصايد الأسماك العالمية إما في طاقة التجديد أو ما يجاوزها.[١]
- توفر صناعة المأكولات البحرية العالمية ٣٥٠ مليون فرصة عمل[٤]، ١٠-١٢٪ من العمالة العالمية.[٥]
- يعتمد مليار شخص على الأسماك كمصدر رئيسي للبروتين في نظامهم الغذائي، ويعتمد ٣٫٢ مليار شخص على الأسماك لما لا يقل عن ٢٠٪ من استهلاكهم من البروتين الحيواني.[٦]
- يحمل الشحن ٩٠٪ من التجارة العالمية.[٧]

نسج النسيج القطنى على تقنية الدفع الهوائى (آير چيت) - التكنولوجيا التى لها عواقب اقتصادية بعيدة المدى بالنسبة للدول الأعضاء

المنسوجات والملابس والجلود والأحذية

يشمل قطاع المنسوجات والملابس والجلود والأحذية مراحل إنتاج مختلفة مثل معالجة المواد الخام وتصميم الملابس وتجميعها لتباع فى الأسواق العالمية. وقد ثبت أن هذا القطاع جزء لا يتجزأ من استراتيجيات النمو والتنمية للدول النامية، كما أنه يعد بداية نموذجية للخطوات الأولى لعملية التصنيع وذلك من خلال منح فرص عمل للمبتدئين من العمالة غير الماهرة. ومع التوسع فى الصناعة تتوفر قاعدة لتنمية رأس المال من أجل صناعات يغلب عليها الطابع التكنولوجى بصورة أكبر. هذا وتعد بعض الدول الأعضاء من كبار منتجى العالم فى صناعة المنسوجات مما يساهم فى دعم صادراتها وخلق فرص عمل كثيرة. وعلى هذا فإن أى اضطراب فى هذا القطاع سيكون له آثار اقتصادية مدمرة.

و مع تنامى الثورة الصناعية الرابعة (راجع صفحة ٢٠)، فإن الصناعة قد تواجه تحديات، حيث تتم الاستعاضة بالآلات عوضًا عن الوظائف التى تتطلب استخداما كثيفا للأيدى العاملة وبخاصة عندما توفر الأتمتة حلولا ذكية متطورة لعملية التصنيع والتى من شأنها أن تحل محل الوظائف الحالية بصورة هائلة.

إن ظهور تقنية النسج باستخدام الدفع الهوائى (آير چيت) أدت إلى زيادة سرعة عملية النسج بنسبة ١,٠٠٠٪

فعلى سبيل المثال نجد أن ظهور تكنولوجيا النسج باستخدام الدفع الهوائى (آير چيت) أدت إلى زيادة سرعة عملية النسج بنسبة ١,٠٠٠٪.[١]

ومن المتوقع أن تحدث تكنولوجيا النانو مزيدا من التحول فى الصناعة. حيث سيحقق علم النانو تطورا فى طريقة معالجة المواد مما يؤدى بدوره إلى تصميم مواد تتميز بالمتانة وخفة الوزن. وبالإضافة إلى هذا فإن تكنولوجيا النانو سوف تساعد على تحسين كفاءة الإنتاج وبخاصة فيما يتعلق بتوفير الطاقة.

لا شك أن المشهد العام لصناعة المنسوجات والملابس والجلود والأحذية يتغير بشكل سريع. وقد أصبحت الحماية من الآثار السلبية أمرا حتميا بالنسبة للدول الأعضاء والذى سيتطلب جهودا كبيرة فى مجال بناء القدرات من بعض الدول التى تمثل هذه الصناعة بها القطاع التجارى الرئيسى. ومن أجل تقديم قيمة مضافة عالية فإن مزيدا من المهندسين يتعين عليهم التدريب على التخصصات التقليدية مثل ميكانيكا المواد والديناميكا الحرارية، هذا إلى جانب التدريب على العلوم التقنية الحديثة مثل تلك التى تتعامل مع المواد المركبة.

أحذية تركية تصنع فى إسطنبول. تساعد تكنولوجيا النانو فى تحسين كفاءة الإنتاج وبخاصة فيما يتعلق بتوفير الطاقة.

وفي السنوات الأخيرة كانت هناك مبادرات من خلال مشاريع ناشئة محلية مبتكرة ومتخصصة في صناعة المنسوجات والأزياء

دراسة حالة

الروابط داخل صناعة النسيج الأردنية

يسهم قطاع المنسوجات بالأردن في النظام الاقتصادي للدولة من خلال أكثر من ٥٠,٠٠٠ عامل على مستوى القطاع على نطاق الدولة. ففي سنة ٢٠١٦ مثلت بنود الملابس ولوازمها، سواء المُحاكة منها أو المنسوجة، أعلى قيمة صادرات في اقتصاد الأردن بما يمثل ١,١٢٨,٠٥٨,٠٠٠ دولار أمريكي. حيث مثلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند والاتحاد الأوروبي الأسواق الرئيسية. كما أن هناك أيضا إمكانية لزيادة الصادرات وفتح أسواق جديدة.

وتعد عدم قدرة قطاع المنسوجات على جذب العمال المحليين أحد التحديات التي تواجه القطاع الآن. حيث يمثل الأردنيون ٣٠٪ فقط من القوى العاملة المحلية، بينما الباقي من المهاجرين.

وقد نشرت الحكومة برنامجًا من أجل تشجيع العاملين في قطاع المنسوجات وتحسين أوضاعهم. حيث يمثل برنامج "الأردن لعمل أفضل" عنصرا هاما في خطة العمل. والذي يركز، منذ تأسيسهسنة ٢٠٠٩، على استهداف الارتقاء الاجتماعي وتعزيز القدرة التنافسية لقطاع المنسوجات.

وفي السنوات الأخيرة كانت هناك مبادرات من خلال مشاريع ناشئة محلية مبتكرة ومتخصصة في صناعة المنسوجات والأزياء. حيث شددت "ديزاين" DeZain وهي حاضنة أعمال متخصصة في دعم المشاريع الناشئة بعُمان، على أهمية بناء قدرات المصممين الأردنيين ومنتجي المنسوجات ودعمهم.

وقد تم تطوير نهج متكامل من أجل توضيح وتشجيع الروابط بين التحديات التي تواجه إنتاج المنسوجات من جهة وبين تشجيع روح المبادرة داخل الصناعة من جهة أخرى. وذلك بهدف زيادة تبادل أفضل الممارسات من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر داخل الصناعة وتنويع الإنتاج المحلي.

وقد تم تطوير نهج متكامل من أجل توضيح وتشجيع الروابط بين التحديات التي تواجه إنتاج المنسوجات من جهة وبين تشجيع روح المبادرة داخل الصناعة من جهة أخرى

وحتى يتسنى للقطاع الاستمرار في دمج المهاجرين واللاجئين مع محاولة زيادة فرص العمل للأردنيين، فإن النهوض الاجتماعي في إطار سلاسل القيمة العالمية يعد معيارا أساسيا من أجل تعزيز حقوق العمال واستحقاقاتهم.

دراسة حالة

صناعة الكُرات المستخدمة في لعبة كرة القدم في باكستان

تعد مدينة سيالكوت بباكستان منتجا رئيسيا لكرات القدم المخيطة يدويا، بواقع ما يقرب من ١٣٠ شركة تقوم بتصنيع هذه الكرات لصالح جميع العلامات التجارية الكبيرة.[٢] ونظرا لأن كرة القدم لم تكن أبدا لعبة شعبية بباكستان، فإن وجود تجمع لتصنيع الكرات المستخدمة في لعبة كرة القدم قد يبدو حجة ضد نظرية تأثير السوق المحلية والتي تقضي بأن الدول تميل إلى تصدير المنتجات التي لها أسواق محلية كبيرة.

إلا أن أصول هذا التجمع الذي يعود إلى القرن التاسع عشر تشير إلى أن نظرية تأثير السوق المحلية تبدو أن لها أهمية، وقد ساهمت التأثيرات التكتلية والسياسة الصناعية في السابق كما ساهم في استمرار نمو هذا القطاع. وهذا يوضح أن عدم وجود مطلب محلي في الوقت الراهن لا يعد في حد ذاته حجة ضد نظرية تأثيرات السوق المحلية.

وهذا يتسق أيضا مع فكرة أن القرب من العميل النهائي يعد مفتاح نجاح عملية التصنيع في الدول النامية، على الأقل في المراحل الأولى منها.[٣]

انتاج الجلود في باكستان

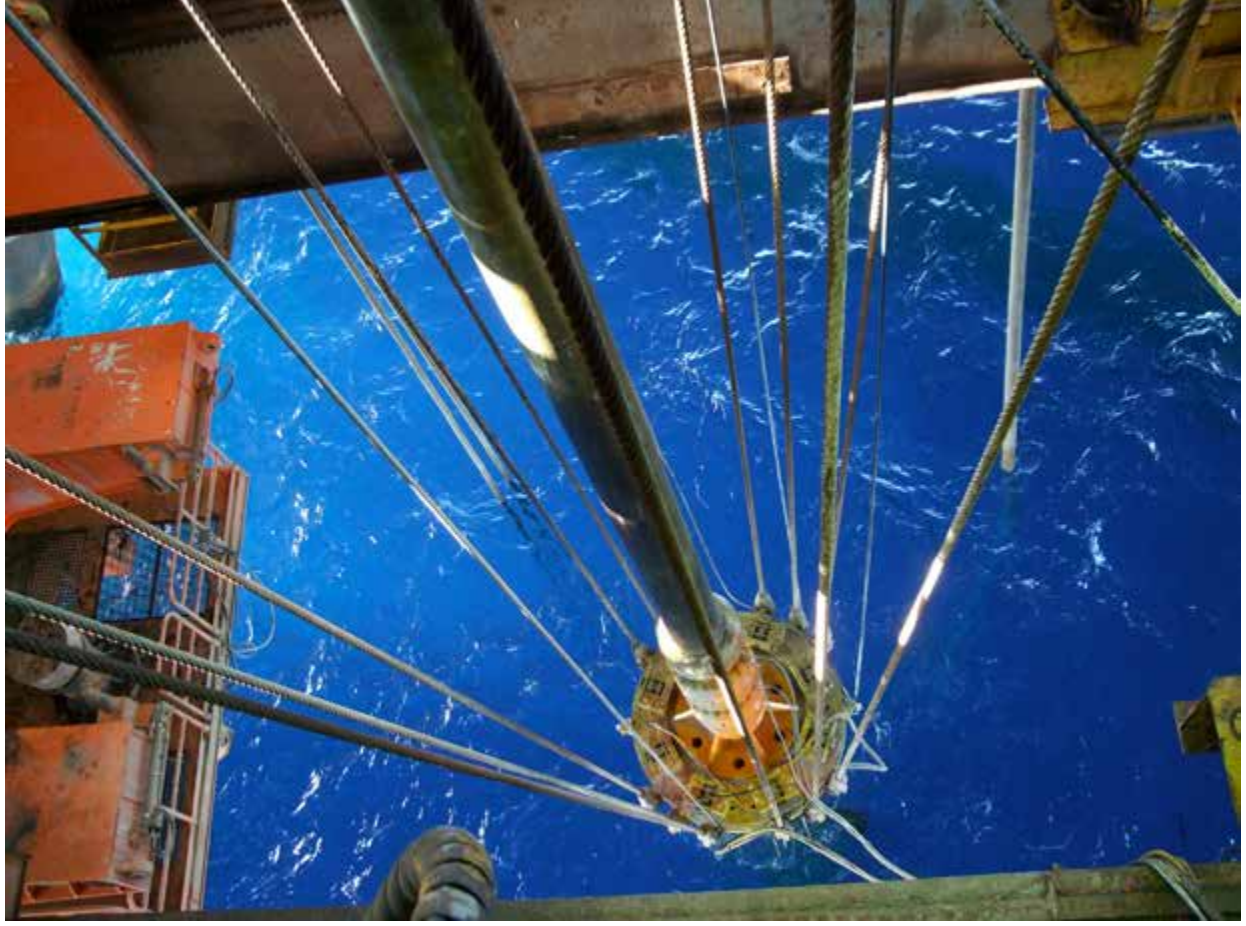

آلات الحفر تخرج من برج حفر شبه غاطس عن طريق فتحة مخصصة لذلك في هيكل السفينة. إذا اقترنت هذه التكنولوجيات بتغير المشهد العام للسوق، مثل ادراج تكنولوجيا البلاستيك الحيوي وعمليات الطباعة الثلاثية الأبعاد، فإن هذا سوف يدفع إلى تزايد الطلب على أنواع أكثر تخصصا من البلاستيك.

البترول والمواد الكيماوية

تمتد سلسلة القيمة في صناعة البترول من مرحلة الاستكشاف وحتى مرحلة بيع النفط الخام أو المنتجات البترولية أو كلاهما. ويشمل النطاق الواسع لخطوات التدخل كل من مراحل الإنتاج والتخزين والشحن وتكرير الموارد النفطية أو تحويلها إلى منتجات تستخدم في الصناعات أو يستعملها مستهلكو القطاع الخاص. وعلى هذا فإن حجم سوق البترول أكبر من حجم أسواق كل المعادن مجتمعة حيث يشمل زيت الوقود والبنزين النسبة الأكبر من المنتجات.

وتملك هذه الصناعة إمكانية خلق كم هائل من فرص العمل التي تحتاج إلى مجموعة كبيرة من الخبرات التي تتراوح ما بين الوظائف التي تتطلب مهارات عالية وصولا إلى تلك التي تتطلب عمالة كثيفة ذات مهارات منخفضة. ويعد هذا بصفة خاصة نقطة الجذب بالنسبة للدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية بما تملكه من نشاط اقتصادي متنوع. ونظرا لكون معظم الدول الأعضاء من منتجي البترول والكيماويات، من خلال خُمس فرص العمل المتعلقة بهذه الصناعات.

ويمكن تقسيم التكنولوجيات الجديدة التي من شأنها إحداث تغيير جذري في الصناعة إلى مجموعتين لكل منها تأثير مختلف. فمن ناحية نجد أن تكنولوجيات الحفر من شأنها زيادة امدادات النفط ستة أضعاف[1] مما يفرض ضغطا خافضا لأسعار خام البترول ويعني ضمنيا أن الاعتماد على مبيعات وتوزيع منتجات البترول الخام من أجل تمويل الميزانيات الوطنية للدول الأعضاء لم يعد مشكلة.

وبالتالي فإن عمليات التدخل التي يقوم بها البنك ينبغي أن توجه نحو دعم القدرات من أجل تطوير عمليات تنقيب واستخراج المنتجات البترولية وكذلك تطوير سلاسل الامداد البتروكيماوية – وخاصة فيما يتصل بالمراحل الأولى والنهائية من عملية التصنيع والتي تنطوي على الجزء الأكبر من القيمة المضافة. ويعد هذا أمرا جوهريا من شأنه أن يساعد الدول الأعضاء المنتجة للبترول على تنويع اقتصاداتها. وجعلها أكثر قدرة على مواجهة صدمات أسعار المنتجات البترولية عن طريق استحداث منتجات احتياطية.

وبالتالي فإن عمليات التدخل التي يقوم بها البنك ينبغي أن توجه نحو دعم القدرات من أجل تطوير عمليات تنقيب واستخراج المنتجات البترولية

إلى جانب البتروكيماويات، تشارك العديد من الدول الأعضاء في المنتجات التي تغذي قطاع الكيماويات الصناعية، حيث توفر المواد الخام والمنتجات المصنعة للاستخدامات الصناعية والزراعية والبستانية والمحلية والمستحضرات الصيدلانية. أهمية الصناعة لاقتصاد الدول الأعضاء أمر بديهي.

ومن ناحية أخرى فإن تكنولوجيات جديدة مثل عمليات التصنيع سوف تسمح باستخراج المنتجات البترولية بتكلفة أكثر تنافسية. وإذا ما اقترنت هذه التكنولوجيات بتغير المشهد العام للسوق، مثل ادراج تكنولوجيا البلاستيك الحيوي وعمليات الطباعة الثلاثية الأبعاد، فإن هذا سوف يدفع إلى زيادة الطلب على أنواع أكثر تخصصا من البلاستيك الحراري، بما في ذلك "متعدد حمض اللبنيك" (PLA) القابل للتحلل في الطبيعة.[2]

وعلى هذا فإنه يتعين أولا على الدول الأعضاء أن تعدل من مصادرها التكنولوجية حتى تظل قادرة على منافسة الأطراف العالمية الفاعلة. وثانيا أن تستغل الدول الأعضاء فرصة الزيادة المستقبلية في الطلب على أصناف أكثر تعقيدا من البلاستيك من أجل تعزيز سلاسل القيمة البترولية والبتروكيماوية الموجودة عندها بالفعل وأن تهيئ نفسها للحصول على هذه الأسواق الجديدة.

وعن طريق القيمة المضافة العالية لهذه الصناعات ذات التأثير الكبير سوف تصبح الدول الأعضاء قادرة على التحول من مجرد دول منتجة للنفط إلى مطورين للتكنولوجيا مع التنويع في الوقت ذاته في عدة خطوط إنتاج أخرى.

خط الأنابيب الجديد يخدم كل من جنوب السودان وأوغندا وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ويسهم بشكل إيجابي في الاقتصاد المحلي

دراسة حالة

بحث في جمهورية الكونغو الديمقراطية

نظرا لما يدفعه المستهلك الأفريقي من أثمان باهظة نظير الحصول على المنتجات البتروكيماوية التي تُستغل على أرضه، فقد أصبحت هناك حاجة ملحة لإنشاء صناعة بتروكيماوية في القارة من شأنها أن تضيف لها قيمة حقيقية. وكان هذا هو الغرض من وراء عملية تحقيق الهدف التي جرت في منطقة ألبرتين جرابن شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. والتي اشتملت على بحث ميداني ورسم خرائط ودراسات بشأن سلوك السكان وتجهيز تسجيلات ومحاضر مطابقة الإحداثيات الجغرافية وتحديد أنواع أو أبعاد البنية التحتية اللازمة وكذلك أنواع المعدات التي سيتم استخدامها. ومن أجل تحقيق كل هذا فقد تم تعيين موظفين محليين كمرحلة أولى بميزانية تقدر بنحو ٦٠,٠٠٠ دولار أمريكي. أما في المرحلة الثانية، أثناء حملات التنقيب السيزمي، فقد تم تنفيذ أعمال ضخمة بعدد أكبر من القوى العاملة وبميزانية تقدر بنحو ٢٧ مليون دولار أمريكي، خُصصت ١٠٪ منها لصالح السكان المحليين. ونتيجة لكل هذا تم الاتفاق على إنشاء خط أنابيب. وسوف يخدم خط الأنابيب كل من جنوب السودان وأوغندا وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ويساهم بشكل إيجابي في الاقتصاد المحلي. ونظرًا لأن إنشاء مثل هذه الصناعات يتطلب استثمارا ضخما، فإن حكومات دول المنطقة المختلفة يمكن أن تبحث فكرة التسعير عند تحديد أسعار الوقود، والذي سيترتب عليه نتائج إيجابية من خفض تدريجي لواردات المنتجات المكررة وكذلك مشتقات البترول.

الزيادة المستقبلية في الطلب على أصناف من البلاستيك أكثر تعقيدًا قد يكون فرصة للدول الأعضاء لتعزيز سلاسل القيمة البترولية والبتروكيماوية الموجودة عندها بالفعل ولتهيئة نفسها من أجل الحصول على هذه الأسواق الجديدة

دراسة حالة

نحو تحقيق الاستدامة في المالديف

استطاعت المالديف خلال السنوات الأربعين الأخيرة أن تضاعف حجم اقتصادها. وخلال العشرين سنة الأخيرة، وصل معدل النمو إلى ٧٪ سنويا. ويرجع هذا النمو الثابت إلى زيادة نشاط السياحة التي تمثل اليوم ٢٨٪ من اجمالي الناتج المحلي.

إلا أن السياحة تعد صناعة مؤثرة تتطلب تمكينا في قدرة الخدمات وخدمات المرافق العامة. وتعتمد إمدادات الطاقة في المالديف بنسبة كبيرة على الوقود الأحفوري المستورد. وقد وصلت تكلفة الطاقة مؤخرًا إلى ١٨٪ من اجمالي الناتج المحلي. وعلى المستوى القومي، يمثل أمن الطاقة ٤٠ مليون دولار أمريكي؛ أما على المستوى المحلي فقد يؤدي نقص إمدادات الطاقة المناسبة والرخيصة إلى إعاقة الحياة اليومية في بعض الجزر الأكثر بعدًا.

كان للنمو الاقتصادي القائم على السياحة تكلفة باهظة، وسلبيات ملموسة مما استدعى الحاجة إلى توفير خدمات مستدامة

تشمل المزايا الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عن طريق إزاحة أربعين ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا

وقد أظهرت الدراسات في سنة ٢٠١٥ أن من السهل الاستثمار في محطة لتوليد الطاقة الشمسية (الكهروضوئية) لإنتاج ٢٥ ميجاوات بسعة تخزين قدرها ٨ ميجاوات، وكذلك ٤٤ محطة حديثة لتوليد الطاقة تعمل بالديزل، وذلك من خلال أنظمة أرضية أو أخرى على أسطح المباني في ١٦٦ جزيرة من إجمالي ١٩٤ موجودة في الأرخبيل. ويمكن إيجاز فوائد تلك الاستثمارات فيما يلي:

- الحد من الاستهلاك العام للطاقة عن طريق تقليل الخسائر وخفض الواردات من الطاقة
- تعزيز أمن الطاقة وإمكانية الاعتماد عليها
- بناء قدرات جديدة داخل المرفقين المحليين (شركة الكهرباء الحكومية STELCO وشركة المرافق العامة (FENAKA).
- خلق فرص عمل جديدة في خدمات التشغيل والصيانة داخل مرافق توليد الطاقة الكهربائية والشبكات
- المساهمة في رسم صورة لصناعة السياحة أكثر مراعاة للبيئة
- الحد من انبعاثات ثاني كسيد الكربون عن طريق إزاحة ٤٠,٠٠٠ طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا

دراسة حالة

فوائد الربط الكهربائي في نيجيريا

تتمتع نيجيريا بوفرة في الموارد الطبيعية مثل الغاز والنفط ويمكن لصناعة الطاقة أن تلعب دورا حيويا في اقتصادها القومي. ولكن نجد، في الوقت ذاته، دولا مجاورة مثل بنين والنيجر وتوجو تعتمد بشكل أساسي على واردات الطاقة. حيث يضطر المشغلون المحليون إلى اللجوء إلى الوسائل باهظة الثمن مثل مولدات الديزل لسد العجز بها.

ومن ثم فإن انشاء مشروع مجمع غرب افريقيا للطاقة سيسهم في حل هذه المشكلة الإقليمية حيث سيتم الربط الكهربائي بين الدول الأعضاء مثل نيجيريا وبنين والنيجر وتوجو وغيرها من أجل تبادل الطاقة الكهربائية.

ويجري مشروع مجمع غرب افريقيا للطاقة الآن استكمال أعمال الربط حتى يتسنى إرسال الطاقة الكهربائية عبر الحدود. حيث بدأ بالفعل تداول نحو ٧٪ من الطاقة الكهربائية في المنطقة بين عشرة دول تم الربط بينها بالفعل.

وتُقدر الفائدة الاقتصادية لهذا المشروع ما بين ٥-٨ مليار دولار أمريكي سنويا.[٣] حيث تأتي تلك الفائدة من انخفاض تكاليف التشغيل وكذلك انخفاض تكلفة الشبكات. وهذا التكامل من شأنه أن يعزز إمكانية الاعتماد على الامدادات وجعل الكهرباء في المتناول وذلك عن طريق إتاحة الفرصة لكل الدول للاستفادة من الموارد المتاحة الأقل تكلفة.

غير أن نظام الطاقة في مجمله سيكون أيضا أكثر صلابة وذلك من خلال تعويض لفترات نقص الطاقة غير المتوقعة بشكل أسهل. كما أن السوق الضخم الذي خلقه هذا التكامل بين تلك الدول وغيرها من شأنه أن يجذب استثمارات القطاع الخاص في مجال توليد الطاقة.

كما أن هذا السوق المترابط للكهرباء، وما يترتب عليه من آثار، من شأنه أن يعم بالفائدة على بيئة الاستثمار في كل من بنين والنيجر وتوجو وغيرها من الدول التي سوف تستفيد من تلك الروابط ومن الإطار العام لمشروع مجمع غرب افريقيا للطاقة.

هذا السوق المترابط للكهرباء، وما يترتب عليه من آثار، من شأنه أن يعم بالفائدة على بيئة الاستثمار في كل من بِنين والنيجر

مشروع مجمع غرب افريقيا للطاقة يتيح للدول الأعضاء مثل نيجيريا وبنين والنيجر وتوجو تبادل الكهرباء فيما بينها

جسر ليكي إيكوي، نيجيريا. وتُستخدم التكنولوجيات الحديثة من أمثلة البيانات الضخمة وانترنت الأشياء على نطاق واسع في مشاريع البنية التحتية الجديدة وقد سهلت هذه التكنولوجيات عملية الربط بين مطوري أصول البنية التحتية المختلفة وبين مستخدميها مما كان له الأثر في زيادة القدرة على إدارة مشاريع بنية تحتية على نحو أكثر استدامة

البناء والتشييد

تعد هذه الصناعة بالغة الأهمية حيث تسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي لأي دولة. كما أن واحد على عشرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يتمحور قطاع البناء والتشييد. ونظرا للارتباط الشديد بين هذا القطاع وغيره من القطاعات، فإنه يلعب دورا رائدا في عملية التعافي الاقتصادي لأي دولة. فضلا عن أن هذا القطاع يعد منبعًا لفرص العمل، حيث يمنح فرصًا لتوليد حوالي ٧٪ من فرص العمل على مستوى العالم. وبحلول سنة ٢٠٣٠ سوف يمثل قطاع البناء والتشييد ١٤،٧٪ من الناتج الاقتصادي العالمي.[1] ونظرا لخبرة البنك الإسلامي للتنمية في مشاريع البنية التحتية، فإن هناك العديد من الفرص التي يمكن من خلالها تقديم الدعم بطرق غير تقليدية لصالح قطاع البناء والبنية التحتية من أجل أعمال التنمية. فعلى سبيل المثال يمكن للبنك، ضمن جهات أخرى، تعبئة أموال الزكاة والوقف من أجل دعم مشروعات البنية التحتية الاجتماعية والصغيرة.

كما أن واحد على عشرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يتمحور قطاع البناء والتشييد. ونظرا للارتباط الشديد بين هذا القطاع وغيره من القطاعات، فإنه يلعب دورا رائدا في عملية التعافي الاقتصادي لأي دولة

كما أن هناك أيضا فرصة هائلة لقطاع البناء والتشييد ضمن الاقتصاد المشترك. حيث يمكن أن تتضمن المبادرات الجديدة والمبتكرة "انترنت الأشياء" (IoT)، وهي عبارة عن نشاط قائم على مشروع للبنية التحتية والذي يتيح الحصول على السلع والخدمات وتوفيرها ومشاركتها، الأمر الذي أصبح سهلا من خلال منصات مجتمعية على شبكة الانترنت. وتُستخدم التكنولوجيات الحديثة من أمثلة البيانات الضخمة وانترنت الأشياء على نطاق واسع في مشاريع البنية التحتية الجديدة وقد سهلت هذه التكنولوجيات عملية الربط بين مطوري أصول البنية التحتية المختلفة وبين مستخدميها مما كان له الأثر في زيادة القدرة على إدارة مشاريع بنية تحتية على نحو أكثر استدامة.

يعد قطاع البناء والتشييد قطاعًا حيويًا لرخاء أي دولة، كما يعد ضروريًا لتطوير البنية التحتية الخاصة بخدمات الصحة والمواصلات والتعليم. فالبنايات والطرق جيدة البناء تخلق بيئة صحية للعمل ومن ثم تؤدي إلى رفع الإنتاجية، والأهم من ذلك، المرونة للقوى العاملة.

دراسة حالة

صناعة الأخشاب في حوض الكونغو

تغطي غابات حوض الكونغو ٢٤٣ مليون هكتارا (فدان) وتعد مستودعا عالميا للموارد الخشبية والتنوع البيولوجي، إلا أن امكانياتها الاقتصادية لم تستغل بعد بالقدر الكافي نظرا لوجود مجموعة من العوائق الجغرافية واللوجستية والسياسية.

وهناك يوجد قطاعان للأعمال يعملان جنبا إلى جنب: قطاع عصري تقوده شركات أجنبية على اتصال جيد بسلاسل القيمة العالمية وتقوم بتصدير منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة للأسواق الأوروبية والآسيوية، وفي الوقت ذاته يوجد قطاع غير رسمي يعمل على تجهيز منتجات خشبية منخفضة الجودة للأسواق المحلية.

وقد يتيح إنشاء سوق إقليمي حقيقي يدمج الأسواق المحلية الصغيرة عن طريق بنية تحتية وبيئة أعمال تجارية زيادة قدرات التصنيع المحلية، مع زيادة حصة المنتجات المحلية في الأسواق المحلية، بالإضافة إلى زيادة الأخشاب المجهزة محليا في صادرات المنطقة.

ويتطلب الأمر اتخاذ بعض الإجراءات في مجالات البنية التحتية وبيئة الأعمال التجارية والتدريب المهني، ضمن أمور أخرى، بالإضافة إلى التزام سياسي قوي من

فضلا عن أن قطاع البناء والتشييد يعد منبعًا لفرص العمل، حيث يمنح فرصًا لتوليد حوالي ٧٪ من فرص العمل على مستوى العالم

إن الإمكانات الاقتصادية لحوض الكونغو غير مستغلة نظرا لوجود مجموعة من العوائق الجغرافية واللوجستية والسياسية.

السلطات المحلية. فجميع دول حوض الكونغو أعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا (الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا) وتحكمهم بالفعل لوائح مشتركة. ومن الممكن أيضًا أخذ في الاعتبار إمكانية تطبيق قواعد حماية الغابات (مجلس رعاية الغابات FSC) وخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في الدول النامية (REDD+).

وقد يؤدي التزام أحد الجهات المانحة الكبرى إلى تحقيق تقدم ملموس، وبخاصة إذا ما عملت تلك الجهة بشكل منظم ومتسق ومحكم.

وسوف توجه الجهود، كخطوة أولى، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار منطقة حوض الكونغو حيث تتشابه المعوقات والتحديات والإمكانات. ثم يمكن أن يتسع النطاق سريعا ليشمل المستوى الإقليمي من أجل النهوض بنهج إقليمي للارتقاء بسلاسل القيمة العالمية على المستوى الاقتصادي.

دراسة حالة

نظام البناء الصناعي في ماليزيا

نظام البناء الصناعي (IBS) هو الوصف المحلي لأسلوب في البناء يستخدم عمليات الأتمتة والمكونات سابقة التجهيز والمعالجة الآلية في إطار صناعة البناء والتشييد بماليزيا، حيث أن المكونات المستخدمة في إطار نظام البناء الصناعي (IBS) يتم تصنيعها بعيدا عن موقع العمل وتتطلب فقط عملا إضافيا بسيطا داخل الموقع، مما يعني فترات انجاز أسرع وانتاجية أكبر واهدار أقل للموارد وانخفاض في معدل الحوادث وتخفيض تكاليف البناء بوجه عام لصالح الصناعة، كما أنه يمكن مراقبة الجودة بدقة ووضع معايير موحدة لها نظرا لأن العناصر يتم اعدادها خصيصا وفقا للاحتياجات الصحيحة مما يقلل العيوب. وبناء على هذا نجد أن المشاريع كثيرة التكرار ترفع من فعالية التكاليف نظرا لأن المكونات عالية الجودة تتم محاكاتها مرات عديدة مما يخفض من سعر الوحدة.

إن الحلول التي يقدمها نظام البناء الصناعي للمقاولين قد استُخدمت في ماليزيا على مدار نصف قرن، فكل من محطة كوالالمبور المركزية للسكك الحديدية ومنظومة خطوط السكك الحديدية الخفيفة (LRT) ومطار كوالالمبور الدولي كلها تم تنفيذها باستخدام المكونات سابقة التجهيز، كما استُخدم أيضًا الأسلوب ذاته في الأذرع الفولاذية والأرضية الخشبية في عملية بناء برجي بتروناس التوأم في كوالالمبور. حيث كان البرجان هما أطول بنائين في العالم وقت افتتاحهما، وهو الأمر الذي أعطى دفعة قوية لنظام البناء الصناعي الذي ذاع صيته بين شركات التنمية العقارية.

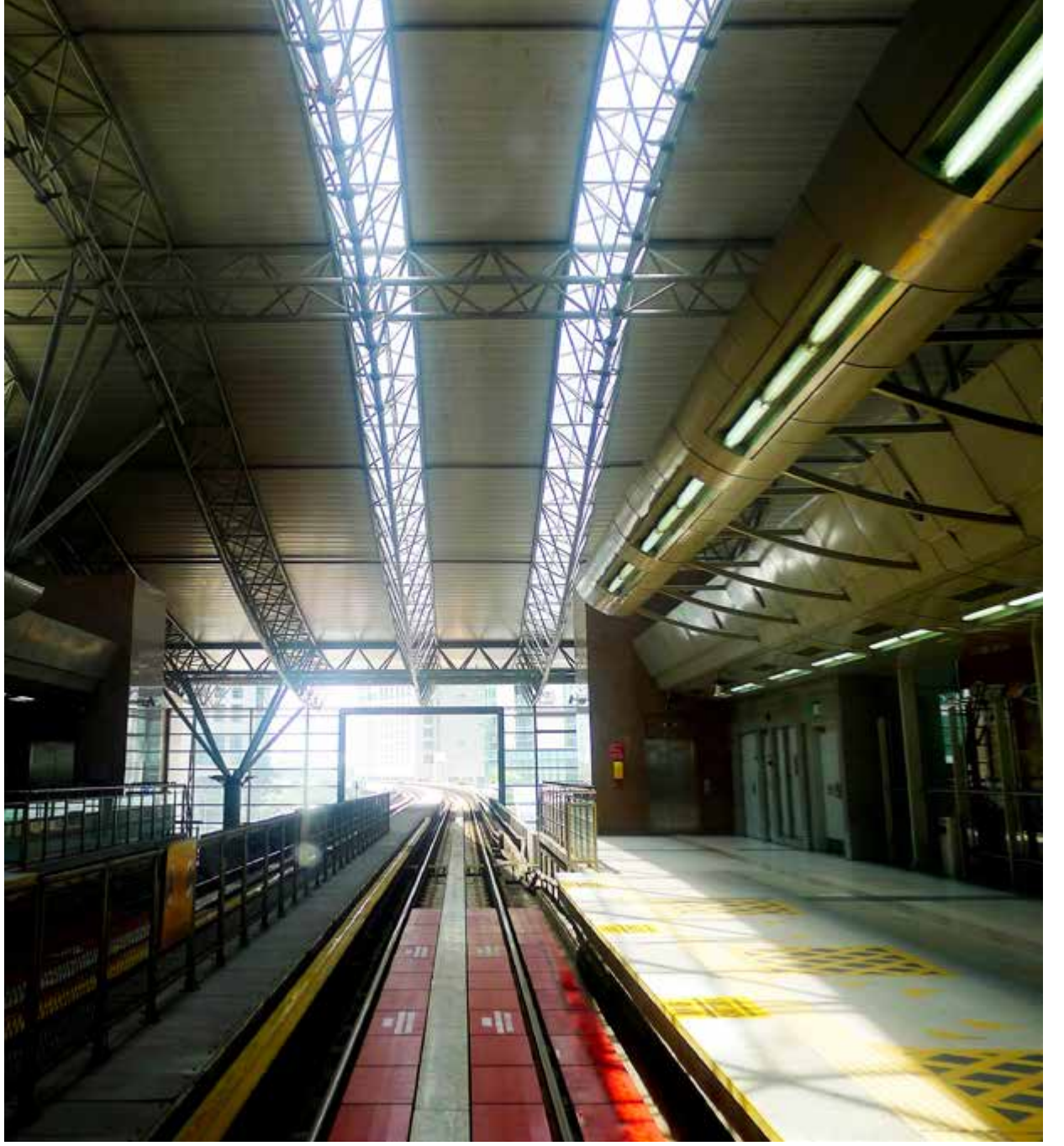

تم بناء المحطة المركزية، كوالا لمبور، باستخدام نظام البناء الصناعي في ماليزيا

كما تم أيضًا رصد وفورات في التكاليف من نظام البناء الصناعي. وتعني عملية صب الخرسانة مسبقا خارج الموقع التركيب بشكل أسرع وخفض تكاليف العمالة. وهذا يؤدي لتقليل الوقت المستغرق بسبب سوء الأحوال الجوية حيث يقضي العمال وقتًا أقل في التعرض للعناصر داخل الموقع. كما تعمل بيئة المصنع الخاضعة للرقابة على تقليل الهدر ما يؤدي لخفض تكاليف المواد، كما تسمح بمراقبة استخدام الطاقة عن كثب بصورة أكبر. وإذا ما وضعت هذه الأمور مجتمعة، خصوصاً عند بناء عدد ضخم من البنايات ، يمكن أن تُوفر الكثير من التكاليف.

لقد كان الدافع المتنامي لنظام البناء الصناعي في السنوات الأخيرة هو المطالبة بمزيد من مواد البناء الخضراء، مثل صناعة الإسمنت على سبيل المثال، التي تعد واحدا من أكبر مصادر انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

لقد كان الدافع المتنامي هو المطالبة بمزيد من مواد البناء الخضراء، مثل صناعة الإسمنت على سبيل المثال، التي تعد واحدة من أكبر مصادر انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

التمويل الإسلامي:

يؤكد التمويل الإسلامي على أهمية الأصول الملموسة التي تدعم الاقتصاد الحقيقي، ولا يشجع المغامرة والغرر. ويساعد هذان العاملان على تعزيز الاستقرار المالي بشكل أكبر، وقد تبين أنهما يمثلان أداة فعالة على الصعيد العالمي، مع إمكانية المساعدة في التصدي للتحدي المزدوج المتمثل في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

وسيكون التمويل الإسلامي أهم أداة لبنك التنمية الإسلامي لتغذية الصناعات وتشجيع إدراج القطاعات المحرومة من التمويل من أجل إطلاق العنان لقدرات الدول الأعضاء في البنك.

في السنوات الأخيرة، نما التمويل الإسلامي ليصل إلى ٢ تريليون دولار أمريكي من الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.[1] وقد كان يتزايد بشكل أسرع من الأصول المصرفية التقليدية ككل، مع زيادة سنوية نسبتها ١٢٪. وفي ظل وجود ١٤٪ فقط من المسلمين الذين يستخدمون البنوك، فإن الإمكانيات المستقبلية للتمويل الإسلامي تبدو واضحة.

تشمل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من القوى العاملة والمؤسسات في الدول الأعضاء. وقطاع التمويل الإسلامي مستعد للوفاء بإمكانياته الحقيقية في تلبية احتياجات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال النهج القائم على سلسلة القيمة. وقد أغفل التمويل التقليدي حتى الآن المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بسبب المخاطر العالية المتوقعة وانخفاض عائد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يرجع إلى الافتقار إلى البنية التحتية والوصول إلى الأسواق. ومن ثم، فإن الجمع بين المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ونهج التنمية القائم على سلسلة القيمة سيؤدي إلى فتح مصدر مستدام لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في إطار هذا المخطط، سيُصنّف أي فرد كرائد أعمال، وبالتالي سيشكل إضافة لقطاع الأعمال بدلا من العمل بمعزل عن الآخرين.

لتلبية احتياجات الأسواق على النحو الأمثل، يجب على البنوك الإسلامية أن تكون قادرة على تبني التغييرات التكنولوجية. هناك فرص للتمويل الإسلامي لدمج التطورات التكنولوجية في الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، مما يساعد على إنشاء مؤسسات مصرفية مربحة وموزعة ومتنوعة. إن نجاح منصات التمويل الجماعي هو علامة على أن منصة التكنولوجيا المالية يمكن أن تصبح المصدر الرئيسي للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسط.

يمكن للخدمات المالية الرقمية، مثل المحافظ النقالة أن تكون دافعاً لتحسين الوصول إلى الإدماج المالي الأساسي

دراسة حالة

الخدمات المالية الرقمية في الأردن

وفقاً للأرقام الرسمية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، يعيش أكثر من ٦٥٠،٠٠٠ لاجئ سوري مسجل في الأردن، غالبيتهم في المناطق الحضرية. يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تكون دافعاً لتحسين الوصول إلى الإدماج المالي الأساسي لهؤلاء اللاجئين، فضلًا عن ذوي الدخل المنخفض من الأردنيين.

يتطلب النجاح في نشر الخدمات الرقمية إنشاء إطار تنظيمي سليم لتهيئة المناخ المناسب للعمل. ولإتمام هذا الأمر، يجب أن تتيح إستراتيجية وطنية لمقدمي الخدمات المالية تطوير منتجات مالية رقمية مدفوعة بالطلب. وتحتاج المنتجات المخصصة إلى معالجة المشاكل مثل الوقت والتكلفة اللازمة لتحويل الأموال أو سداد الفواتير، أو التفضيل العالي لإجراء المعاملات في صورة نقدية وانخفاض مستويات محو الأمية المالية التي قد تؤدي إلى بطء الأخذ بهذه الخدمات. ومن الضروري أيضا تحسين الوعي المالي ومستويات محو الأمية المالية من خلال التدريب والحملات على الصعيد الوطني.

وبينما يستهدف تركيز الخدمات في الوقت الحالي المدفوعات، تكمن إمكانية عالية في تطور المعاملات عبر الحدود، مثل التحويلات. وكما سبق استكشافه في مراكز التمويل الإسلامي الأخرى التابعة لبنك التنمية الإسلامي، فإن المعاملات الرقمية على طول سلاسل القيمة المختلفة يمكن أن تؤدي أيضًا إلى التمكين الاقتصادي للمجموعة المستهدفة. وعلى وجه الخصوص، يمكن لأصحاب المشاريع الصغيرة أن يستفيدوا من انخفاض تكاليف المعاملات، فضلًا عن الدفع السريع والأكثر أماناً للخدمات، التي يمكن ترجمتها إلى إدارة الأموال بشكل أسهل.

> إن قطاع التمويل الإسلامي مستعد للوفاء بإمكانياته الحقيقية في تلبية احتياجات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال النهج القائم على سلسلة القيمة

دراسة حالة

تكافل - التأمين الإسلامي في إندونيسيا

يبلغ عدد سكان إندونيسيا أكثر من ٢٦٠ مليون نسمة، أكثر من ٨٥٪ منهم من المسلمين. كما أنها الدولة الإسلامية الأكثر تعدادًا للسكان في العالم.

حاليا، حوالي ٥٠٪ من السكان لديهم حساب بنكي رسمي، مقارنة بما يقدر بنحو ٣٥٪ في سنة ٢٠١٤. على مدى السنوات الخمس الماضية، كانت هناك بعض الجهود لإدخال خطط التأمين الجزئي مثل التأمين على الحياة والتأمين الصحي، ولكنها لا تزال غير قادرة على تلبية احتياجات المواطنين الأكثر عوزًا.

تنمو صناعة التأمين التكافلي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بمعدل أعلى بكثير، حيث بلغت ٢٦٪ في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، مقارنةً بصناعة التأمين على الحياة التقليدية التي حققت معدل نمو قدره ١٢٪. ومع ذلك، فإن توافر مجموعة المنتجات لأكثر المواطنين عوزًا (٨٠٪ من الإندونيسيين يعيشون على أقل من ٤،٥٠ دولار أمريكي في اليوم) لا يزال محدودًا، حيث إن منتجات التأمين التكافلي الشائعة لا يمكن تحملها.

وبهدف الوصول إلى المناطق الأكثر عوزًا من السكان، تم اتخاذ الإجراءات الضرورية على المستوى التنظيمي وتطوير المنتجات. وأيضاً اختيار قنوات توزيع مبتكرة ومحددة الهدف للوصول إلى العملاء المحتملين بما في ذلك في المناطق الريفية.

بهدف الوصول إلى المناطق الأكثر ضعفاً من السكان، تم اتخاذ الإجراءات الضرورية على المستوى التنظيمي وتطوير المنتجات

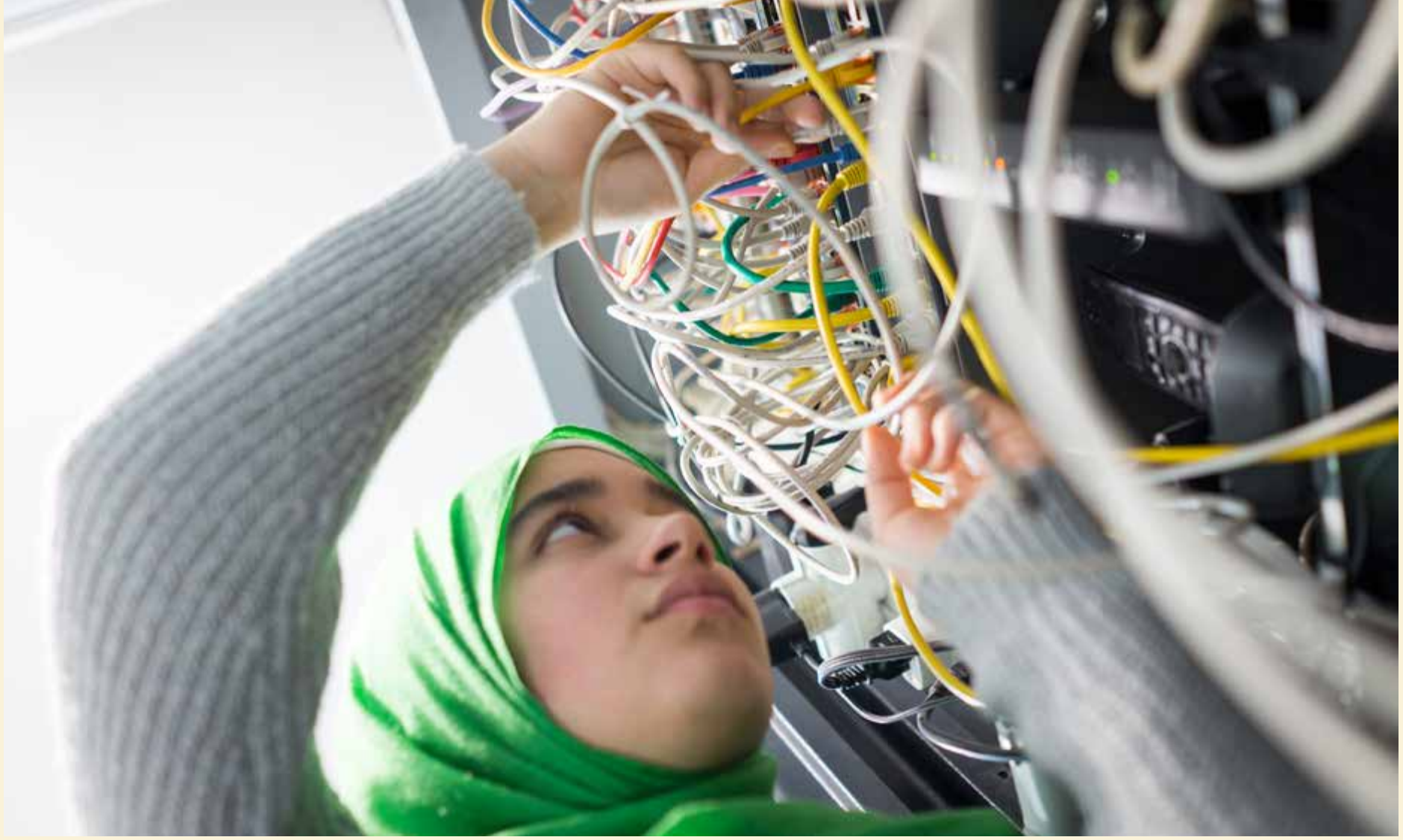

توجد فرص للتمويل الإسلامي لدمج التطورات التكنولوجية في الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، مما يساعد على إنشاء مؤسسات مصرفية مربحة وموزعة ومتنوعة

دراسة حالة

منتجات التمويل الإسلامي في اليمن

تأسس بنك الأمل سنة ٢٠٠٩، وهو أول بنك للتمويل

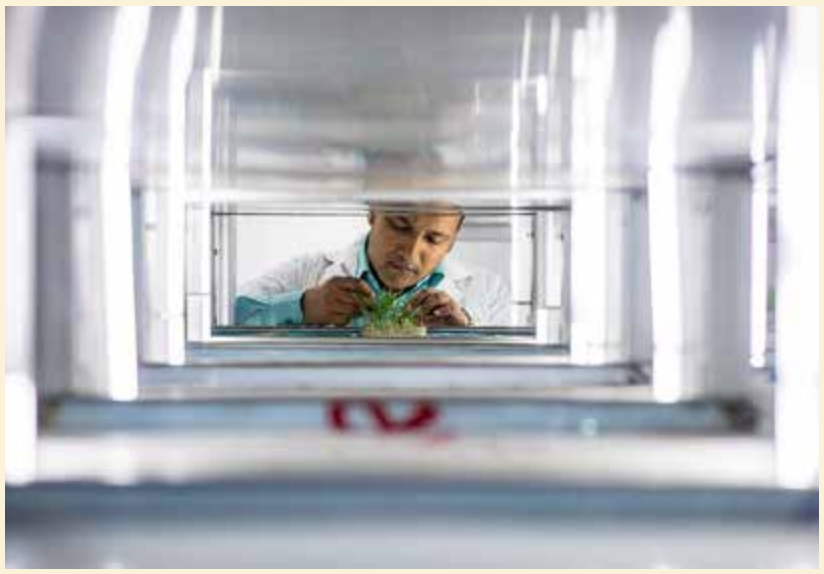

قد خُلقت نحو ٣,٧٠٠ فرصة عمل بشكل غير مباشر من خلال دعم أصحاب المشاريع متناهية الصغر

نما التمويل الإسلامي ليصل إلى ٢ تريليون دولار أمريكي من الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

البالغ الصغر في اليمن. وهو نتاج جهود الحكومة اليمنية وصندوق التنمية الخليجي العربي والقطاع الخاص لتقديم خدمات مالية شاملة لشريحة السكان الأشد فقرًا في اليمن.

في السنوات الخمس الأولى التي أعقبت إنشائه، قدم البنك أكثر من ٧,٦٧٠ من خدمات التمويل البالغ الصغر للمشروعات المتناهية الصغر، والتي بلغت حوالي ١,٥ مليون دولار أمريكي. وقد خُلقت نحو ٣٧٠٠ فرصة عمل بشكل غير مباشر من خلال دعم أصحاب المشاريع متناهية الصغر.

للحصول على تمويل من مستثمرين اجتماعيين بالقطاع الخاص، أنشأ البنك صندوق الأمل للاستثمار، وجميع معاملات الصندوق تقوم على أساس تعاليم ومبادئ الشريعة الإسلامية.

قُدم أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ ائتمان للتمويل متناهي الصغر من خلال ٤٠ فرعًا مصرفيًا، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الريفية.

ويُنّفذ البنك حالياً خطة طوارئ كما قام بتطوير حزمة من الخدمات المالية التي تستهدف تنفيذ برامج الإغاثة الإنسانية وتدابير العمالة المجتمعية.

توفير ١٠ ملايين فرصة عمل لائقة جديدة سنويًا

يتطلب

تلبية الأهداف التي حددتها أهداف التنمية المستدامة زيادة كبيرة في الإنتاجية، وريادة الأعمال والابتكار، الأمر الذي يتطلب درجة عالية من التكيف لدى جميع الدول الأعضاء. والشباب الحاليون - نتيجة لتضخم أعداد الشباب - يعدون الآن بتحقيق القدر اللازم من الطاقة التكيفية لدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في تحقيق الأهداف بنجاح.

من المحتمل أن يوفر السكان الشباب في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية مجموعة كبيرة تضم ١٠ مليون من الباحثين عن العمل ورواد الأعمال، سنوياً، ويمتلكون المواهب والطاقة والقدرة على التكيف اللازمة لدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في وقت التغيير الهيكلي والتحول في عصر أهداف التنمية المستدامة وما بعدها بما يتفق مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة.

لقد أطلق الاقتصاديون على هذه الفرصة التي أمكن تحقيقها من قبل السكان العاملين الأصغر سنا "عائدًا ديمغرافيًا"، حيث أن الوفرة النسبية للشباب في سن العمل يمكن أن تؤدي إلى زيادة المدخرات، وزيادة الإنتاجية، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي بشكل أكبر.[١] ومع ذلك، فإن قدرة الدول الأعضاء في استغلال هذه الفرصة بشكل حاسم يعتمد على استثماراتهم في خلق فرص العمل من خلال تحويل اقتصاداتهم بالإضافة إلى الاستثمار في رأس المال البشري، خاصة بين الشباب المستعدين لدخول سوق العمل. إذا كان سوق العمل غير قادر على استيعاب العمال الجدد، إما بسبب الإحجام عن تحويل الاقتصادات إلى خلق فرص عمل أو بسبب نقص الاستثمار في رأس المال البشري، فقد تتبدد فرصة هذا العائد الديموغرافي.[٢]

تشير التقديرات إلى أن تعداد السكان في الدول الأعضاء سيزيد بمقدار ٥٠٠ مليون نسمة على مدار ١٥ سنة، حيث قفز من ١,٧ مليار نسمة في سنة ٢٠١٥ إلى ٢,٢ مليار نسمة في سنة ٢٠٣٠. في هذه الأثناء، فإن السكان الشباب العاملين - الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٠ عامًا - سيمثلون الغالبية العظمى من الوافدين على القوى العاملة بمقدار ١٠٠ مليون شاب في الفترة بين سنتي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠. وبعبارة أخرى، سيزيد عدد السكان العاملين في هذه الفئة العمرية في الدول الأعضاء من ٢٦٪ إلى ٣٠٪ من فئة الشباب العاملين على مستوى العالم بين سنتي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠.

كما تشير التقديرات إلى أنه من الآن وحتى سنة ٢٠٣٠، سيحتاج الأمر إلى خلق ٤٠ مليون فرصة عمل عالميًا[٣] ، ووفقًا للتوجهات السكانية، سيكون ما بين ١٠ و١٢ مليونًا من بين هذه الوظائف ضمن الدول الأعضاء، وهو ما يصل إلى ١٣٠ إلى ١٦٠ مليون وظيفة مطلوبة بين الآن و٢٠٣٠.[٤]

> من الآن وحتى سنة ٢٠٣٠، سيحتاج الأمر إلى خلق ٤٠ مليون فرصة عمل عالميًا، ووفقًا للتوجهات الديموغرافية، سيكون ما بين ١٠ و١٢ مليونًا من بين هذه الوظائف ضمن الدول الأعضاء.

سيحدث حوالي ٨٠٪ من هذا النمو في المناطق الحضرية مما يؤدي إلى زيادة نسبة السكان الذين يعيشون في تلك المناطق من ٤٩٪ إلى ٥٦٪. ومن المتوقع زيادة تصل إلى ١٠ ٪ في التوسع الحضري في بعض الدول مثل ألبانيا وبوركينا فاسو وبنغلاديش وإندونيسيا ونيجيريا ومالي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفقر - الذي يُنظر إليه في الغالب على أنه ظاهرة ريفية - يتحول بشكل مطرد إلى المناطق الحضرية، لا سيما في أفريقيا حيث تتزامن الزيادة المطردة في نسبة سكان الحضر مع الركود أو حتى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

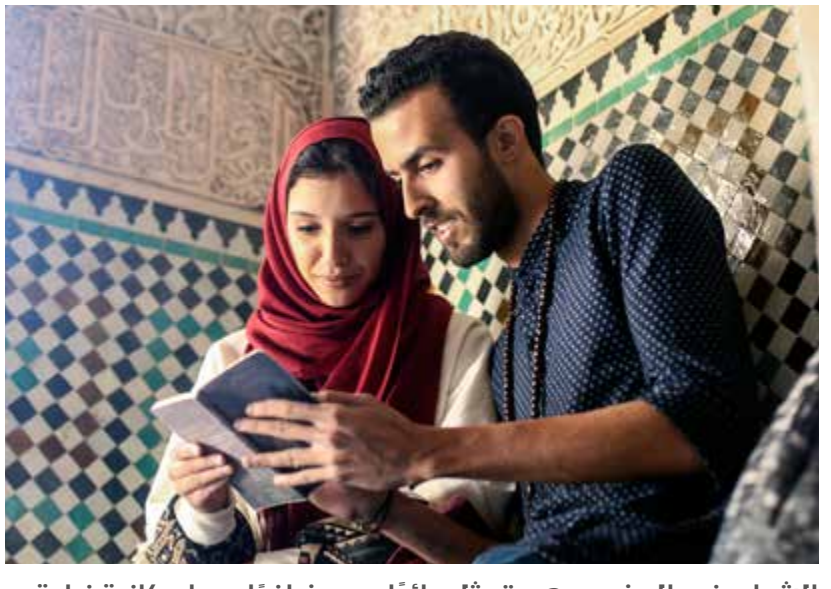

الشباب في المغرب وهي تمثل عائدًا ديموغرافيًا مع إمكانية زيادة المدخرات وزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي السريع

ويتعين على واضعي السياسات تصميم السياسات بعناية وإدخالها في حيز التنفيذ، ووضع الخطط التنموية لاستغلال الفرص فيما يتعلق بالتصنيع والتوسع الحضري والترابط التجاري المشترك بين الدول الأعضاء.

وسيؤدي تزايد أعداد الشباب والتوسع الحضري، مقترنا بالابتعاد عن نشاط التصنيع على نحو مبكر، إلى زيادة الفقر الحضري، وانخفاض مستوى المعيشة، في نهاية المطاف، مما يؤدي إلى زيادة حرمانهم من حق الاقتراع، كما سيصيب الظروف المعيشية بالهشاشة، فضلا عن ارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع معدل الجريمة. وقد تتلاقى هذه الاتجاهات لتشكل خطرا كبيرا على استقرار وأمن الدول، من خلال خلق اضطرابات مدنية وزيادة خطر انخراط للشباب في الأنشطة والصراعات المتعلقة بالإرهاب.

وهناك أيضًا بعد جنساني هام في المكون الشبابي يتمثل في نقص العمالة للمرأة في العديد من الدول الأعضاء، ما يجعلها فرصة ضائعة وعدم القدرة على الاستفادة من استغلال مكسب

غالباً ما تُستبعد الخريجات اللواتي يحاولن الحصول على وظائف أو درجات جامعية عُليا على أساس نوع الجنس، ذكر أم أنثى.

فالفقر يتحول بشكل مطرد إلى المناطق الحضرية، لا سيما في أفريقيا حيث تتزامن الزيادة المطردة في نسبة سكان الحضر مع الركود أو حتى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

سيحدث حوالي ٨٠٪ من هذا النمو في المناطق الحضرية مما يؤدي إلى زيادة نسبة السكان الذين يعيشون في تلك المناطق من ٤٩٪ إلى ٥٦٪.

ديموغرافي من نصف السكان من الشباب في القوة العاملة. ويحدث هذا على الرغم من أن النسبة المئوية للنساء العاملات في مجال الهندسة والعلوم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تماثل أو تزيد عن مثيلاتها في الدول الأكثر تقدمًا. وفي الواقع، تشكل النساء الشرق أوسطيات اللواتي يمارسن أنشطة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ٥٩٪ من إجمالي الطلاب المسجلين في علوم الكمبيوتر في المملكة العربية السعودية، في حين كان التحاق النساء في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ١٦٪ و١٤٪ على التوالي.[٥] ومع ذلك، فإن تسجيل المرأة في الهندسة والعلوم لا يؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة أو انخفاض بطالة الإناث بصورة تلقائية. كما أن النساء الخريجات اللاتي يحاولن الحصول على وظائف أو درجات جامعية غالباً ما يتم استبعادهن، وبالتالي يتم تهميشهن، ما يجعل فرصهن لبدء العمل الوظيفي أو البقاء في العمل أقل. وقليلات هن من استطعن الوصول إلى مناصب قيادية، ومن هنا تضيع فرصة مشاركة المرأة بشكل نشط في القوى العاملة.

فرصة توفير ٢٠٠,٠٠٠ وظيفة جديدة في المملكة العربية السعودية[1]

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تنويع اقتصادها، وهو ما يتطلب زيادة الإيرادات غير النفطية من ٤٤ مليار دولار إلى ٢٠٧ مليارات دولار. وقد بدأت البلاد رحلة لتحويل اقتصادها ليتماشى مع رؤية ٢٠٣٠، التي تضع أساسًا صلبًا للتنمية الشاملة.

فمن خلال استكشاف المناطق غير المستغلة في اقتصادها من خلال التخصص ونهج سلسلة القيمة السوقية، تستغل المملكة العربية السعودية الفرص في صناعتين تتميز بأفضلية نسبية واضحة. فقد تنمو الصناعات البتروكيماوية والبلاستيكية بفضل توسع البلاد في التكنولوجيا والابتكار في سلاسل القيمة المختارة، والتي تعد بإضافة ٢٠٠ مليار دولار إلى الصادرات غير النفطية وخلق ٢٠٠ ألف فرصة عمل بما يتماشى مع رؤية السعودية ٢٠٣٠.

وبالتركيز على الميزة النسبية التي تتمتع بها البلاد في الصناعات التي تستطيع بها تحقيق الريادة على مستوى العالم، فإنها تحقق أقصى استفادة من الطفرات التكنولوجية في مجال التكنولوجيا المتخصصة. وهذا بدوره سيسمح للبلاد بتنويع اقتصادها مع زيادة القيمة المضافة، وخلق فرص

> تسعى المملكة العربية السعودية إلى التنويع الاقتصادي، وهو ما يتطلب زيادة الإيرادات غير النفطية من ٤٤ مليار دولار إلى ٢٠٧ مليارات دولار

عمل جيدة وضرورية للتنمية الشاملة.

وفي الوقت الحالي، تمتلك المملكة العربية السعودية واحدة من أعلى قيمة لصادرات البلاستيك في العالم، حيث إن الغالبية العظمى من قيمة الصادرات في صورة مواد خام. يتركز الجزء الأكبر من الجهات الفاعلة في السوق لسلسة القيمة الخاصة بالبلاستيك في الجزء الخاص بمراحل التصنيع الأولى. فيما أن تعزيز الجزء الخاص بمراحل التصنيع النهائية يعد أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق إمكانات الصناعية للبلاستيك بشكل كامل في المملكة العربية السعودية من خلال الاستثمار في مشاريع لتصنيع منتجات البلاستيك المخصصة للمستهلك النهائي، بما في ذلك الأجهزة الطبية مثل المحاقن.

من المتوقع أن يترتب على الاستثمار المستهدف في صناعة الأجهزة الطبية تأثير غير مباشر على المنتجات الصيدلانية الأكثر تخصصًا، نظرًا لتوسيع وتعزيز الأبحاث والتطوير.

من المتوقع أن تشهد مبيعات صناعة الكيماويات العالمية نمواً كبيراً بين سنتي ٢٠١٨ و ٢٠٣٠ حيث تستحوذ البتروكيماويات على حوالي ٤٠٪ من السوق. تتمثل سلسلة القيمة الرئيسية لصناعة البتروكيماويات في المملكة العربية السعودية في إنتاج الأوليفينات مثل البروبيلين والميثانول والإثيلين، والتي تسهم بنسبة تصل إلى ٧٥٪ من إنتاج البتروكيماويات في البلاد. ولدى المملكة العربية السعودية الإمكانية لاستغلال نقص الاستثمار في المراحل النهائية للصناعات التحويلية الكيميائية، والذي يؤدي إلى خلق عدد كبير من فرص العمل المستدامة في مجال التصنيع في البلاد.

ومن المتوقع أن يصل حجم السوق إلى ٨٠٠ مليار دولار أمريكي في صناعة البلاستيك و ١,٣ تريليون دولار أمريكي في صناعة البتروكيماويات بحلول سنة ٢٠٣٠، وسيساعد التوسع والتخصص الأكبر في هذين المجالين المملكة العربية السعودية على الاستفادة من هذه الأسواق. إن توفر القوة في سلسلة القيمة بالمراحل الأولية من التصنيع لهاتين الصناعتين سيضيف قيمة مضافة كافية لقطاع المرحلة النهائية من التصنيع بسبب ميزة خفض التكلفة وتقليل الموارد. وفي الوقت ذاته، فإن توسيع نطاق سلسلة القيمة سيخلق فرص جيدة للعمل، خاصة في مجال البحث والتطوير.

وكنتيجة للتحول المقترح لسلسلتي القيمة، فمن المتوقع أن تزيد المملكة العربية السعودية من الصادرات غير النفطية بقيمة ٢٤٨ مليار دولار أمريكي وتخلق ٢٠٠,٠٠٠ فرصة عمل في حين تزيد الوظائف ذات الدخل المرتفع من ٢٣,٦٠٩ إلى ١١٤,٤٠٧ لكل من هذه الصناعات بحلول سنة ٢٠٣٠.

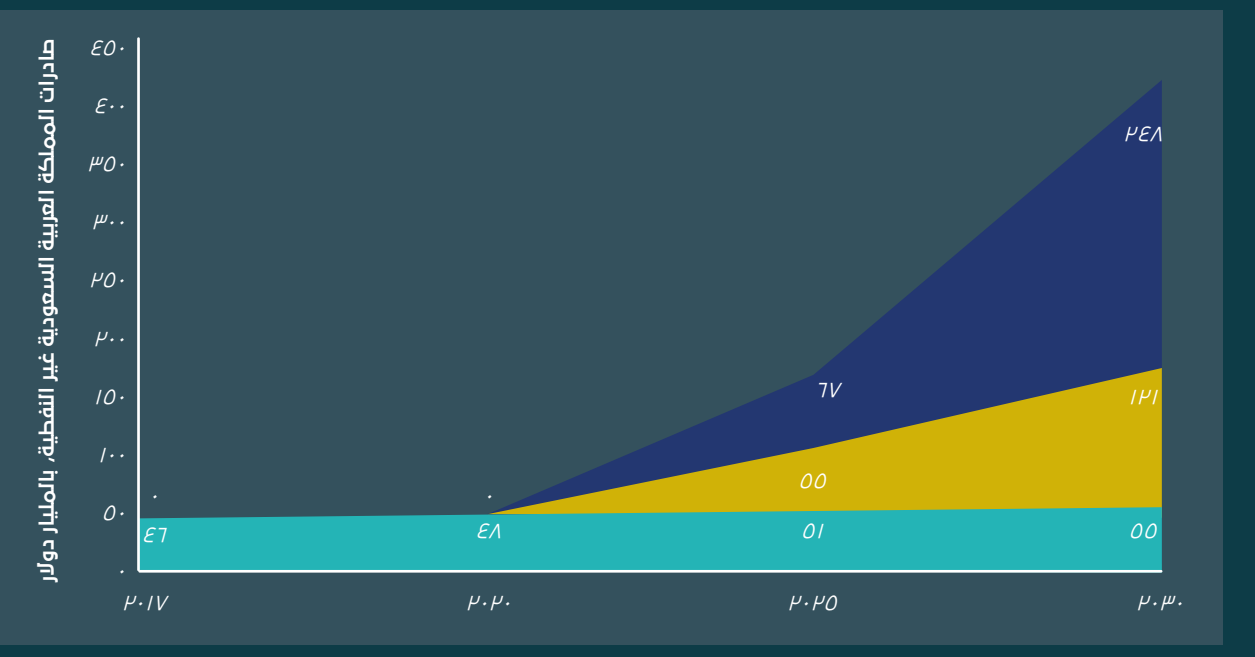

أثر التحول المقترح اثنان من سلاسل القيمة على الصادرات غير النفطية، بالمليار دولار[2]

برامج سلاسل القيمة "من البداية للنهاية" من الناحية العملية

يدعم البنك الإسلامي للتنمية الدول الأعضاء دائما في تحقيق التزاماتها تجاه أهداف التنمية المستدامة، وبدأ بالفعل نموذج التنمية الجديد للبنك إعطاء المزايا للمشروعات الرئيسية لدعم تحسين سلاسل القيمة لدى الدول الأعضاء المختارة. وتعد الغابون كدولة بغرب وسط أفريقيا مثالا حيّا لهذه العملية. يعتمد اقتصاد الجابون على صناعات المنغنيز والأخشاب، لذلك واجهت الغابون تحديات كبرى في سلاسل القيمة لكل من الصناعتين. وبناء على ذلك أجرى البنك تحليل معمق لكل واحدة من هذه الصناعات، تقضي إلى توصيات من شأنها أن تسمح للدولة بأن تتحرك بمزيد من السرعة والفعالية صوب أهدافها التنموية.

تطوير سلاسل القيمة للأخشاب بالغابون[1]

الأخشاب هي واحدة من أهم الصناعات التي تقود اقتصاد الغابون في غرب وسط أفريقيا. تغطي الغابات حوالي ٢٢ مليون هكتار (فدان) من البلاد، منها ١٢ مليون هكتار مخصصة لامتيازات إنتاج الأخشاب. وعلى الرغم من انخفاض إجمالي إنتاج الخشب لهذه الصناعة الموجهة للتصدير منذ سنة ٢٠٠٧، فقد زادت القيمة المضافة بتلك الصناعة بفضل الزيادة في حجم إنتاج الخشب المنشور، القشرة الخشبية والخشب الرقائقي.

ترتبط الغابون بصورة رئيسية بسلاسل القيمة العالمية (GVC) من خلال الصادرات فضلا عن استيراد بعض الماكينات لدعم الصناعة. فمنذ سنة ٢٠١٦، خضعت غالبية منتجات الأخشاب الخاصة بالدولة لعملية واحدة على الأقل من عمليات التحويل. ويعود الفضل في ذلك إلى الغابون في تغيير خطة العمل في هذه الصناعة. يعد الخشب المنشور من الصادرات الرئيسية على مستوى المنتج في البلاد حيث سجل نموا هائلا في الفترة بين ٢٠١٢ و٢٠١٦ والذي وصل إلى حوالي ٨٪ سنويا بقيمة صادرات بلغت حوالي ٣٢٢،٧ مليون دولار أمريكي.

ويعكس هذا الاتجاه في صادرات الأخشاب تغييرات في السياسات لتعزيز صناعة الخشب بالغابون. كان تطبيق قانون الغابات في سنة ٢٠٠١ أول خطوة تجاه القضاء على قطع الأشجار غير المشروع. وفي سنة ٢٠٠٩ فرضت الحكومة حظرًا على صادرات جذوع الشجر غير المجهزة، لتشجيع منتجات القيمة المضافة. أجبرت هذه السياسة الصناعة على الابتعاد عن أنشطة قطع الأشجار المربحة، لمزيد من السلاسل الفرعية التي تتسم بكثافة أكبر في رأس المال مثل الخشب المنشور، القشرة الخشبية والخشب الرقائقي. ويدل الانتعاش الذي شهدته قيمة الصادرات منذ سنة ٢٠١٢ على أن السياسة قد نجحت في تحقيق أهدافها.

> ومن الممكن أن تؤدي الفرصة المتاحة للتحسين على مدى طول سلاسل القيمة لتمكين صناعة الأخشاب من إيجاد منتجات ذات قيمة مضافة عالية ومن ثم خلق المزيد من فرص العمل المتطلبة للمهارات.

قدمت الغابون في أيلول / سبتمبر ٢٠١٨ سياسة تتطلب من كل أصحاب الامتيازات بالغابات الذين يعملون في الغابون الحصول على تصاريح من مجلس رعاية الغابات (FSC)، وهو نظام لإصدار شهادة دولية يضمن إدارة الغابات على نحو عادل اجتماعيا مستدام بيئيا وقادر على البقاء من الناحية الاقتصادية. إضافة إلى ذلك تعزز الشهادة إمكانية تسويق منتجات الأخشاب الغابونية بالأسواق الأجنبية.

يشير التحليل المبدئي لسلاسل القيمة العالمية (GVC) لصناعة الأخشاب بالغابون، الذي أجراه البنك الإسلامي للتنمية إلى وجود متسع لعمليات التحسين. حيث تتسم القيمة المضافة من هذه الصناعة في إجمالي الصادرات بارتفاع القيمة المضافة المحلية،

والمسألتان الرئيسيتان في هذا الشأن هما النقل من مواقع قطع الأخشاب إلى المصنع ومن المصنع إلى الميناء

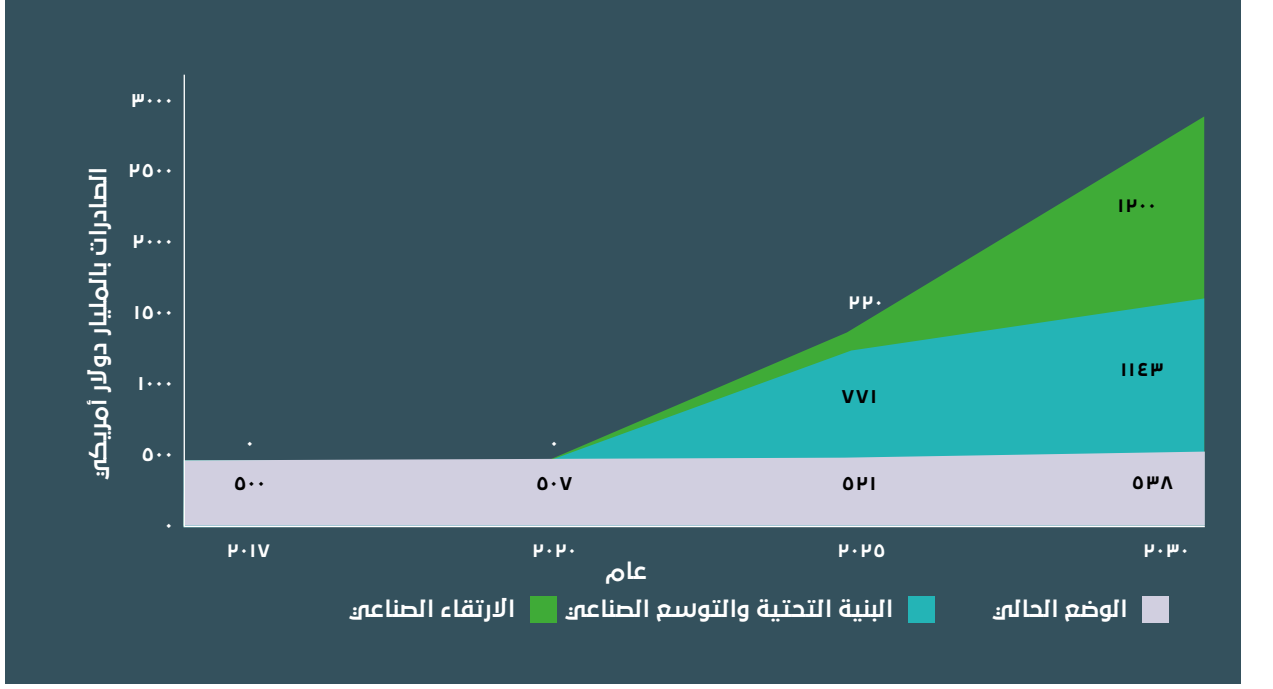

صادرات الأخشاب بملايين الدولارات الأمريكية بالتدخلات[٢]

وانخفاض القيمة المضافة الأجنبية واعتدال القيمة المضافة غير المباشرة. ويشير ذلك إلى أن هذه الصناعة ترتبط ارتباطا ضعيفا بسلاسل القيمة العالمية (GVC) ومن ثم فهناك فرص هائلة للنمو. كما أوضح التحليل انخفاض القدرات في مجال البحث والتطوير وفي سلاسل القيمة في المراحل النهائية من التصنيع. ومن الممكن أن تؤدي الفرصة المتاحة للتحسين على مدى طول سلاسل القيمة لتمكين صناعة الأخشاب من إيجاد منتجات ذات قيمة مضافة عالية ومن ثم خلق المزيد من فرص العمل المتطلبة للمهارات.

تمتلك الغابون إمكانيات عالية في اقتناء المواد الخام (عملية الحصاد) وعلى الرغم من وجود الموارد، السياسات والمهارات المطلوبة بالفعل. إلا أن هذه العملية لم تتطور إلى مستوى إمكانياتها الكاملة. ولاتزال المراحل الأولى من عملية التصنيع في مستوى بدائي للغاية، بينما تفتقر المراحل النهائية من التصنيع إلى القدرة على دخول سوق الصادرات.

فمن ناحية التوزيع والبيع، فقد ساهم تطوير البنية التحتية في تصدير المنتجات الخشبية للعالم. غير أنه، وطبقا لدراسة استقصائية لأغلبية شركات الأخشاب، لاتزال هناك العديد من المشكلات التي تؤخر الصادرات وتزيد التكاليف.

مواجهة التحديات

تكاليف اللوجستيات هي أحد أكبر القيود التي تعوق سلاسل قيمة الأخشاب (بنسبة حوالي ١٥-٢٥٪ من مجموع تكاليف الإنتاج). والمسألتان الرئيسيتان في هذا الشأن هما النقل من مواقع قطع الأخشاب إلى المصنع ومن المصنع إلى الميناء. وتنجم المشاكل أيضا من الطرق غير الممهدة التي تجعل المرور من خلالها يكاد يكون مستحيل في موسم الأمطار مما يجعل من الصعب التنبؤ بكمية أخشاب الإمداد بالأخشاب.

إضافة إلى ذلك تعزز الرخص الصادرة عن مجلس رعاية الغابات إمكانية تسويق منتجات الأخشاب الغابونية بالأسواق الأجنبية

تعزيز امكانات الغابون في سلسلة القيمة المضافة لصناعة المنغنيز[١]

وتعد الغابون من الدول التي لديها أكبر احتياطي من المنغنيز في العالم، وكانت المنتج والمصدر الرئيسي لهذا المعدن منذ مطلع فترة السينيات من القرن العشرين. زادت نسبة صادرات المنغنيز بمساهمة سنوية لصالح الاقتصاد قدرها ١،١بليون دولار أمريكي. ومع ذلك يكشف تحليل البنك الإسلامي للتنمية وجود متسع للنمو في مجالات مختلفة من الصناعة.

وثمة تحد آخر وهو تضارب المعلومات بين المشغلين والتي ينتج عنها التأخر في تجهيز السلع للتصدير نتيجة للافتقار للاتصالات الرقمية في تصفية السلع المصدرة إضافة إلى افتقاد المعلومات بشأن الأخشاب المقطعة ومخزونها. وأخيرا تواجه الشركات في منظومة القيم بأكملها غموضًا فيما يتعلق باللوائح والسياسات.

وفي أعقاب التحليل الذي أجراه البنك الإسلامي للتنمية على سلاسل القيمة، أوصى البنك بمجموعة من التدخلات مثل مشروعات الطرق، وتحسين البنية التحتية للسكك الحديدية والموانئ وزيادة عدد الصناعات الداعمة لتمكين قطاع التصنيع النهائي من التوسع.

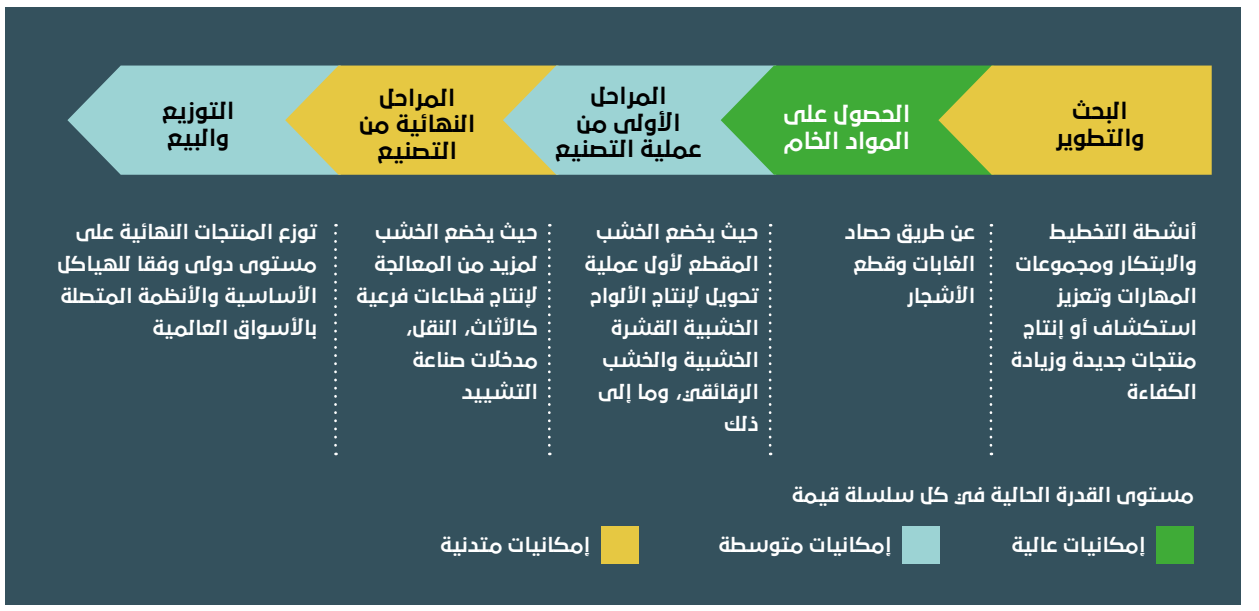

تقييم سلسلة القيمة على المستوى الكلي[٣]

وفقا لاستراتيجيتها الوطنية، "الغابون الناشئة ٢٠٢٥"، حكومة الغابون ملتزمة بالمضي بعيدا عن تصدير المعادن الخام والاتجاه لاستكمال تطوير سلاسل القيمة للصناعة بأسرها. تتضمن الأهداف الرئيسية في هذا الصدد تطوير المراحل الأولى لتحول المنغنيز وإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى.

فقد زادت صادرات المنغنيز بأكثر من خمسة أمثال خلال الخمس سنوات الماضية. وتمثل خامات ومركزات المنغنيز الصادرات الرئيسية ومن بينها أنواع من الحديد. وحتى خلال الفترات التي انخفضت فيها أسعار المنغنيز والحديد، استمرت الجابون في زيادة قيمة صادرتها.

مع زيادة نمو سوق المنغنيز بالغابون والعالم أيضا حيث سجلت خامات ومركزات المنغنيز بالدولة رقمًا عاليًا في مؤشر PCI، الذي يجمع بين العرض والطلب، والتجارة والقدرة على الصمود.

أوضح تحليل القيمة المضافة للغابون بأن صناعة التعدين لديها تمتلك قيمة مضافة محلية مرتفعة، وقيمة مضافة غير مباشرة معتدلة، مقترنة بقيمة مضافة أجنبية منخفضة، ما يشير إلى أهمية التحليل بالنسبة للاقتصاد الغابوني، وإمكانية استعادته للحصول

تمتلك الغابون إمكانات إنمائية عالية، ليس فقط لأنها تنتج أعلى درجة خام في العالم، ولكن أيضًا بسبب القدرة العالية على زيادة الإنتاج من خلال زيادة الكفاءة

على القيمة المضافة المحولة من بلاد أخرى. في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، كانت الغابون تتمتع بميزة نسبية عالية جداً كشفت عن خاماتها ومنتجاتها من المركزات والخبث والرماد على وجه الخصوص، مع إمكانية طبيعية لإدخالها في سلاسل القيمة العالمية.

ويبين التحليل أنه بالرغم من وجود إمكانيات عالية في الحصول على المواد الخام، وإمكانية متوسطة بالنسب للمراحل الأولى من الصناعات التحويلية، إلا أن الغابون لديها ضعف في كفاءة البحث والتطوير، والمراحل النهائية من الصناعات التحويلية، والمبيعات والتوزيع. فصناعة التعدين الغابونية ضعيفة الصلة بسلاسل القيمة العالمية. غير أنه على الرغم من أن الغابون لديها قدرات كبيرة على تحقيق التطوير، ليس فقط لكونها تنتج أعلى درجات الخامات في العالم، بل بسبب أيضا إمكانياتها في زيادة الإنتاج من خلال تعزيز الكفاءة.

وتوجد ثلاث شركات رئيسية بالغابون خاصة بسلاسل القيمة للمنغنيز تعمل على استخراج وتصدير ركاز المنغنيز: Compagnie Minière de l'Ogooué, Nouvelle Gabon Mining, and Compagnie Industrielle et Commerciale des Mines de Huazhou. وتولّد هذه الصناعة ٤,٣٨٣ فرصة عمل، معظمها من خلال مشروع منجم موانداً في كميلوج وإمتياز إيرغنت ترانسغابون للسكك الحديدية. يرتبط ٦٠٪ من هذه العناصر باستخراج خام المنغنيز و ١٠٪ بالمراحل الأولى للتحول. النسبة الباقية ٣٠٪ هي خلق الوظائف غير المباشرة المرتبطة باللوجستيات.

افتتاح قسم من سكة حديد Transgabon، وهو رابط أساسي لصناعة التعدين الغابونية

مشاكل تؤثر في العمل في سلسلة قيمة المنغنيز

خام المنغنيز في الغابون هو الأغلى في العالم، ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع تكلفة الخدمات اللوجستية التي تؤثر على الصناعة، حيث يقع الميناء الرئيسي ومواقع التعدين على بعد مئات الكيلومترات. ويُصدر معظم المنغنيز المستخرج في الغابون يصدر مباشرة دون أي تحويل؛ لذلك، فإن الصناعة تفتقر إلى قيمة مضافة محتملة وعالية.

خط السكة الحديد هو وسيلة النقل الرئيسية لتوصيل خام المنغنيز من موقع التعدين إلى الموانئ. ويجري حاليا تنفيذ مبادرة رئيسية لتحديث السكك الحديدية، ومن المقرر الانتهاء منها في سنة ٢٠٢٢. وسيؤدي ذلك إلى انخفاض التكاليف الذي سيؤدي بدوره إلى تحسين قدرة مصدري المنغنيز على منافسة الدول المجاورة.

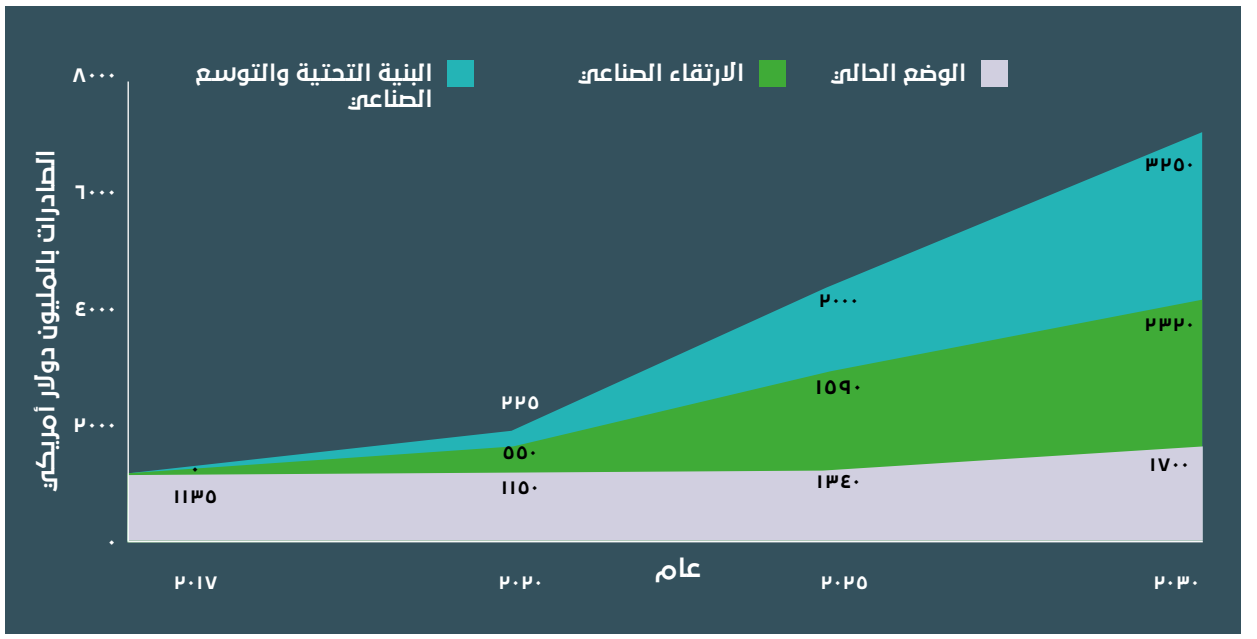

الصادرات بملايين الدولارات الأمريكية بالتدخلات[٢]

حيث يحتاج تصنيع المنغنيز في المراحل الأولى لطاقة عالية للغاية وكهرباء رخيصة لجعلها مربحة. وتعد الطاقة الكهرومائية هي أرخص أنواع الكهرباء بالنسبة للصناعة في الغابون وتأتي من سدين للمياه. ومع ذلك، فإن الطاقة الكهرومائية المطلوبة غير متوفرة بالقرب من ميناء التصدير بسبب ضعف توصيل الطاقة في جميع أنحاء البلاد. ومن المهم جدًا تخفيض تكاليف الطاقة من أجل تطوير أنشطة سلسلة القيمة الفرعية للمنغنيز. وسيتطلب تطوير سلاسل القيمة الفرعية في المراحل الأولية والنهائية في صناعة المنغنيز في الغابون تطوير العديد من القطاعات الداعمة مثل الطاقة.

وفيما يتعلق بربط الصناعة بسلسلة القيمة العالمية، هناك ارتباط عكسي محدود للغاية. وهناك فرصة كبيرة لزيادة مثل هذا الارتباط من خلال التركيز على سلاسل القيمة الفرعية في المرحلة الأولى مثل تحويل خامات المنغنيز إلى سبائك منغنيز. وهو ما يمكن أن يساعد في إزالة القيود المفروضة على الصناعة أو الحد منها في توسيع سلسلة القيمة في الصناعات في المراحل الأولى والنهائية. ويمكن بالتالي زيادة صادرات القيمة المضافة وخلق عدد من فرص العمل التي تتطلب مهارات.

خلق فرص العمل في سلسلة قيمة المنغنيز

باستخدام بيانات العمالة وإنتاج المعادن، يمكن حساب عدد الوظائف التي تم إنشاؤها لكل وحدة من المنتجات المصدرة لكل نشاط طوال سلسلة القيمة للمنغنيز في الغابون. بالنسبة لاستخراج خام المنغنيز والمرحلة الأولى للتحويل، وتُخلق خمس فرص عمل لكل ١٠،٠٠٠ طن من خام المنغنيز المصدر، وهو أقل بكثير من عدد فرص العمل التي تُخلق لكل وحدة من الصادرات إذا تم تحويل المنغنيز في الغابون. في الواقع، فإن الصناعة التحويلية لتحويل خام المنغنيز إلى سبيكة المنغنيز وحدها يخلق ٤٧ فرصة عمل لكل ١٠،٠٠٠ طن من سبائك المنغنيز المصدرة (على الرغم من أنه من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن إنتاج السبائك يخلق فرص عمل أقل أجرا وأقل مهارة من استخراج المنغنيز الخام).

> هناك إمكانات هائلة غير مستغلة للانتقال إلى الإنتاج بمراحله الأولية والنهائية الذي قد يخلق وظائف أكثر استقرارًا

وبالنظر إلى المعدل الدولي لخلق فرص العمل من أجل سبائك المنغنيز، هناك إمكانية لخلق ٢٧،٠٦١ فرصة عمل في مجال تحويل خامات المنغنيز إلى سبائك المنغنيز. وتبلغ الفرصة من حيث القيمة المضافة للجابون من إنتاج سبائك المنغنيز ١١ مليار دولار أمريكي من ١،١ مليار دولار أمريكي حالياً من حيث الصادرات.

والاستنتاج الذي توصل إليه البنك الإسلامي للتنمية نتيجة لهذا البحث هو أنه، بسبب الطبيعة الحالية لاستخراج الخامات وتوجهه نحو التصدير، هناك إمكانات هائلة غير مستغلة للانتقال إلى الإنتاج بمراحله الأولية والنهائية الذي قد يخلق فرص عمل أكثر استقرارًا في البلاد.

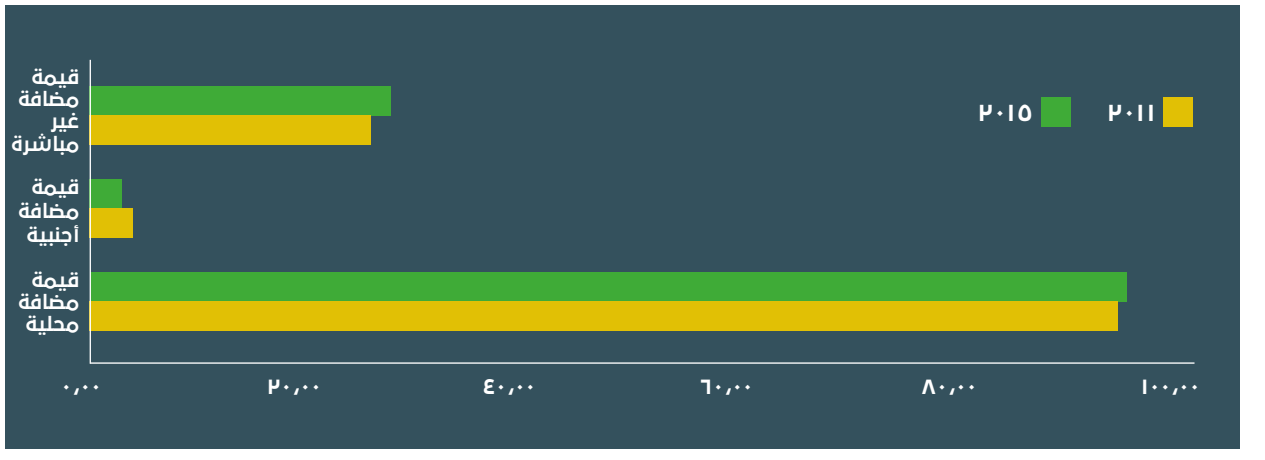

القيمة المضافة المحلية والقيمة المضافة الأجنبية والقيمة غير المباشرة إلى إجمالي صادرات التعدين واستغلال المحاجر[٣]

تجميع كل الأفكار

الملخص

يلتزم البنك الإسلامي للتنمية، من خلال كونه أكثر استباقًا وتكيفًا ومرونة، بالبعد عن المشاريع المتفرقة التي تعالج الأعراض في سبيل معالجة الأسباب الجذرية التي تعيق النمو المستدام للدول الأعضاء في البنك. وتتمثل نقطة التركيز في هذه العملية في مساعدة الدول الأعضاء على بناء القدرات الصناعية بطرق متنوعة، وتتضمن الاستفادة من أحدث الفرص في مجال العلوم، والتكنولوجيا والابتكار، وتحقيق اللامركزية في العمليات.

ويتمثل جزء مهم من هذا الأمر في النهوض بالحلول التي تمكن الدول الأعضاء في عملها على القضاء على الفقر وتمكين التنمية المستدامة. وفي الوقت ذاته، يعمل البنك جاهدًا في سبيل إتاحة الوصول إلى الموارد التي تحتاج إليها الدول الأعضاء من أجل تحقيق أهدافها. الهدف العام هو ضمان تدفق تسهيلات التمويل للمساعدة في تطوير الأفكار الإبداعية المرتبطة بحلول التنمية الحقيقية.

وتماشيًا مع الاتجاه المتزايد لدى معظم المنظمات حول العالم، يتحرك البنك الإسلامي للتنمية في اتجاه تكوين هيكل تنظيمي أقل حجمًا وعمليات تجارية أكثر بساطة. ويؤدي ذلك، من الناحية العملية، إلى استخدام التكنولوجيات والمنصات السحابية بشكل أكبر، مع الاستثمار في تحسين القدرة على الإسهام الفعلي وتكريس الكيانات المعنية بالتنفيذ لدى الدول الأعضاء. وتتمثل النية من خلال تمكين المراكز الإقليمية، في تنفيذ المشروعات بشكل مستقل بهدف تلبية احتياجات تلك الدول بشكل خاص.

من الجدير بالذكر أن البنك الإسلامي للتنمية، من خلال تشجيعه لنهج اللامركزية، لا يضحي بنقاط قوته التقليدية، من حيث علاقاته القوية مع حكومات الدول الأعضاء. بل سيعمل البنك بشكل أكبر مع الحكومات لمشاركتها في تحديد الاحتياجات ذات الأولوية والفرص الخاصة بها بشكل منفرد، وتعبئة الموارد اللازمة لإحداث التغييرات التي تحتاج إليها. كما سينسق بين التدخلات باستخدام الأدوات الجديدة التي تحفز الاستثمار من خلال الشركات الخاصة، والمنظمات الخيرية، والأفراد، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. وسوف تكون هذه التدخلات فعالة بشكل أكبر عند مراعاتها للتحديات المحلية والإقليمية الخاصة. فعلى سبيل المثال، سوف تختلف الاستثمارات في العلوم ومجال التكنولوجيا والابتكار (STI) تبعًا لموقع الدولة ومتطلباتها الخاصة.

سيتم التركيز على خلق فرص العمل المستدامة عن طريق تمكين سلاسل القيمة التنافسية على المستوى الوطني، وتشجيع الشراكات العالمية لسد فجوات تمويل أهداف التنمية المستدامة. ويسعى البنك الإسلامي للتنمية بشكل خاص إلى الوصول لفهم أوسع للتأثير الإيجابي الذي يمكن تحقيقه عن طريق تحسين فرص العمل للمرأة والشباب. ويستفيد البنك من جهوده الحالية لمساعدة الدول الأعضاء لديه في هذا الشأن، عن طريق إعطاء الأولوية لهذه المجموعات في مجال التوظيف وريادة الأعمال.

بالإضافة إلى أن البنك يعمل على تكوين شراكات قوية على مستوى القطاعين العام والخاص والتي تعد ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. وسوف تُدعم هذه المبادرات بواسطة تحولات استراتيجية في عمليات وثقافة البنك الإسلامي للتنمية، وهي: الريادة الاستباقية، التركيز لتعظيم الأثر، والقدرة على التكيف، والسرعة التنظيمية.

كما أن تشكيل مجلسين رفيعي المستوى للإدارة لدى البنك الإسلامي للتنمية مؤخرًا، بحيث يكون مسؤولا بشكل خاص عن دفع عجلة التقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، يضيف ثقلا لإطار العمل الحالي لدى البنك الإسلامي للتنمية. فكل مجلس إدارة سيقدم المشورة الهامة والتوجيه للبنك وسيساعد في تحديد أهدافه الاستراتيجية في سبيل تحقيق مهمته في مجال التنمية.

ومن خلال إجراء البنك لهذه التحولات الداخلية الهامة، سوف يصبح أكثر قوة في تحقيق هدفه الذي حققه لنفسه بالانتقال من بنك للتنمية إلى بنك للتنمويين. وسيؤدي هذا الأمر بدوره إلى وضع البنك في وضع يتيح له أحد المشاركين الفاعلين في تحفيز تمويل التنمية بمبلغ ١ تريليون دولار أمريكي، لتعزيز سلاسل القيمة العالمية لخمس صناعات كبرى، وخلق ١٠ مليون فرصة عمل جديدة سنويًا بحلول ٢٠٣٠.

وبالتالي، سوف تستفيد الدول الأعضاء في البنك من القدرات الصناعية المتزايدة والمهارات، إلى جانب صلات أفضل بالأسواق وسلاسل القيمة العالمية. وسوف تكون هذه الدول قادرة على الحصول على حصة أكبر من القيمة التي تضيفها للسلع التي تنتجها، والاعتماد بشكل أقل على تصدير السلع الوحيدة. ونتيجة لذلك، سوف تشهد هذه الدول تراجعًا في تقلبات الأسعار، وتحسن أكبر في الميزان التجاري، بالإضافة إلى تراجع الاعتماد على الديون السيادية. وبذلك فإن تراجع حدة الفقر الناجمة عن ذلك، بالإضافة إلى زيادة الدخل وتحقيق الأمن الغذائي تأتي في صلب أهداف التنمية المستدامة التي يلتزم بها البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء.

جهودٌ مشتركةٌ لبلوغ أهدافٍ مشتركة

بينما تمثل الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية نطاقًا واسعًا من النُهُج السياسية والاجتماعية، فإنها جميعًا تتفق في حاجتها الملحة لحماية مستقبل أبنائها. ولجعل البنك يعمل بصورة استباقية في بناء مستقبل أفضل للجميع، فإنه ليس أقل من إجراء التحول في النموذج السائد في نهجه الخاص بالتنمية والذي يعد قيد التنفيذ الآن.

إن الالتزام بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لسنة ٢٠٣٠ (كما ذُكرت في أهداف التنمية المستدامة أو SDGs) يعد الركيزة الأساسية لجميع أنشطة البنك الإسلامي للتنمية، مثلما يعد بناء الشراكات القوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يصمم البنك أيضًا على القيام بدوره في تشجيع حكومات الدول الأعضاء على خلق بيئة تمكين، حيث يكون لجميع العناصر الاقتصادية في الأسواق دورها في التنمية.

كما يشدد البنك أيضًا على الإضطلاع بدوره في تشجيع حكومات الدول الأعضاء على خلق بيئة تمكين

رجل عجوز في الصومال. يستطيع البنك الإسلامي للتنمية متابعة التقدم فيما يتعلق بتحقيق الأهداف، وكذلك النتائج، وأهداف الأداء المؤسسي، مع رؤية واضحة للمخرجات، مثل درجة خفض معدلات الفقر في الدول الأعضاء

ولكي تكون أهداف التنمية المستدامة فعالة، من المهم أن تحدد جميع الأطراف المنخرطة في تحقيقها أهدافًا واضحة ونظمًا للتنفيذ لقياس التقدم. ويقدم نموذج التنمية الجديد الخاص بالبنك للدول الأعضاء نمطًا لعرض أفضل الممارسات في هذا الصدد، كما يتبع نهجًا موجهًا صوب تحقيق النتائج والذي يستخدم مؤشرات الأداء الرئيسية لضمان التوافق مع السياسات، والإجراءات، والمبادئ التوجيهية. وبهذه الطريقة، يستطيع البنك الإسلامي للتنمية متابعة التقدم مقارنة بالأهداف، والنتائج، وأهداف الأداء المؤسسية، مع وجود رؤية واضحة للنتائج مثل درجة انخفاض معدلات الفقر لدى الدول الأعضاء، أو نسبة الدول الأعضاء التي استفادت من عمليات نقل المعارف والخبرات التي يجريها البنك الإسلامي للتنمية. ومن العوامل الأخرى التي تستطيع المؤشرات متابعتها، مخرجات مبادرات دعم القطاع الخاص ومجموع عدد فرص العمل الجديدة لدى الدول الأعضاء كنتيجة لهذه المبادرات.

ويتيح هذا النهج الذي يتم قياس نتائجه للبنك الإسلامي للتنمية الحصول على فهم واضح لسجل إنجازاته عند تعبئة موارده مع خلال تنفيذ الشراكات بشكل فعال مع مختلف أصحاب المصلحة، ويشمل ذلك عوامل مثل نسبة مشروعات القيمة المُضافة التي أشركت الممولين بنجاح، والموارد الخارجية التي تم تعبئتها مقارنة بالموارد المالية المستخدمة الخاصة بالبنك الإسلامي للتنمية. وعلى نفس القدر من الأهمية، تساعد المعلومات التي جمعها البنك الإسلامي للتنمية على العمل على نحو مستدام، عن طريق الحفاظ على تصنيفه الائتماني الممتاز.

ولتمكين البنك من أن يصبح مثالًا يُحتذى به في خطة التنمية العالمية حتى سنة ٢٠٣٠، فقد اعتمد إطار البرمجة الاستراتيجية المتكاملة. ويشمل هذا الإطار تقييمًا لاحتياجات الدول الأعضاء على نحو استباقي لتحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية. كما يركز أيضًا على اختيار مؤثر للمشروعات باستخدام معايير لتحديد مواصفات المشروعات وترتيب الأولويات والتي تحاذي اختيار المشروع مع احتياجات الدول الأعضاء وأولويات البنك الإسلامي للتنمية. إن اتباع نهج

فتاة صغيرة في كراتشي في باكستان. إن التصميم على تمكين السكان والمجتمعات يعد جانبًا أساسيًا من جوانب نموذج التنمية الجديد للبنك

قوي في تحديد الأهداف وترتيب الأولويات يعني أن المتطلبات من الموارد سوف تقترن بصورة أفضل مع الأهداف في ظل إطار متابعة قوي.

وقد حددت المائدة المستديرة للبنك الإسلامي للتنمية التي عُقدت في ٢٠١٨ بعنوان "عقد الشراكات لبناء المستقبل الذي نتطلع إليه" اتجاهًا واضحًا لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بشأن الأولويات الاستراتيجية الأساسية والتحديات الرئيسية التي تواجه الدول الأعضاء. كما تركز بشكل خاص على حاجة البنك للالتزام بتحديد الأولويات عن طريق تضافر الجهود في سبيل خلق نموذجًا أفضل من البنك الإسلامي للتنمية، وتعزيز قدراته البشرية والمالية من أجل دعم تنفيذ الأولويات المُتفق عليها. ويقدم نموذج الأعمال الجديد استجابة لهذه الأولويات.

كما أطلق البنك أيضًا العديد من المبادرات وحملات التوعية التي تهدف إلى تسليط الضوء على قدرة التمويل الإسلامي على مساعدة الدول الأعضاء

يتبع نموذج التنمية الجديد الخاص بالبنك نهجًا موجهًا صوب تحقيق النتائج والذي يستخدم مؤشرات الأداء الرئيسية لضمان التوافق مع السياسات، والإجراءات، والمبادئ التوجيهية

في الإسهام بجهودها في تحقيق الأهداف التنمية المستدامة. وكجزء من خطته لتشجيع الشراكات، أُنشئت شبكة التحالفات المستقبلية كمرصد، للنظر في السيناريوهات المستقبلية المحتملة التي ستواجهها الدول الأعضاء في هذا الزمن المتغير. وفي الوقت ذاته، يعمل البنك مع شبكة عالمية من المراكز البحثية، للمشاركة في علمية تطوير استراتيجية البنك الإسلامي للتنمية.

إن بناء المستقبل الذي نتطلع إليه يتطلب عملًا جماعيًا من جانب الحكومات، والقطاع الخاص، والممولين، والقطاع الثالث من أجل تحقيق الاستفادة من الفرص المتاحة، والتخفيف من حدة التهديدات التي قد تظهر مستقبلًا. وإذا كان لدى جميع أصحاب المصلحة الرغبة في التفكير فيما لم يتم تصوره في السابق، وإعادة التخيل والتفكير في البدائل المستقبلية، فإن ذلك سيضمن اتخاذ القرارات الاستراتيجية بصورة أفضل في الوقت الحاضر.

ملاحظات ختامية

تسخير الأسواق لتحقيق التنمية ٤

١ توقعات نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار لعام ٢٠١٨ التابع لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SERSIC (٢٠١٨) لدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي.

عالم سريع التغير ٥

١ Oxfam (2018) 'Reward work, not wealth'. Oxfam briefing paper, 2018.

مقدمة ١٥

١ تقرير التعاون الإنمائي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام ٢٠١٧.

التحضر السريع ١٦

١ توقعات نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار لعام ٢٠١٨ التابع لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SERSIC (٢٠١٨) لدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي.

٢ منتدى مركز بيو للأبحاث حول الدين والحياة العامة (٢٠١١) "مستقبل السكان المسلمين في العالم: التوقعات الخاصة بعام ٢٠١٠-٢٠٣٠". مشروع بيو تمبلتون للمستقبل الديني العالمي.

زيادة أعداد الشباب ١٨

١ توقعات نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار لعام ٢٠١٨ التابع لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SERSIC للدول الأعضاء منظمة التعاون الإسلامي.

٢ المصدر ذاته.

٣ المصدر ذاته.

٤ المصدر ذاته.

٥ المصدر ذاته.

٦ الأمم المتحدة (٢٠١٥) "الاتجاهات السكانية للشباب والتنمية المستدامة." نشرة حقائق السكان رقم ١/٢٠١٥.

٧ المصدر ذاته.

٨ المصدر ذاته.

٩ المصدر ذاته.

١٠ المصدر ذاته.

١١ المصدر ذاته.

الصناعة ٤,٠ ..... ٢٠

١ شواب (٢٠١٥)، في شو ام. وآخرون (٢٠١٨) مقالة "الثورة الصناعية الرابعة – الفرص والتحديات." *المجلة الدولية للبحوث المالية*، مجلد ٩، عدد رقم ٢.

٢ المصدر ذاته.

٣ مانيكا وآخرون (٢٠١٧)، في شو ام. وآخرون(٢٠١٨) مقالة "الثورة الصناعية الرابعة – الفرص والتحديات." *المجلة الدولية للبحوث المالية*، مجلد ٩، عدد رقم ٢.

٤ بريسيكارو (٢٠١٦)، في شو ام. وآخرون(٢٠١٨) مقالة "الثورة الصناعية الرابعة – الفرص والتحديات." *المجلة الدولية للبحوث المالية*، مجلد ٩، عدد رقم ٢.

التكنولوجيات التي تمكن الصناعة ٤,٠ ..... ٢١

١ وزارة التجارة الدولية والصناعة، ماليزيا (٢٠١٨) "إطار سياسة مشروع صناعة ٤,٠ الوطنية".

التحديات الجديدة التي تعترض الاستدامة ٢٢

١ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ٢٠١٨.

٢ النموذج الإنمائي للبنك الإسلامي للتنمية (ISDB) للالتزام بجدول أعمال الدول الأعضاء لعام ٢٠٣٠ (مشروع الأعمال)، ملحق رقم ١.

٣ المصدر: البنك الدولي، و Eckstein Harmeling (٢٠١٣) Germanwatchg. في الآثار الاقتصادية لتغير المناخ: أدلة من دول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي." مجلة الاقتصاد ودراسات التنمية، ديسمبر ٢٠١٧، مجلد ٥، عدد رقم ٤، صفحات ٧١-٧٨.

الآثار الاقتصادية لتغير المناخ ٢٣

١ صلاح ب. (٢٠١٧) "الآثار الاقتصادية لتغير المناخ: أدلة من دول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي." *مجلة الاقتصاد ودراسات التنمية*، ديسمبر ٢٠١٧، مجلد ٥، عدد رقم ٤، صفحات ٧١-٧٨.

٢ المصدر ذاته.

٣ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، برنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) (٢٠١٨) الحالة الراهنة للأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام ٢٠١٨.

عوائق في طريق الإنتاجية ٢٣

١ ODI, 2017; SESRIC 2017.

٢ SESRIC, 2017.

اللاجئون وهشاشة النظُم ٢٥

١ "إحاطة بشأن اللاجئين والتشريد القسري". البنك الإسلامي للتنمية.

٢ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: الاتجاهات العالمية لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: النزوح القسري في عام ٢٠١٧

٣ المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

التحدي المتمثل في انعدام التكافؤ في توزيع الثروة ٢٦

١ Oxfam (2018) 'Reward work, not wealth'. Oxfam briefing paper, 2018.

٢ المصدر ذاته.

٣ المصدر ذاته.

ملاحظات ختامية

تحديات الأمن الغذائي والتغذية ٢٧

١ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، برنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) (٢٠١٨) الحالة الراهنة للأمن الغذائي والتغذية في العالم: بناء المرونة المناخية للأمن الغذائي والتغذية"، روما، ٢٠١٨.

الأزمة المستمرة لنقص التغذية ٢٨

١ انتشار نقص التغذية (٪ من السكان)، ٢٠١٥. في "انعدام الأمن الغذائي بوصفه تهديدا" – كما ذكر في توقعات نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار لعام ٢٠١٨ التابع لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SERSIC) (٢٠١٨) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

٢ المصدر: توقعات نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار لعام ٢٠١٨ (٢٠١٨) "آفاق وتحديات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: توقعات نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار لعام ٢٠١٨ للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي".

اتساع فجوة التمويل ٢٩

١ جوتشاك، ر. و بون، د. (٢٠١٧) "زيادة التمويل لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة: اجراء تجارب نماذج النظام المصرفي الانمائي المتعدد الأطراف." فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، جنيف، ٨-١٠ نوفمبر ٢٠١٧. الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ٢٠١٧. ورقة عمل.

الفجوات في القطاع الخاص وصناعة التمويل الإسلامي ٣٠

١ من المساعدات إلى التمكين: "كيف يساعد البنك الإسلامي للتنمية في توجيه الأسواق للعمل من أجل التنمية". محاضرة يلقيها معالي H.E. الدكتور بندر حجار، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية، جامعة أكسفورد، في ١٣ نوفمبر ٢٠١٨.

معيقات استثمار القطاع الخاص في البنية التحتية ٣١

١ WEF، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥) مالية مختلطة مجلد ١: تمهيدي لتمويل التنمية والممولين الخيرين.

٢ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠١٤) تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٤.

القدرة التنافسية لسلسلة القيمة الشاملة ٣٦

١ فايز شاؤول حميد، م. وآخرون. "توجيه الأسواق للعمل من أجل التنمية من خلال سلاسل القيمة العالمية: منهجية وأدوات لتحديد وقياس أعلى سلاسل القيمة المحتملة، ص ١٨. البنك الإسلامي للتنمية، إدارة الاستراتيجيات والتحولات.

٢ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) (٢٠١٣) *تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠١٣*. نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة.

٣ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ٢٠١٣ "رسم خرائط سلاسل القيمة العالمية". باريس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

نماذج لسلاسل القيمة المستدامة ٣٧

١ فايز شاؤول حميد، م. وآخرون. "توجيه الأسواق للعمل من أجل التنمية من خلال سلاسل القيمة العالمية: منهجية وأدوات لتحديد وقياس أعلى سلاسل القيمة المحتملة، ص ١٩. البنك الإسلامي للتنمية، إدارة الاستراتيجيات والتحولات.

٢ المصدر ذاته.

الابتكار الصناعي الأخضر المشترك ٣٨

١ فايز شاؤول حميد، م. وآخرون. "توجيه الأسواق للعمل من أجل التنمية من خلال سلاسل القيمة العالمية: منهجية وأدوات لتحديد وقياس أعلى سلاسل القيمة المحتملة". البنك الإسلامي للتنمية، إدارة الاستراتيجيات والتحولات.

٢ المصدر ذاته ص. ٤٥.

٣ المصدر ذاته ص. ٤٥.

٤ المصدر ذاته ص. ٢٠.

فهم التصنيع ٣٩

١ فايز شاؤول حميد، م. وآخرون. "توجيه الأسواق للعمل من أجل التنمية من خلال سلاسل القيمة العالمية: منهجية وأدوات لتحديد وقياس أعلى سلاسل القيمة المحتملة، ص ٤٢. البنك الإسلامي للتنمية، إدارة الاستراتيجيات والتحولات.

٢ المصدر ذاته ص. ٤٣.

استراتيجية شراكة عالمية لسد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة ٤٢

١ الأمم المتحدة (٢٠١٨) الخلاصة – استراتيجية الأمين العام الخاصة بتمويل جدول أعمال ٢٠٣٠ من أجل التنمية المستدامة (٢٠١٨-٢٠٢١).

الوصول الاختباري إلى سوق منتجي السجاد ٤٥

١ أتكين د. وآخرون(٢٠١٦) " التصدير وأداء الشركات: أدلة من تجربة عشوائية." المركز المعني بالحوكمة الاقتصادية العالمية (CDEP) – المركز المعني باستراتيجيات اقتصاديات التنمية (CGEG) ورقة العمل رقم ٢٣.

ملاحظات ختامية

التنمية المستدامة من خلال التعاون بين دول الجنوب ٤٧

١ جاجلار أو. التعاون فيما بين دول الجنوب: نموذجا رائدا للتنمية المستدامة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي." مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)، التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.

العلم والتكنولوجيا والابتكار في خدمة التنمية المستدامة ٤٩

١ تقرير مؤشر الابتكار العالمي:
www.globalinnovationindex.org

الشراكة من أجل الاستثمار في البنية التحتية ٥١

١ المنار - ربيع الثاني / جمادى الأول ١٤٣٩، ١٧.

تسخير تقنية Blockchain من أجل التمكين الاقتصادي ٥٣

١ "تسخير تقنية Blockchain من أجل التمكين الاقتصادي: منصة عالمية للمرونة الاجتماعية والبيئية". المنار، ذو القعدة /
ذو الحجة ١٤٣٩.

منصة الإنمائيين العالمية التابعة للبنك الإسلامي للتنمية ... ٦١

١ المصدر: وثيقة البنك الإسلامي للتنمية الداخلية.

لماذا يتم تطبيق اللامركزية في البنك الإسلامي للتنمية؟ .. ٦٥

١ المصدر: البنك الإسلامي للتنمية. في "التأثير المالي لتخفيض التصنيف المحتمل".

إطار عمل البرمجة الاستراتيجية المتكاملة ٦٩

١ المصدر: البنك الإسلامي للتنمية. في "التأثير المالي لتخفيض التصنيف المحتمل".
٢ المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

استثمار ١ تريليون دولار أمريكي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٧٤

١ من المساعدات إلى التمكين: "كيف يساعد البنك الإسلامي للتنمية في توجيه الأسواق للعمل من أجل التنمية".
محاضرة يلقيها معالي H.E. الدكتور بندر حجار، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية، جامعة أكسفورد، في ١٣ نوفمبر ٢٠١٨.

الأغذية والأعمال التجارية الزراعية ٧٦

١ ماكينزي.

الاستثمار في الاقتصاد الازرق ٨٠

١ منظمة الامم المتحدة (UN) منظمة الأغذية والزراعة (FAO). ٢٠١٨. وضع الصيد الجائر للأسماك والاحياء المائية في العالم ٢٠١٨. صفحة ٤٠.
٢ https://www.bcg.com/publications/2017/transformationBCG. 2017. The Economic Imperative to Revive Our Oceans. sustainability-economic-imperative-torevive-our-oceans.aspx.
٣ ٩ من بين ٥٧ دولة عضو في البنك الاسلامي للتنمية ليست ساحلية: النيجر ، بوركينا فاسو ، مالي ، قيرغيزستان ، أوغندا ، طاجيكستان ، أوزبكستان ، أفغانستان ، وتشاد. تعتبر كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان ساحلية بسبب سواحلها البارزة على بحر قزوين.
٤ الكومنولث. الاقتصاد الأزرق.
http://thecommonwealth.org/blue-economy
٥ البنك الدولي. ٢٠١٨. المحيطات والصيد الجائر للاسماك واقتصاديات السواحل. http://www.worldbank.org/en/topic/environment/brief/oceans
٦ وضع الصيد الجائر للأسماك والاحياء المائية في العالم ٢٠١٨ منظمة الامم المتحدة (UN) منظمة الأغذية والزراعة (FAO). ٢٠١٨. صفحة ٢.
٧ المنظمة البحرية الدولية.
https://business.un.org/en/entities/13United Nations.

صناعة المنسوجات والملابس والجلود والأحذية ٨١

١ متحف تاريخ النسيج الأمريكي.
٢ أتكين د. وآخرون(٢٠١٥) "عن أصول وتطور مجموعة تصنيع كرة القدم في باكستان". المجلة الاقتصادية للبنك الدولي، مجلد ٣٠، إصدار ملحق ١، صفحات S٣٤-S٤١.
٣ أرتوبولوس أ. وهالاك ج. (٢٠١٣) "ظهور صادرات البضائع المتباينة من الدول النامية: رواد التصدير والممارسات التجارية في الأرجنتين." *مجلة اقتصاديات التنمية*، ١٠٥: صفحات ١٩-٣٥.

البترول المواد والكيماوية ٨٣

١ أبحاث لوكس (Lux).
٢ بنك سيام التجاري - مركز المعلومات الاقتصادية.
٣ البنك الدولي.

البناء والتشييد ٨٦

١ "البناء والتشييد العالمي ٢٠٣٠: توقعات عالمية لصناعة البناء والتشييد حتى سنة ٢٠٣٠". المنظور العالمي للبناء المحدودة وأوكسفورد للاقتصاد المحدودة، ٢٠١٥.

التمويل الإسلامي ٨٨

١ موجز البنك الدولي عن التمويل الإسلامي، ٢٠١٥.

ملاحظات ختامية

توفير ١٠ ملايين فرصة عمل لائقة جديدة سنويًا ٩١

١ ميسون، ٢٠٠٥.
٢ الأمم المتحدة (٢٠١٥)
٣ تقرير التنمية العالمي، ٢٠١٣.
٤ أرقام تستند إلى نسبة زيادة السكان الشباب في العالم من الفئة العمرية ١٥- ٣٠ في الدول الأعضاء والتي تبلغ حالياً ٢٦٪ ومن المقرر أن تزيد لتصل إلى ٣٠٪.
٥ الإسلام، ٢٠١٧، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، البنك الدولي.

فرصة توفير ٢٠٠,٠٠٠ وظيفة جديدة في المملكة العربية السعودية. ٩٣

١ نشر المقال لأول مرة في: البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية: تسخير الأسواق لتحقيق التنمية."
٢ المصدر: البنك الإسلامي للتنمية.

تطوير سلسلة قيمة الأخشاب في الغابون. ٩٤

١ البنك الإسلامي للتنمية (٢٠١٨) "التحليل الأولي لسلسلة القيمة العالمية: سلاسل قيمة الخشب والمنغنيز في جمهورية الغابون"، نوفمبر ٢٠١٨.
٢ المصدر ذاته.
٣ المصدر ذاته.

تعزيز امكانات الجابون
في سلسلة القيمة المضافة لصناعة المنغنيز ٩٥

١ البنك الإسلامي للتنمية (٢٠١٨) "التحليل الأولي لسلسلة القيمة العالمية: سلاسل قيمة الخشب والمنغنيز في جمهورية الغابون"، نوفمبر ٢٠١٨.
٢ المصدر ذاته.
٣ المصدر ذاته.

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

اتصل بنا
البريد الإلكتروني: DoST@isdb.org
الموقع الإلكتروني: strategy.isdb.org